

العلاقات العراقية الاردنية 1991-2003

دراسة في معطيات التقارب والتكامل

**Iraqi-Jordanian Relations 1991-2003
Discussion in Convergency and Integration**

إعداد

دنيا مهدي فؤاد الأعظمي

إشراف

الدكتور أحمد عارف الكفارنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

آيار 2018

ب

التفويض

أنا دنيا مهدي فؤاد الأعظمي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً
والكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالابحاث والدراسات العلمي عند
طلبها.

الاسم: دنيا مهدي فؤاد الأعظمي

التاريخ: 2018/5/26

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

لوقفيت هذه الرسالة وعنوانها:

العلاقات العراقية الاردنية 1991-2003 دراسة في معطيات التقارب والتكميل

وأجيزت بتاريخ 2018/5/26

التوقيع

جهة العمل

أعضاء لجنة المناقشة

جامعة الشرق الأوسط

مشرفاً

1- د. أحمد عارف الكفارنة

جامعة الشرق الأوسط

2- د. محمد بنى عيسى

جامعة اليرموك

3- د. خالد العدون

متحناً خارجياً

شكر وتقدير

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله،،،

أوجه بالشكر الى جامعة الشرق الأوسط

وأخص بالذكر مشرف الفاضل الدكتور أحمد عارف الكفارنة الذي كان لملحوظاته القيمة
ومتابعته الحثيثة معى الأثر الكبير في رصانة هذا العمل وتوجيهه الوجهة العلمية المناسبة فله كل
الشكر والتقدير.

كما أوجه بالشكر للسادة الأفضل أعضاء لجنة المناقشة وهم

الدكتور محمد بنى عيسى

المشرف الخارجي الدكتور خالد العowan

والذى تکد عناء وجهد في الحضور إلى المناقشة فلهم مني كل الشكر والتقدير.

كما أعرب عن شكري وتقديري لجميع أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية/ كلية الآداب
والعلوم الذين استفدت من علمهم.

الإهداء

إلى من غمرتني بحبها وأحاطتني بدفء حنانها

والذى الحبيبة

إلى من قدم لي كل ما يملك لتبقى السعادة والأمل ينير طريقى الى القمة.....

إلى والدي

" وأخيراً إلى جميع أفراد عائلتي الأعزاء من تكبدوا عنائي وسهرى

كل من كن لي المحبة والاحترام"

الباحثة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان.....
ب	التفويض.....
ج	قرار لجنة المناقشة.....
د	شكر وتقدير.....
هـ	الإهداء.....
و	قائمة المحتويات.....
حـ	قائمة الجداول.....
طـ	الملخص بالعربي.....
يـ	الملخص بالإنجليزي.....
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها.....
1	المقدمة.....
3	مشكلة الدراسة.....
4	أسئلة الدراسة.....
5	أهداف الدراسة.....
5	أهمية الدراسة.....
6	فرضية الدراسة.....
6	حدود الدراسة.....
6	محددات الدراسة.....
7	مصطلحات الدراسة.....
10	الإطار النظري والدراسات السابقة.....
10	أولاً: الإطار النظري.....
15	ثانياً: الدراسات السابقة.....
18	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
19	منهجية الدراسة.....

21	الفصل الثاني: طبيعة العلاقات العراقية الأردنية 1991-2003
22	المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية - العراقية
22	المطلب الأول: عوامل التباعد في العلاقات الاردنية - العراقية.....
24	المطلب الثاني: عوامل التقارب في العلاقات الاردنية - العراقية.....
29	المبحث الثاني: أثر الصراع الإقليمي في المنطقة على تطور العلاقات الأردنية - العراقية.....
29	المطلب الأول: مراحل تطور الاهتمام الأردني بالعلاقات مع العراق.....
42	المطلب الثاني: الموقف الأردني من اجتياح العراق للكويت 1990
62	المطلب الثالث: تطور العلاقات الاردنية العراقية بعد عام 1991
67	الفصل الثالث: العلاقات الأردنية - العراقية (الاقتصادية) 1991-2003
68	المبحث الأول: العوامل المؤثرة على العلاقات الاقتصادية العراقية - الأردنية.....
68	المطلب الأول: مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الأردنية - العراقية.....
72	المطلب الثاني: المستوردات الأردنية من العراق.....
75	المبحث الثاني: المساعدات العراقية للأردن وأثرها على تطور العلاقات بين الدولتين.....
76	المطلب الأول: المساعدات العراقية للأردن خلال الفترة (1990-2003)
79	المطلب الثاني: المساعدات النفطية العراقية للأردن
87	المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الأردنية - العراقية ..
89	الخاتمة.....
90	النتائج.....
92	التوصيات ..
94	قائمة المراجع.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الفصل - رقم الجدول
80	صادرات النفط العراقي للأردن خلال الفترة (1983-2003) بالبرميل	1-3

العلاقات العراقية الأردنية 1991-2003 دراسة في معطيات التقارب والتكامل

إعداد

دنيا مهدي فؤاد الأعظمي

إشراف

الدكتور أحمد عارف الكفارنة

الملخص

تعد العلاقات السياسية الأردنية - العراقية من الموضوعات المهمة والحيوية في تاريخ الوطن العربي بسبب إتصالهما الوثيق / القومي وموقعهما الجغرافي المهم لذلك هدفت الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف منها: بيان طبيعة العلاقات العراقية- الأردنية بين عامي 1991-2003، وتأثير القوى الإقليمية والدولية على العلاقات بين الدولتين، وقد وظفت الباحثة المنهج التكاملی والذی یشتمل علی المناهج التالية: منهج صنع القرار والمنهج الوصفي التحليلي والتاریخي.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: ازدهرت العلاقات العراقية الأردنية خلال هذه الفترة (1991-2003) إذ أصبح الأردن العمق الاقتصادي والتجاري للعراق من خلال الاعتماد على ميناء العقبة الأردني للتبادل التجاري، وتحمل الأردن عبء أكثر من (400) ألف عراقي هاجروا إلى الأردن بحثاً عن عمل منذ بداية تسعينات القرن الماضي، وشكلت المصالح المتبادلة بين البلدين أساس العلاقة بينهما خلال العقود الماضيين وانعكاس ذلك على علاقات العراق مع العالم، وقد أرتبط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية ونشأت مصانع كثيرة في الأردن قائمة كلها على تلبية حاجات السوق العراقية، أصبحت مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر الميناء الرئيس للواردات العراقية، وقدم العراق معونات وتسهيلات كبيرة للأردن والأردنيين كالمنح التعليمية والنفط والمعونات المالية المباشرة والأفضلية في الاستيراد. وتوصي الدراسة بضرورة تعميق العلاقات الأردنية - العراقية وحل المشاكل التي تؤثر على هذه العلاقات.

الكلمات المفتاحية: العلاقات العراقية الأردنية، التقارب، التكامل.

Iraqi-Jordanian relations 1991-2003
Discussion in convergency and Integration
By
Dona Mahdi Fouad Al-A'thami
supervision
Dr. Ahmad Aref Al-Khafarneh

ABSTRACT

The Jordanian-Iraqi political relations are important and vital subjects in the history of the Arab world because of their close connection / national and geographical location ,The study sough to achieve a number of objectives, including: determining the nature of the Iraqi-Jordanian relations between 1991-2003., the researcher employs the comprehensive approach which includes the following approaches: decision-making approach as well as the descriptive analytical approach.

The study found the following: The Iraqi-Jordanian relations flourished during this period (1991-2003) as Jordan became the economic and commercial depth for Iraq by relying on the Jordanian Aqaba port for commercial exchange. Jordan also took the burden of more than (400) thousand Iraqi immigrants who came to Jordan searching for work since the early 1990s. The mutual interests between the two countries formed the basis of the relation between them during the past two decades which reflected on the relations of Iraq with the world.

The Jordanian economy has been linked to the Iraqi market and many factories have been established in Jordan to meet the needs of the Iraqi market. The Jordanian city of Aqaba on the Red Sea has become the main port of Iraqi imports, and Iraq has provided large aid and facilities for Jordan and Jordanians such as educational grants, oil and direct financial aid, The study recommends the need to deepen Jordanian-Iraqi relations and solve the problems that affect these relations..

Keywords: Iraqi-Jordanian Relations, Convergence, Integration.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

إذا كان علم السياسة ينصرف إلى دراسة السلطة بطبيعتها، أي دراسة السلطة كظاهرة سياسية وحقيقة اجتماعية في إطار المجتمع السياسي، فإن مقاربة العلاقات الدولية تتصرف إلى دراسة جزئيتها أو جزء منها، بمعنى أن يدرس ذلك الجزء المتعلق بمظاهر السلوك الناتج عن الممارسة على الصعيد الخارجي، أو الفضاء الممتد خارج الاختصاص الداخلي للدولة، أي بمعنى أن علم العلاقات الدولية يعني بكونه العلاقات ما بين السلطات لمختلف المجموعات السياسية. كما أنه ينصرف إلى البيئة الخارجية المتمثلة بجمع الوحدات السياسية (الدول وغيرها من الكيانات الدولية الأخرى)، وذلك من خلال التعرف إلى العوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والاستراتيجية التي تقوم عليها مبادئ الاعتماد المتبادل بين الدول. (فهمي، 2010: 13-14)

هناك العديد من المساهمات الفكرية من الباحثين والدارسين يقصدون بها تحديد مفهوم العلاقات الدولية، وتکاد في مجلتها تحصر في أن "العلاقات الدولية تُعنى بتلك القوى الأساسية الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية. وأن جوهر هذه العلاقات هو الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة، وهي، أي العلاقات الدولية، تدرس العوامل والنشاطات التي تقوم بين الوحدات السياسية سواء كانت سلمية أم عدوانية، كذلك تقارب دور الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادرات والنشاطات التي تتجاوز الحدود الدولية وتحترقها، وتتسم هذه النشاطات بأنها ذات طبيعة اتصالية ميدانها البيئة الخارجية. (فهمي، 2010: 19)

وفي حال استطلاع العلاقات العراقية الأردنية بين عامي 1991-2003 فإن الراصد يدرك أنها ازدهرت على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية كافة. وأصبح الأردن يمثل الركن الرشيد في جميع المطارات السياحية التي تتناول الأوضاع العراقية، خاصة وأن بغداد قد مرّت بسلسلة من الأزمات بدأت في تكرار حالات الانقلابات العسكرية ثم الصراعات مع دول الجوار، تلتها حروب مسلحة مع أحد دول الجوار العربي، مما دفع المجتمع الدولي، تحت مجموعة من التبريرات الحقيقة والزائف، إلى تجميع قواه عالمياً وإقليمياً وعربياً والاندفاع نحو العراق ساعية بحجة اخراجه من الكويت، وتارة في غزوه بحجة تجريده من أسلحة الدمار الشامل، هذه الحجة التي غدت أكذوبة دولية.

وأستمر الأردن في موقفه من مساندة العراق بحيث أصبح يمثل العمق الإستراتيجي اقتصادياً وتجارياً له، من خلال اعتماد ميناء العقبة الأردني مركزاً للتبادل التجاري العربي الدولي. وكان الأردن يحتل المركز الرابع بين الدول التي تعامل مع العراق اقتصادياً منذ بداية فرض الحصار عليه. وظل الأردن متعمقاً بهذه الميزة رغم تراجعه ليحتل المركز (21) بعد قيام بعض الدول العربية المجاورة والبعيدة بفتح آفاق تعاون جديدة مع العراق الذي من جانبه استمر في دعمالأردن من جهة استيراد الكثير من التجارة من الأردن أو عبره، أو من جهة تزويده بالنفط على شكلين؛ أولها اعطاء الأردن منحة نفطية تمثل نصف احتياجاته، وثانياً اعطاء الأردن سعراً تفضيلياً للنصف الثاني من احتياجاته.

لقد مثلت الفترة الممتدة من 1991-2003 مفصلاً هاماً من التحالف الإستراتيجي والتعاون الشامل بين البلدين، حيث ارتبط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية، حيث كان معظم استيراد حاجات العراق عن طريق الأردن، حتى أصبح الاقتصاد الأردني مرتبطاً بشكل واضح

بالاقتصاد والسوق العراقي. كما نشأت مصانع كثيرة في الأردن قائمة بشكل كامل على تلبية حاجات السوق العراقية. ومن جانبه فقد قدم العراق، كما ذكر، مساعدات نفطية للأردن، كما قدم معونات وتسهيلات كبيرة للأردنيين كالمنح التعليمية، وغيرها من وسائل التمكين الاقتصادي والثقافي لهم. وقد استطاع البلدان العراق والأردن المحافظة على مستويات عالية من العلاقات، كانت تصل إلى صورة تحالف، خاصة وأن هناك عدداً من الدول العربية قد وقفت ضد العراق في حربه لإيران (1980-1988)، في الوقت الذي حافظ فيه الأردن على مساندة العراق، داعياً في نفس الوقت إلى ضرورة وقف الاقتتال والوصول إلى حلول سلمية تحفظ حق العراق في الدفاع عن نفسه. وفي ظل أزمة إحتلال العراق للكويت 1990/8/2، أخذ الأردن موقفاً أتسم بالاعتدال وبالحرص على العلاقات العربية- العربية لتظل على مستوى التأسي، ودعا إلى ضرورة تعزيز التضامن العربي، والإصرار على ضرورة حل القضايا العربية في داخل البيت العربي.

تamtamt العلاقات العراقية -الأردنية، وأخذت مناحي متعددة على المستوى الثنائي وعلى المستوى الإقليمي. وظل التواصل العراقي - الأردني إلى أن غزت قوات التحالف العراق واسقطت نظام الرئيس صدام حسين في 9/4/2003. ومن المستهجن أن تكون هناك دولتان قوميتان تنظمان إلى التحالف الأمريكي ضد العراق هما سوريا ومصر. هذا الأمر جعل الدور الأردني متقدراً على قياسات بعد القومي العربي.

مشكلة الدراسة:

لقد شهدت العلاقات الأردنية العراقية، في حقبة التسعينيات من القرن الماضي وأوائل القرن الحادي والعشرين، تطوراً ايجابياً يرجع إلى سعي الأردن وجهوده الحثيثة للحيلولة دون تدخل قوات دولية من أجل اخراج العراق من الكويت. وترجع هذه الجهود إلى العلاقات الجيدة بين الأردن

والعراق، حيث كان الأردن ينفق دعماً اقتصادياً كبيراً من العراق، ويتمثل هذا الدعم في الحصول على النفط بأسعار رمزية. كما ان ميناء العقبة كان الميناء الرئيس للواردات العراقية. في عام 1996 تعرضت العلاقات الأردنية العراقية لبعض التوتر وذلك نتيجة للجوء اللواء (حسين كامل) وزير الدفاع العراقي للاردن، وفي ضوء ذلك جاءت الدراسة الحالية لتبث في موضوع واقع العلاقات العراقية الاردنية ومحدداتها خلال الفترة 1991-2003، وفي دور الضغوطات الأمريكية والخليجية على الأردن لتخفيض مستوى علاقاته مع العراق ولتوسيع هذه العلاقات. واستمرت العلاقات العراقية الأردنية في التطور، وتواترت المساندات الأردنية للعراق (سياسياً وأمنياً واقتصادياً) حتى بعد دخول العراق في الكويت 1990/8/2، خاصة مع بروز الدور الإيراني الذي وجه بمحاولة الحكومة الأردنية حل الأزمة بين العراق والكويت عربياً، بينما أندفعت العديد من الدول العربية إلى استدرج القوى الدولية للتدخل في المسألة العراقية- الكويتية. كذلك إنطلق الدور الأردني من إنتمائه القومي، وإحساسه بضرورة عوربة حل القضايا العربية - العربية.

أسئلة الدراسة:

تثير الدراسة جملة من الأسئلة تحاول الاجابة عنها وهي:

- ما طبيعة العلاقات العراقية - الأردنية بين عامي 1991-2003؟
- ما الدور الذي لعبته الدولتين في بناء العلاقات العراقية - الأردنية بين عامي 1991-2003؟
- ما مدى تأثير القوى الإقليمية والدولية على العلاقات العراقية الأردنية بين عامي 1991-2003؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- بيان طبيعة العلاقات العراقية- الأردنية بين عامي 1991-2003.
- الإحاطة بدور الأردن في صياغة هذه العلاقات.
- تحديد دور العراق في صياغة هذه العلاقات.

معرفة تأثير القوى الإقليمية والدولية على هذه العلاقات.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة بالأهمية العلمية والأهمية العملية وتمثل بما يلي:

أ- الأهمية العلمية/ النظرية:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من محدودية الدراسات التي تناولت العلاقات الثنائية الأردنية العراقية خلال فترة الدراسة. إذ تدور أغلب الدراسات السابقة حول علاقات التعاون الاقتصادي العربي، ولا توجد دراسة وافية تغطي فترة العلاقات الثنائية الأردنية العراقية. إضافة إلى أن معظم هذه الدراسات كانت تطرح القضية من وجهة نظر واحدة.

ب- الأهمية العملية/ التطبيقية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال تناولها لواقع العلاقات العراقية الأردنية، كون البلدين يشكلان أحد العناصر الرئيسية في النظام الإقليمي العربي، ومن خلال تناولها لاتجاهات السياسة الخارجية لكل من البلدين تجاه الآخر، ومن كونها تتناول أثر المتغيرات السياسية على هذه

العلاقات ومدى إمكانية تطويرها في المستقبل. كما تأتي أهميتها العملية من كونها تفتح مجالات جديدة للبحث والمقارنة السياسية والاجتماعية والقومية والفكرية.

فرضية الدراسة:

تطلق الدراسة من فرضية مفادها: إن العلاقات الأردنية- العراقية هي علاقات تكامل وتقرب لأنها ثمة علاقة ارتباطية بين مفهوم العلاقات الدولية وبين مفاهيم المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل ومحددات القوة ومكونات الاقتصاد بين الدول.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: الحدود الزمنية التي ترسمها الدراسة هي الفترة الممتدة من عام 1991-2003 حيث شكلت هذه الفترة مرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات العربية العربية بشكل عام وال العلاقات العراقية الأردنية بشكل خاص وذلك كونها جاءت بعد حرب الخليج الثانية وما شهدته المنطقة من تحولات سياسية مهمة أثرت بمحملها على العلاقات العراقية الأردنية، وربما ستضطر الباحثة إلى العودة إلى ما قبل عام 1990 وذلك لاستكمال مفاصيل البحث.

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في الأردن، والعراق، وهناك بعض مفاصيل الرسالة بما تمتد إلى دول أخرى.

محددات الدراسة:

واجهت الباحثة مجموعة من المحددات أثناء إعداد الدراسة، من أهمها قلة الدراسات المتخصصة بمعالجة موضوع العلاقات العراقية الأردنية خلال فترة الدراسة، أو شح البحث المحايدة والموضوعية.

مصطلحات الدراسة:

العلاقات الدولية: هي مجموعة الاهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأخرى ومع مشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان.

التعريف الاصطلاحي: هي الأسس والمبادئ والثوابت في الجانب السياسي والدبلوماسي التي تعتمدها الدول أطراف الدراسة في بناء سياساتها الخارجية على المستوى الإقليمي أو الدولي (البيلاوي، 2000: 57).

تعرف العلاقات الدولية بأنها كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها، حيث تشمل هذه التدفقات على العلاقات بين حكومات الدول وال العلاقات بين المجموعات العامة أو الخاصة، كما تشمل على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات من دبلوماسية و مفاوضات، و حرب، بالإضافة إلى أنها تشمل تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية، أيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية (ميرل، 1986 : 98-99).

التعريف الإجرائي:

أمكن صياغة المؤشرات للبعد السياسي في العلاقة العراقية الأردنية من خلال التمثيل الدبلوماسي والزيارات المتبادلة ومستوياتها والتجاذب والاستقطاب في القضايا والمحافل الدولية.

المصالح المشتركة:

إن العلاقات بين الدول والجماعات الدولية إنما تستند على المصالح، رغم ما يقال عن القيم المشتركة والروابط العضوية. وبالرغم من محاولة بعض الدول أن تتفى هذه الأطروحة إلا أن

ما يحدث شيء من التجاوز هنا وهناك. وأشارت النظريات العربية إلى أن العرق واللغة والدين والوحدة الجغرافية والتجربة الاستعمارية المشتركة لم تشكل رابطة تعاون مشترك بين هذه الدول تعادل تلك الموجودة بين دول تبتعد بينها المسافات اللغوية والعرقية والدينية والمفاهيم السياسية والفكرية، نجحت في تدشين تجارب نموذجية في العمل الإقليمي المشترك ونعني بذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ودول أمريكا اللاتينية (جاد ، 2017 : 1).

ومع ذلك، فإن هناك بعض التجارب العربية استطاعت أن تتجاوز العقبات وأن تتحلى المعوقات، فأقامت جسور تواصل بين الدول العربية، ومن ذلك العراق والأردن، هاتان الدولتان اللتان أدركنا أن المصلحة القومية المشتركة هي التي يجب أن تسود بينهما، لذلك وقف كل بلد مع الآخر حتى في ارتفاع وتيرة الازمات التي مرت بكليهما.

الاعتماد المتبادل:

التعريف الإصطلاحى: يعرف الاعتماد المتبادل بأنه تشبث العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية وتكييفها، وذلك بأن يقدم كل طرف من الأطراف الداخلة فيها، ما يمكن أن يسهم في تحسين أوضاع الطرف الآخر أو يحافظ على مصالحه ويصون سيادته، وربط السياسات وتنسيقها بحيث لا يمكن لطرف أن يقاطع الطرف الآخر، أو أن يستغلي عنه. وقد أدت خاصية القاوت والتتوّع فيما بين أعضاء المجتمع الدولي، ضمن الخصائص والسمات التي يتصف بها، إلى فرض الاعتماد المتبادل بين هؤلاء الأعضاء(موسى، 2010 : 1)

التعريف الإجرائي: يشير إلى الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة المؤثرة على العلاقات الأردنية – العراقية خلال الفترة 1991-2003 في بعديها الاقتصادي والسياسي.

ولقد أسممت ثورة الاتصالات والمواصلات التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة إلى ازدياد اعتماد الدول بعضها على بعض، فصارت الدول تسعى إلى تحسين مركزها التبادلي بعد أن أدركت عجزها عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما أنها لم تعد قادرة على العزلة حتى لو كانت من الدول الكبرى (زاقد، 2014: 12).

لقد نشأ عن هذه الحقيقة تقييد سيادة الدولة وتقليلها، حيث أن الاعتماد المتبادل يستدعي، بالضرورة، عقد رزمة من الاتفاقيات التي غالباً ما تقييد من سيادة الدولة بصورة فعلية. ولذلك فإن بعض الدول ومنها العراق والأردن، أدركوا أهمية تعظيم قنوات الاعتماد المتبادل بينها على أساس التعاون والتكامل وتبادل المكتسبات.

الدور لغة: يأتي من يدور دواراً، والدور هو النوبة أو المنوبة التي يقوم بها الفرد (ابن منظور، 2005: 323)

الدور اصطلاحاً: شارك بنصيب كبير ، شارك في عمل ما أو أثر في شيء ما (ابن منظور، 2005: 418)

الدور اجرائياً: ويشير إلى مجموعة الأنشطة والتوجهات والسياسات التي يعكس عمليات التقارب في العلاقات الأردنية - العراقية خلا الفترة 1991-2003.

التقارب: التقارب هو العملية الثقافية الثانوية التي تشبه عن طريقها عناصر ثقافية من ثقافات مختلفة كانت متباعدة في الأصل (موسوعة الكيالي، 1998)

القارب اجرائياً: إلى طبيعة التعامل والتطابق في وجهات النظر بين العراق والأردن خلال الفترة 1991-2003.

التكامل: التكامل هو العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة (زيد،

(142: 2002

التكامل ويشير اجرأياً: ويشير الى مستوى معين من التقارب والتعاون لتصل العلاقات الأردنية العراقية الى مرحلة التكامل.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

اعتمدت الواقعية الكلاسيكية على مفاهيم خاصة لفهم و تفسير مختلف الظواهر المعقّدة في السياسة الدوليّة بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، و تعتبر مفهوم القوة، المصلحة الوطنيّة، تعظيم المكاسب، المساعدة الذاتيّة، العقلانية، الفوضى الدوليّة...من المفاهيم المفتاحيّة التي اعتمدتها هذه المقاربة لتفسیر السلوك الخارجي للدول. فمنهاج التحليل الذي اعتمدته مورغنثو Morgenthau ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها - باستمرار - عملية ترشيدية (عقلانية) Rational، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائماً لتعظيم القوة و المصلحة الوطنيّة. و تعتبر المصالح الوطنيّة بمثابة القوة الدافعة والمحدّدة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول، وكل اختلاف في تفسير مضمون المصالح الوطنيّة من جانب أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولّة، لابد أن يتربّ عنّه بالضرورة تغييرات مماثلة في مضمون هذه السياسات الخارجية. إن أصل هذا المفهوم يعود إلى قيام نمط العلاقات الدوليّة القائم على "نموذج الدولة - الأمة" كفاعل أساسي وكيان موحد ومستقل وذي سيادة. وقد طرح مفهوم المصلحة الوطنيّة على الصعيد

الأكاديمي وكذا العملي بعض الصعوبات المتعلقة بتحديد مضمونه وإشكالية اتخاذه كأداة عملية لتحليل وتقسيم السياسة الخارجية للدول (عوده، 2005: 30).

وهكذا نجد أن "المصالح الوطنية" تمثل المقام الأول في مركب علاقات الدولة الخارجية، وإن إدامتها وتعزيزها هي غاية السياسة الخارجية. وبذلك أصبح مفهوم "المصلحة الوطنية" من أكثر المصطلحات شيوعا في القاموس السياسي والدبلوماسي يستخدمه السياسيون، وصانوو القرار، والمحللون، والمعلقون، وحتى الجمهور غير المختص عند الحديث عن العلاقة بين دولتين. لكن إذا أمعن المرء في استخدامات السياسيين وصانعي القرار لمفهوم المصلحة الوطنية فإنه يجد نفسه أمام تناقض أو ارتباك في استخدام هذا المصطلح. ولايزول هذا الموضوع أو التناقض إلا بتذكر مبدأ الازدواجية في التعامل مع مفهوم المصلحة الوطنية نفسه، فمن جهة يستخدم مفهوم المصلحة الوطنية كمعيار لتقويم حالة سياسية معينة أو قضية معينة، ومعرفة ما هو في الميزان تجاه قضية وطنية أو مجموع قضايا، الموقف أو السلوك الذي يجب على الدولة أو صانع القرار اتخاذة حيالها. ومن جهة ثانية كثيرا ما يستخدم مصطلح المصلحة الوطنية بشكل لاحق من أجل تبرير قرار اتخذ بشأن مسألة بناء على أهداف أو رغبات زعيم أو قيادة أو حسابات شخصية لقائد أو مصالح حزبية ضيقة لفئة، أو أقلية ذات نفوذ في الدولة والمجتمع. وفي هذه الحالة يكون مفهوم المصلحة الوطنية عبارة عن فتوى نفسية لتلك القيادة أو جزء من آلة الدعاية لزعيم أو مسؤول معين أو حزب أو فئة (بيليس وسميث، 2016: 244).

من هنا فإن مفهوم المصلحة الوطنية قد يكون وصفا موضوعيا لواقع سياسي استراتيجي أو مصلحة يجب تقديرها و اختيارها من بين غيرها، وقد يكون إسقاطا ذاتيا أو تبريرا شخصيا لسياسة تم تبنيها بشكل عفوي وبناء على مصالح أو تصورات ليست وطنية ولا تحظى بالدعم الوطني

ولايوجد إجماع عليها. وضمن المفهوم الموضوعي -فإن المصالح الوطنية تكون هي المحددات الأساسية وال حاجات الجوهرية (الصمية) أو المعايير النهائية التي بموجبها تصبح الدولة أهدافها ومقدادها، وترسم سياستها الخارجية وإستراتيجيتها و تكتيكاتها الدبلوماسي عبر مؤسساتها الدستورية وعلى أساس مشاركة أكبر قطاع ممكن من الأجهزة المختصة، والرأي العام في الأنظمة الديمقراطية. وإذا ما قمنا بتحليل مصطلح مصالح وطنية فإننا نجد له تجليات ودلائل كثيرة. فهناك مصالح مشتركة أو متكاملة أو متطابقة، وهناك مصالح متضاربة متنافضة وأخرى متفاوتة شيئاً ما، وهناك مصالح أساسية للدولة، وأخرى ثانوية. ثم هناك مصالح حيوية وأخرى مشروعية، وكذلك يوجد مصالح جوهرية وأخرى محدودة أو محددة، وأخرى ضرورية. وفي محاولة مقاربة مصالح الدول فإن النجاح أو الفشل في تحقيقها محكوم بعوامل كثيرة من أهمها: طبيعة المصالح التي في الميزان ومدى شموليتها، وكذلك درجة ثباتها أو ديمومتها.

ولايتمكن الحديث حول مفهوم المصلحة الوطنية بشكل عام دون الإشارة إلى البعد الأخلاقي للمصلحة الوطنية وعلاقة المصلحة بالقوة. فتعريف المصالح الوطنية القومية للدولة أو الأمة على أساس التمسك بمثل عالمية، وأفكار ومعايير إنسانية كونية، وحماية مبادئ سامية أمر غير عملي، ولن يقود إلا إلى فشل السياسة الخارجية للدولة المعنية وربما التوتر في علاقاتها مع الدول الأخرى. فلابد من أن يستند تحديد المصالح الوطنية على مبدأ أعلى للدولة وهو تأمين البقاء للأمة ولمؤسسات الدولة. وفي العلاقات الدولية تنتعش روح البقاء الوطني من خلال القوة. فالقوة هي أوكسجين المصلحة الوطنية والدم الذي يغذيها. وهذا ما يقودنا إلى الإشارة إلى العلاقة التكاملية بين المصلحة الوطنية والقوة، فكلاهما متمم لآخر ومكمل له. فالقوة من جهة هي وسيلة لحماية المصالح الوطنية للدول، مثما هي غاية بحد ذاتها للمصلحة الوطنية، أي أن أعلى مرتبة للمصالح

الوطنية في المطلق هي تعزيز قوة الدولة الوطنية في المفهوم الشامل. ولكن نجد على الصعيد العملي أن هناك باستمرار تفاوت بين القوة والمصلحة الوطنية حتى لأكبر الدول وأغناها.

وحيثما يتم الاعتماد على مفهوم "المصلحة القومية" القائل بأن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، فإن السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، مما يضمن عدداً من المزايا (عودة، 2005: 31-32):

أولاً: مجرد اعتمادنا على مفهوم "المصلحة القومية" أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفعولة، أو غير الواقعية.

ثانياً: إن مفهوم "المصلحة القومية" يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبدل الذي يلحق بالزعamas السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة.

فالتحليل الواقعي للظاهرة الدولية لا يعتمد مستوى التحليل الداخلي بما فيه العوامل المجتمعية والعوامل الثقافية السائدة داخل المجتمع، فهي تحاول إعطاءنا تفسيراً لسلوك الدولة داخل النسق أو المسار الدولي والسياسة الدولية ، وليس اعتماد سلوكياتها كوحدة منفردة ((بيليس وسميث، 2016: 245)).

فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل و الوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية و نمط التفاعل و شكل العلاقات فيها، و هي بذلك تتطرق من مبدأ التكافؤ و التشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة أو حتى المتشابهة من حيث

مكانتها في النظام الدولي رغم الاختلاف الكبير و التباين في المكونات الداخلية لهذه الدول ، و هذا ما لا يترك مجال أمام التفسيرات الجزئية أو الداخلية. و يؤكد هذا الفصل التام بين البيئة الداخلية و الخارجية ما ذهب إليه H.Kissinger حينما قال: "تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية" (Rosenu, 1969 :261)

من المدرك أن تقوم هناك عدّة اختلافات بين طبيعة الأنظمة السياسية، وهذا لا يقف عند حدود الجغرافيا أو مكونات الجوار القومي، إلا أن هناك مجموعة من الضرورات والمحددات التي تصيغ العلاقات بين الأنظمة السياسية منها، الاقتصاد، والأمن المتبادل، والعقائد السياسية، والموروثات الإيديولوجية، والقيم الثقافية، والمعتقدات الدينية والقومية. (خمس، 2011 : 75)

ينتمي النظام السياسي الأردني إلى النظام النيابي الملكي ، بينما النظام العراقي ينتمي إلى النظام الجمهوري الحزبي. وبينما يتوجه النظام في الأردن نحو الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية والحياة الحزبية، يأخذ النظام العراقي بالأحادية الحزبية تقريباً، وهو بذلك أقرب إلى النظم التوتاليتارية منه إلى الجمهورية المتعددة. ويفتح النظام السياسي الأردني في سياساته الخارجية على المعسكر الغربي الرأسمالي، ويرتبط مع دولة خاصة الرئيسة، بعلاقات متقدمة، بينما ينتمي النظام العراقي ويفتح، لحد ما، على المعسكر الاشتراكي، وكان يرتبط بمعظم دوله بعلاقات واتفاقات متعددة ومتوعنة. وحيث يأخذ النظام الأردني بمبدأ الحرية الاقتصادية وينتمي بذلك إلى المعسكر الرأسمالي (الليبرالي) والحرية الفردية ويتوجه باضطراد نحو الخصخصة، فإن النظام العراقي بقي يأخذ بالاشتراكية، ويطرح شعارات ملكية الدولة لرأس المال، وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية والداخلية. وفي الوقت الذي تتسم به السياسات الأردنية نحو تهدئة المنطقة وتسوية

النزاعات فيها والعمل على استقرارها، فإن السياسة الخارجية العراقية تلعب دوراً أساسياً في إثارة الاحتجاجات العقائدية.

ورغم أن الأردن ارتبط باتفاقية سلام مع إسرائيل عام 1994 بعد أن اعترف بحقها في الوجود حيث شهدت العلاقات الأردنية - الإسرائيليية تحسناً ملحوظاً، فإن السياسات العراقية ما زالت ترفض إلى الآن أي اتصال أو اعتراف أو صلح مع إسرائيل، بل ما زالت العراق تصف إسرائيل بأنها العدو الصهيوني التاريخي للأمة العربية (خmas، 2011: 75).

وفي الوقت الذي يشار فيه إلى طبيعة الانفتاح والتسامح مع المواطنين من قبل القيادة الأردنية، ومن ذلك الصفح والعفو حتى إزاء أولئك الذي حاولوا المساس بالنظام السياسي، فإنه يشار بوضوح إلى سياسات الحسم والحدة والقهر إزاء المعارضة العراقية بشكل عام، وإزاء كل من يحاول المساس بالنظام السياسي أو يتمادى على رأس الدولة العراقية، حيث لا مجال للصفح والتسامح أو العفو . وأكثر من هذا وغيره فإن النظام الجمهوري في العراق قد أتى على العائلة الهاشمية عن بكرة أبيها التي بقى تحكم العراق حتى تموز 1958. وكان حزب البعث الحاكم حتى نهاية فترة الدراسة في العراق جزءاً أساسياً من القوى التي ساهمت بعملية التغيير تلك، وكان الأردن كذلك الجزء الثاني من الاتحاد العربي الهاشمي الذي كان قائماً مع العراق، والهاشميون في الأردن هم أبناء عمومة هاشمي العراق.

ثانياً: الدراسات السابقة :

دراسة المعضادي (2017). بعنوان: "العلاقات العراقية الأردنية من 1968-1979" تتناول هذه الدراسة العلاقات العراقية الأردنية ما بين 1968-1979 نظراً لأهمية العلاقات التاريخية بين العراق والأردن منذ نشأة الدولتين، فضلاً عما تمتاز به البلدان من تقل

إقليمي وعربي له أثره بين دول الجوار في المنطقة العربية، وتهدف هذه الدراسة إلى رصد ومتابعة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين العراق والأردن في ضوء الأحداث السياسية التي طرأت عليها والمنطقة العربية ما بين عام 1968 حتى عام 1979، وبيان أثر هذه الأحداث على طبيعة علاقات البلدين في مختلف الجوانب، والكشف عن الموقف السياسي لكلا البلدين من هذه الأحداث، وتوضيح أهم العوامل المؤثرة في مسار العلاقات الثنائية إقليمياً ودولياً رغم اختلاف بنية النظام السياسي في البلدين حيث لعبت العديد من العوامل السياسية دوراً في العلاقات العراقية الأردنية.

دراسة الجبوري (2016). بعنوان: "العلاقات الأردنية - العراقية (1921-1951)

الوثائق الهاشمية أوراق عبد الله ابن الحسين مصدرًا تناولت هذه الدراسة العلاقات الأردنية - العراقية في الفترة ما بين (1921-1951) وأعتمدت الوثائق الهاشمية أوراق عبد الله بن الحسين (مصدرًا)، وقد إجتهد الباحث فيها باستخدام المنهج التاريخي في دراسة تطور العلاقات الأردنية - العراقية وتقيمها للوصول إلى نتائج تقييدنا في اختيار الفرضية، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والتغيرات التي حصلت على العلاقات الأردنية - العراقية، بتحليل الوثائق الهاشمية والاستبانات الرسمية خلال تلك الفترة من تطور العلاقات بين البلدين.

دراسة النجادات (2007). بعنوان: "الموقف الأردني من أزمة الخليج 1990-1991"

وإنعكاساته على علاقات الأردن مع دول مجلس التعاون الخليجي" هدفت هذه الدراسة إلى بيان التعارض لإنعكاسات الموقف الأردني من أزمة الخليج 1990-1991 ومدى تأثيرها على الأردن من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وتناقش الدراسة خلفية التنازع وموافق الأردن منه، والتأثيرات التي جاءت على الأردن نتيجة لموقفه من الأزمة.

دراسة ذنون (2007)، بعنوان: "النفط في العلاقات العراقية الأردنية 1982-

2007" تناولت هذه الدراسة دور النفط في العلاقات العربية - العربية التي اتخذت شكل

التآزر والمساندة بعد قيام جامعة الدول العربية عام 1945، وعملت إلى حد ما على إرساء التعاون العربي، كما أشارت الدراسة إلى البداية الحقيقة لبداية التعاون النفطي بين العراق والأردن في عام 1982، وذلك أثناء الحرب العراقية الإيرانية عندما اتجهت أنظار القيادة العراقية آنذاك إلى ميناء العقبة لاستخدامه في نقل الصادرات العراقية من النفط الخام ومشتقاته. وتستعرض الدراسة حجم العلاقات بين البلدين في تلك الفترة مروراً بحرب الخليج الثانية عام 1990، ولاحقاً فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق مروراً بقرار مجلس الأمن الدولي المرقم (986) الذي عرف آنذاك (بالنفط مقابل الغذاء). كما وقع العراق والأردن في 1998 على بروتوكول نفطي تم بموجبه زيادة الصادرات إلى (90) ألف برميل يومياً. وقد ساهم هذا البروتوكول في زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وقع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس الوزراء الأردني معروف البخيت عام 2006، مذكرة تفاهم بشأن التعاون النفطي تضمنت تزويد الأردن بالنفط العراقي مقابل أسعار تفضيلية مناسبة مقابل تقديم الجانب الأردني للمساعدة الفنية وضمان الشاحنات التي ستقوم بنقل النفط.

دراسة علاونة (2006)، بعنوان: "أثر التعاون الاقتصادي العربي الثاني على العلاقات السياسية الثانية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين، السعودية، العراق، سوريا من عام 1990 إلى 2003" تبرز أهمية هذه الدراسة، كونها تسلط الضوء على التعاون الاقتصادي العربي الثاني وأثرها على العلاقات السياسية. وقد أشارت الدراسة إلى أن العلاقات التجارية العراقية الأردنية تعود في جذورها إلى فترات ماضية بحكم الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك. وقد تناولت الدراسة مؤشرات التعاون الاقتصادي بين العراق والأردن مروراً بتزايد أهمية الأردن بالنسبة للصادرات والمستوردات العراقية مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980. كما تشير الدراسة إلى أن التعاون

الإِقْتَصَادِيُّ الْعَرَبِيُّ الْأَرْدَنِيُّ قد ترسيخ بـشـكـل كـبـير خـلال هـذـه الفـترة مـن خـلال إـقـامـة العـدـيد مـن المـشـارـيع الإـقـتصـادـيـة المشـترـكة بـيـن الطـرـفـين، كـما تـضـمـنـت الإـشـارـة إـلـى المـوقـف الأـرـدـنـي مـن الإـحـتـالـل الـعـرـاقـي لـلـكـوـيـت فـي الثـانـي مـن آـب 1990 وـاسـتـمرـارـه باـسـتـيرـاد النـفـط مـن العـرـاق، وـمـسـاعـدـته فـي توـفـير النـفـط الـلـازـم لـلـاستـخـدـام الـمـدـنـي بـعـد تـكـرـيرـه فـي الـأـرـدـن وـذـلـك نـظـرـاً لـضـربـ محـطـات التـكـرـير الـعـرـاقـيـة.

دراسة القرعان (1993). بعنوان: "الموقف الأردني من أزمة الخليج" هدفت الدراسة لبيان الموقف الأردني من أزمة الخليج (آب 1990 - آذار 1991) وخاصة أن المعموض قد اكتفته وجرى تشويبه إعلامياً من قبل دول التحالف لتعارضه مع مصالحها، يولي الأردن المصلحة القومية أقصى اهتماماته إنطلاقاً من إيمانه الراسنخ بأنها القاعدة الأقوى لإنجاح سياساته الوطنية على مختلف الأصعدة، الأمر الذي يفسر لنا إصرار صانعي السياسة الخارجية الأردنية، على مختلف الأزمات العربية بشكل سلمي، وفي مقدمتها أزمة الخليج محور هذه الدراسة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي تم عرضها فيتناول طبيعة العلاقات الأردنية - العراقية وتتركيزها على جوانب مختلفة سياسية او اقتصادية او غيرها من الجوانب بينما تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسات في الفترة الزمنية التي تغطيها وهي 1991-2003 وهي الفترة التي شهدت فيها العلاقات تطورات أثرت وما زالت تؤثر على العلاقات بين الدولتين بالإضافة إلى دراستها وتحليلها لعوامل التقارب والتبعاد وما يميز هذه الدراسة كونها جاءت في سياق التأصيل التاريخي للعلاقات العربية- العراقية، والاستناد إلى العلاقات العراقية - الأردنية حالة للدراسة. كما يميز هذه الدراسة أنها جاءت بعد مرور فترة ليست بالقصيرة على حدودها الزمنية.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، ومنهج صنع القرار ، ومنهج النظم لغايات الاجابة عن اسئلة الدراسة واختبار الفرضية:

المنهج الوصفي التحليلي: هو عملية تعريف وتقويم للأجزاء التي يتكون منها الكل، وهو وسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة، ويتخذ التحليل صوراً ومستويات مختلفة تبعاً لطبيعة موضوع البحث. وسيستخدم هذا المنهج في عرض طبيعة ومراحل تطور العلاقات العراقية الأردنية.

منهج صنع القرار: يقصد بعملية صنع القرار التوصل إلى صيغة أو اختيار بديل من بدائلين أو أكثر، باعتبار أن البديل هو الأكثر قدرة على حل المشكلة أو (المشاكل) القائمة، بشكل يحقق لأحدى الدول الأهداف المطلوبة، لما يتمثل فيه من مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة ، أو بعبارة أخرى، فإن صنع القرار يعني القدرة على اختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البديل السلوكي. ومن الناحية العملية يمكن التمييز بين عملية صناعة القرار، واتخاذ القرار، والقرار نفسه بوصف عمليتي صنع القرار واتخاذه أكثر أتساعاً من القرار، وذلك أن عملية صناعة القرار هي عملية معقدة تتم عبر مراحل متعددة وتتدخل فيها عناصر مختلفة، في حين يقتصر اتخاذ القرار على الاختيار بين سلسلة من البديل، وذلك لا يعني أن صانع القرار يدرس البديل وأثار كل منها طبقاً لمقياس محدد. فصناعة القرار تهيئة للمعلومات وصياغة للبدائل لعلاج مشكلة، بينما يشير اتخاذ القرار إلى اختيار البديل الأرجح، فهو التوصل إلى الصيغة المناسبة حل المشكلة بالشكل الذي يحقق الهدف المطلوب (الخرجي، 2004: 144).

كما أنه لن يغيب عن ذهن الباحثة أن منهج النظم ومقرب العلاقات الدولية ربما سيكونان موضع استعانة في العلاقات بين العراق والأردن وكيفية تصرف النظاميين السياسيين فيهما حيال القضايا التي كانت تثار.

المنهج التاريخي: يقصد بالمنهج التاريخي، هو "عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيراً تأليفها؛ ليتم عرض الحقائق أولاً عرضاً صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة ويساعد هذا المنهج في دراسة وتحليل تطور العلاقات الأردنية العراقية والمراحل التي مررت بها هذه العلاقات خلال المراحل التاريخية المختلفة مما سيسمح في فهم واقع هذه العلاقات وتطورها.

الفصل الثاني

طبيعة العلاقات العراقية الأردنية 1991-2003

بعد العراق من أوائل دول المنطقة العربية التي نالت استقلالها، وعملت على بناء نظامها السياسي الوطني، إذ تأسست الدولة العراقية الحديثة عام 1921. وحاول ساسة العراق الأوائل لعب أدوارٍ فاعلةٍ في المجال الإقليمي، حيث انضم العراق إلى عصبة الأمم في 2 تشرين الأول 1932، وأصبح عضواً مؤسساً لمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وعضوًا فاعلاً في العديد من الأحلاف والكتلتين الإقليميتين، وخاصة معااهدة سعد آباد عام 1937 التي جمعت العراق وتركيا وأيران وأفغانستان كمنظمة إقليمية تعمل على النأي بالمنطقة من الصراعات الدولية. ومشروع الهلال الخصيب الذي تبناه رئيس وزراء العراق نوري السعيد 1933-1943 الهادف إلى توحيد بلاد الشام وبلاد الرافدين تحت لواء الأسرة الهاشمية. وحلف بغداد عام 1955 الذي جمع بريطانيا وتركيا والعراق وإيران وباكستان الهادف إلى صد المد الشيوعي آنذاك، حيث كان العراق بؤرة من بؤر التجاذب الدولي في فترة احتدام الثانية القطبية. كذلك عمد العراق على إقامة الاتحاد الهاشمي في 14 شباط عام 1958. ردًا على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في الأول من شباط عام 1958. وعندما تدفق النفط في العراق أضاف إلى موقعه الاستراتيجي عامل مهم زاد من اهتمام الأطراف الدولية بهذا البلد. وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية - العراقية.

المبحث الثاني: أثر الصراع الإقليمي في المنطقة على تطور العلاقات الأردنية - العراقية.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية – العراقية:

تمثل المصلحة الوطنية العامل الأساس والأهم في العلاقات بين الدول وينطبق ذلك على العلاقات الأردنية – العراقية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وقد تأثرت العلاقات بين الدولتين لأسباب ترتبط بالصراع العربي الإسرائيلي وموقف الدولتين من حل الصراع بالإضافة إلى الاحتياطات الكبيرة من النفط في العراق ولمنطقة مما زاد من التناقض الإقليمي والدولي للهيمنة على موارد الطاقة بالإضافة إلى استقرار النظام السياسي الأردني وعلى العكس من ذلك حالة عدم الاستقرار التي واجها النظام العراقي مما انعكس على استقرار العلاقات بين الدولتين.

ترى الدراسة أن الأردن يبدو أنه أدرك أن أفاق العلاقات مع إسرائيل محدودة، وأن السياسات الإسرائيلية رغم المحاولات الأردنية السابقة لتطويرها، هي سياسات غير مأمونة واستفزازية ولم تعكس الآمال المعقدة عليها، لذا فإن إعادة تنظيم هذه العلاقات بطريقة لا تكون على حساب العلاقات الأردنية العربية مسألة مهمة، خاصة أن التجربة الماضية في العلاقات العربية – الإسرائيلية (مصر، فلسطين، الأردن) لم تعط نموذجاً مشجعاً، بل على العكس من ذلك، أكدت أن الأهم في كل ذلك هو تعميق التضامن العربي، وتطوير العلاقات العربية – العربية، أولاً، وعلى أساس مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في شؤون الغير. وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: عوامل التباعد في العلاقات الأردنية – العراقية.

المطلب الثاني: عوامل التقارب في العلاقات الأردنية – العراقية.

المطلب الأول: عوامل التباعد في العلاقات الأردنية – العراقية:

إن عوامل الاختلاف بين الأنظمة العربية بشكل عام عديدة، وبين النظميين السياسيين الأردني والعراقي، ظهرت عوامل جديدة تزوج الخلافات وتتميّها، تشير إلى أهمها: ففي حين ينتمي

النظام السياسي الأردني إلى النظام الملكي البرلماني، فإن النظام العراقي ينتمي إلى النظام الجمهوري الحزبي. وبينما بتوجيه النظام في الأردن نحو الحياة الديمقراطية والتعديدية السياسية والحياة الحزبية يأخذ النظام العراقي بالأحادية الحزبية تقريباً، وهو بذلك أقرب إلى النظم التوتاليتارية منه إلى الجمهورية المتعددة. وينفتح النظام السياسي الأردني في سياساته الخارجية على المعسكر الغربي الرأسمالي، ويرتبط مع دولة خاصة الرئيسة بعلاقات متقدمة، ينتمي النظام العراقي وينفتح لحد ما على المعسكر الاشتراكي، وكان يرتبط بمعظم دوله بعلاقات واتفاقات متعددة ومتنوعة (حسان، 2000: 210).

وحيث يأخذ النظام الأردني بمبدأ الحرية الاقتصادية، وينتمي بذلك إلى المعسكر الرأسمالي والحرية الفردية، وينتجه باضطراد نحو الخصخصة، فإن النظام العراقي بقي يأخذ بالاشراكية ويطرح شعارات ملكية الدولة لرأس المال وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية والداخلية. وفي الوقت الذي تتسنم به السياسات الأردنية نحو تهدئة المنطقة وتسويه النزاعات بها والعمل على استقرارها، فإن السياسة الخارجية العراقية تلعب دوراً أساسياً في إثارة النزاعات والحروب .

ورغم أن الأردن قد ارتبط باتفاقية سلام مع إسرائيل بعد أن اعترف بحقها في الوجود حيث شهدت العلاقات الأردنية – الإسرائيلية تحسناً ملحوظاً، فإن السياسات العراقية ما زالت ترفض أي اتصال أو اعتراف أو صلح مع إسرائيل. وفي الوقت الذي يشار فيه إلى طبيعة الانفتاح والتسامح مع المواطنين من قبل القيادة الأردنية ولذلك الصفح والعفو حتى إزاء أولئك الذي حاولوا المساس بالنظام السياسي، فإنه يشار بوضوح إلى سياسات الحسم والحدة والقهر إزاء المعارضة العراقية بشكل عام وإزاء كل من يحاول المساس بالنظام السياسي، أو يتمادي على رأس الدولة العراقية، حيث لا مجال للصفح والتسامح أو العفو (علاونة، 2006: 155).

وأكثر من هذا، فإن النظام الجمهوري في العراق قد أتى على العائلة الهاشمية عن بكرة أبيها التي بقيت تحكم العراق حتى تموز 1958. وكان حزب البعث الحاكم في العراق جزءاً أساسياً من القوى التي ساهمت بعملية التغيير تلك، وكان الأردن كذلك الجزء الثاني من الاتحاد العربي الهاشمي الذي كان قائماً مع العراق، والهاشميون في الأردن أبناء عمومة هاشميي العراق.

المطلب الثاني: عوامل التقارب في العلاقات الأردنية - العراقية:

هناك عوامل مشتركة عديدة تستند إليها السياسات الخارجية الأردنية والعراقية، ويفق على

رأس هذه العوامل ما يلي:

- **البعد القومي:** يستند كل من النظمتين الأردنية والعراقية، على الفكر القومي الرامي إلى اعتبار شعبيهما جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن اقليمي دولتهما جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وبالتالي فإن الهدف السامي لهما هو قيام الوحدة العربية. فيما يعتبر الأردن نفسه وريث الثورة العربية الكبرى القائمة على الربط بينعروبة والإسلام، باعتبار أن العرب أجدar من غيرهم في حمل راية الإسلام، وباعتبار أن تحقيق الوحدة العربية هو الطريق الذي يضمن حل مشاكل الأمة العربية والوسيلة الوحيدة لحماية مصالحهم، فإن النظام السياسي العراقي يرى في المقابل أن الوحدة العربية هي الغاية السامية لنضال الأمة العربية، وهو يستند في ذلك إلى أيديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي، هذا الحزب الذي يعتبر الوحدة العربية هدفاً قومياً وغاية أساسية لا بد من النضال والارتقاء بالأمة العربية حتى تصل إلى هذه الغاية السامية.

ويستند النظمتين إلى أن فكرة القومية العربية متقدمة في التاريخ الطويل لهذه الأمة، وأن محاولات قمعها وتجزئتها عبر التاريخ من قبل أعدائها جميعها باعت بالفشل، لوجود ثوابت أساسية أصلية تكمن في اللغة والتاريخ والدين والأعراف المشتركة إضافة إلى العامل الجغرافي من حيث الموقع والتضاريس حيث تلعب دوراً هاماً باتجاه تحقيق الوحدة العربية. كما أن دستوري كلا الدولتين تشير في ديناجتيهما إلى اعتبار أن البلدين جزء من الأمة العربية وأن غايتها تحقيق وحدة هذه الأمة .

ب- العامل الديني:

يفتخر الهاشميون بانتسابهم للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وبأنهم من قبيلة هاشم، الأمر الذي منح الأسرة الهاشمية شرعية دينية، وهو تراث له أهميته خاصة في العالمين العربي والإسلامي، بالمقابل فإن القيادة العراقية، رغم أنها بقيت تُعرف من خلال النظرة إلى حزب البعث باعتباره علمانياً، إلا أنها وفي السنوات الأخيرة، وخاصة أيام حرب الخليج الثانية، أخذت تبحث في التراث الأدبي لحزب البعث عن أية إشارة للإسلام، وإن كانت تلك الإشارات قليلة لكنها أبرزت بشكل استثنائي وتم التركيز عليها، لدرجة أن العراق قد رفع شعار الإسلام ووضع "الله أكبر" على علمه بكل ما يحمله ذلك في الثقافة الجماعية للأمة من ذكريات المجد وانتصار القلة على الكثرة، وما يحمله من معاني الجهاد والاستشهاد وفي جو من الصحوة الإسلامية الملتهبة في صفوف الجماهير العربية والإسلامية. وبال مقابل، لهذه الاعتبارات، رفض الأردن وفي رسالة وجهها الملك حسين إلى الشعب الأمريكي، عبر شبكة التلفزيون الأمريكية، رفض الوجود الأجنبي في مهد الإسلام، وحذر من أن هذا يؤدي إلى عواقب وخيمة، وأن هذه الحرب تستهدف العروبة والإسلام. وهذه هي المرة الأولى إلى تعسّر فيها قوات غير عربية وغير إسلامية على أرض الجزيرة العربية، وفي وقت يتزامن مع احتلال إسرائيل لثالث الحرمين الشريفين في القدس العربية، وهذا كاف لإثارة أعمق الحساسيات العربية والإسلامية (علاونة، 2006: 156).

ج- القضية الفلسطينية

شكلت القضية الفلسطينية هدفاً مشتركاً للدولتين، كما هو الحال مع بقية الدول العربية الأخرى، وبقى الهدف المشترك لهذه الدول هو الرد على العدوان الإسرائيلي وتحرير الأرض. وبقدر ما أصبحت فلسطين قضية الأردن الأولى بحكم جملة من العوامل، كانت هي كذلك بالنسبة للعراق الذي نظر إلى القضية الفلسطينية بأنها جوهر القضايا العربية بل هي القضية المركزية للأمة العربية، لدرجة أنه ربط بين تحرير فلسطين والهدف القومي السامي - الوحدة - حين قال الوحدة

طريق فلسطين وفلسطين طريق الوحدة. كما أن الدولتين التزمتا، على الصعيد الدولي، باعتبار أن القضية الفلسطينية والموقف منها هو المعيار الأساسي للتحرك والنشاط على الساحة الدولية، بحيث شكلت هذه القضية ضاغطاً أساسياً من الضغوط المؤثرة على السياسة الخارجية للبلدين. وصانع القرار الأردني لم يستطع أن يتجاهل ردة فعل الرأي العام الأردني خاصة بعد أن أعلن الرئيس العراقي السابق ربط انسحابه من الكويت بانسحاب إسرائيل من فلسطين، الأمر الذي ينسجم مع تطلعات القيادة الأردنية (أبو داود، 2010: 133).

د- العامل الجغرافي

رغم التطورات التكنولوجية والعسكرية الحديثة التي قللت من أهمية تأثير العامل الجغرافي للدول، إلا أن هذا العامل بقى يلعب دوراً مهماً في تقرير سياسات الدول، فهناك تداخل العلاقة بين صانع القرار السياسي وب بيئته الجغرافية، حيث يتأثر السلوك السياسي للدول بدرجة أو بأخرى بالواقع الجغرافي من حيث الموقع والحدود والمساحة والموارد الطبيعية. فالالأردن بحكم موقعه الجغرافي المتوسط بين أربع دول في المنطقة جعله يتحمل مسؤولية أكبر بكثير من حجمه وأهله، وأن يقوم بمثل هذه الدور، حيث أصبح قطراً مركزياً بالنسبة لأزمات المنطقة. وفي خضم التناقضات العاصفة بالمنطقة مثل العراق قوة إستراتيجية ذات أهمية فائقة في ضمان تمسك الموقع الأردني. بالمقابل فقد مثل الأردن عمقاً وبوابة هامة للعراق (عبدالهادي، 1973: 72).

هـ- البيئة العربية :

شكلت البيئة العربية وخاصة في المشرق العربي عاملًا هاماً في العلاقات ما بين الدول، وكان ميدان هذه البيئة هي (سوريا - والعراق - والأردن)، فقد عكست العلاقات الخلافية بين سوريا والعراق نفسها بشكل واضح على علاقة أي من البلدين مع (الأردن) فحيثما ثمة علاقة جيدة بين الأردن والعراق تكون بالمقابل غير ودية مع سوريا وكذلك العكس. فعلاقة الأردن مع أحد الأطراف بقيت على حساب علاقته مع الطرف الآخر. وحيث أن العلاقة السورية - العراقية بقيت متوتة

وحيث كانت بالمقابل متواترة مع سوريا، فأمر طبيعي أن تكون العلاقات الأردنية – العراقية ودية وتعاونية ومتقدمة، ثم أن الأردن يخشى من أطماع سورية جغرافياً. فسوريا تطمح في أن تكون الدولة المحورية القائد للمشرق العربي أو على وجه التحديد لسوريا الكبرى – الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان، فيما الأردن الذي يعتبر نفسه وريث الثورة العربية يرى في نفسه أنه الوريث الشرعي لقيادة دولة الوحدة العربية هذه، صحيح أن العراق بالمقابل يحكم من قبل حزب البعث ذو الأفق القومي لكن اهتماماته الجغرافية بقيت محصورة في العراق مع تطلعات علاقات ودية وقيادة دول الجوار، الأمر الذي يبعث الاطمئنان لدى القيادة الأردنية إزاء أية نوايا جغرافية عراقية على العكس من ذلك بالنسبة لسوريا، حيث كان مصطلح الأردن جنوب سوريا يظهر بين حين والأخر على لسان بعض المسؤولين السوريين (أبو داود، 2010).

وهكذا يلاحظ أنه في حرب الخليج الأولى وقف الأردن بكل إمكاناته الرسمية والشعبية إلى جانب العراق في حربه مع إيران فيما اندفعت سوريا نحو إيران، مجبرة كذلك علاقاتها الودية مع الأطراف الفلسطينية التي اتخذت موقفاً مجارياً للموقف السوري من الحرب العراقية الإيرانية، حيث وقفت هي الأخرى لجانب إيران. وتتجدر الاشارة هنا إلى أن العلاقات الأردنية – الفلسطينية في تلك المرحلة لم تكن ودية.

في حرب الخليج الثانية تكرر الأمر نفسه، ففي حين وصف الموقف الأردني بأنه إلى جانب العراق كان الموقف السوري المستغرب يقف إلى جانب التحالف الدولي المناهض للعراق، وبعد أن اخذت العلاقات السورية – العراقية في التحسن ولو ببطء، فإنه يلاحظ كذلك أن تحسناً موازياً يجري على مستوى العلاقات الأردنية – السورية، وإن لعبت في ذلك عوامل أخرى مثل مناسبة تشبيع جثمان الملك الحسين بن طلال والدخول الأردني في التسوية والعلاقات مع الجانب الإسرائيلي كذلك (علاونة، 2006، 156).

و- العامل الاقتصادي :

شكلت سنوات الحرب العراقية - الإيرانية فترة ازدهار اقتصادي للأردن، وبعد أن أغلقت الحرب موانئ العراق، فيما الحدود مع سوريا مغلقة، أصبح الأردن معبراً اقتصادياً واسعاً للعراق، مما انعش الاقتصاد الأردني، بطبيعة الحال، مقابل مساعدات عراقية كبيرة للأردن، عكست نفسها بشكل رخاء اقتصادي واستقرار سياسي على الأردن، وجعلت الأردن يعتمد اقتصادياً بشكل كبير على العلاقة مع العراق وخاصة في مجال إمدادات النفط، حيث يعتمد الأردن نفطياً على العراق فالإتفاق الموقع بين الحكومة العراقية والحكومة الأردنية في 1997 ينص على أن يزود العراق الأردن بـ 4,8 مليون طن في النفط ومشتقاته عام 1998 نصفها مجاناً منحه من العراق للأردن إذ تقدر قيمتها بحوالي 300 مليون دولار، أما النصف الآخر فأن الأردن يدفع خمسين بالمئة من السعر العالمي.

وزاد فرض الحصار الاقتصادي في العراق من اعتماده على الأردن وزاد بالمقابل اعتماد الأردن على السوق العراقية، الأمر الذي فرض نفسه على العلاقة بين البلدين رغم تأثيرها في سنوات ما بعد 1995، إلا أن هذا الواقع الاقتصادي بقي أكبر من الخلافات السياسية، فحاجة كل طرف لآخر جعلته يتحمل ضرياته .

ي- البيئة الدولية :

الالتزام بمبادئ عدم الانحياز وبالمواثيق والشرعية الدولية والسعى نحو تعزيز التضامن والتعاون والمساهمة الفعالة في المجتمع الدولي والانضمام للمنظمات الدولية والعمل من أجل تقارب المجتمع الدولي، الدول منها والمنظمات الدولية، من مناصرة القضايا العربية سعياً من الدولتين للمحافظة على الدعم واستمراره هذه القضايا بقيت تشكل اهتماماً مشتركاً لكلا الدولتين في الساحة الدولية.

المبحث الثاني: أثر الصراع الإقليمي في المنطقة على تطور العلاقات الأردنية – العراقية:

تعتبر العلاقات الأردنية العراقية علاقات وثيقة تاريخياً، بين الشعبين والبلدين. كانت هناك عدة جهود لتوحيد الدولتين. والأردن منذ العام 2003 أصبح قبلة للعراقيين على مختلف انتماطهم الطائفية والسياسية، وشكلت الجالية العراقية المقيمة في الأردن تجتمعاً لمختلف القوى الحكومية والمعارضة بل وحتى قوى المقاومة.

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مراحل تطور الاهتمام الأردني بالعلاقات مع العراق.

المطلب الثاني: الموقف الأردني من اجتياح العراق للكويت 1990.

المطلب الثالث: تطور العلاقات الأردنية العراقية بعد عام 1991

المطلب الأول: مراحل تطور الاهتمام الأردني بالعلاقات مع العراق:

أدت نهاية العهد الملكي في العراق على يد عدد من الضباط العراقيين في 14 تموز 1958 إلى نهاية مرحلة من مراحل سياسة العراق الخارجية، التي غالب عليها طابع التحالف مع الغرب، والدخول في الأحلاف التي رسمت للعراق دوراً مسنوّاً من قبل الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا) الحليف له، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض المواقف ذات الطابع القومي التي فرضها الشارع العراقي على صانع القرار السياسي آنذاك.

المرحلة الأولى: من 14 تموز 1958 إلى 17 تموز 1968

لقد أثارت نهاية العهد الملكي، وبداية العهد الجمهوري في العراق، قلقاً دولياً واضحاً، ربما أخل بموازين القوى في المنطقة، إذ صورت الدوائر الغربية وصول النظام الجديد على أنه مؤامرة ناصرية موالية للشيوعية يمكن أن تحرم الغرب من النفط، لذلك قامت الولايات المتحدة بتحريك

وحدة قتالية بحرية من قاعدة (أوكيناوا) في اليابان إلى الخليج العربي، لمنع أي هجوم محتمل على الكويت من قبل القوات العراقية، وزادت الدعم العسكري لكل من إيران وال سعودية (السامرائي، .(291: 1982

وكان عبد الكريم قاسم، رئيس جمهورية العراق آنذاك، قد أعلن أن سياسة العراق ستكون معادية للإمبريالية والإقطاع، وسوف تعمل على تقوية علاقات الأخوة مع الدول العربية، واتباع سياسة الحياد الإيجابي بين الشرق والغرب، وتحرير العراق من النفوذ الأجنبي (نظمي وآخرون، .(344: 1982

لذلك شهدت بداية العهد الجمهوري تغييراً واضحاً وتحولاً جزرياً في سياسة العراق الخارجية، حيث عمل ساسة العراق الجدد على إخراج العراق من سياسة التحالف مع الدول الغربية. وعلى الرغم من أن الضباط الذين أطاحوا بالنظام الملكي، لم يكن لهم برنامج عمل واضح على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إلا أنهم قرروا الانسحاب من الاتحاد الهاشمي وحلف بغداد (نظمي وآخرون، 1982: 333). كما أنسحب العراق من الاتفاقية الثانية مع بريطانيا المعقدة عام 1955، وأنسحب آخر جندي بريطاني من العراق عن طريق ميناء البصرة في 31 آيار 1959 (الحمداني، 2008: 375). كما ألغيت الاتفاقيات الدفاعية الموقعة مع الولايات المتحدة، وتوقفت المساعدات الاقتصادية الممنوحة وفقاً لمبدأ آيزنهاور في العام 1957 (الزييدي، 1987: 331)، حيث أحدث النظام الجديد تغييراً جزرياً في سياسة البلاد الخارجية، وذلك بالتحول من علاقة التحالف مع الغرب، إلى تأسيس علاقات جديدة مع دول المعسكر الاشتراكي سابقاً، وإعلان الحياد الإيجابي (رشيد، 2003: 148).

إلا أن إعلان رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم بتاريخ 25 حزيران 1961 ضم الكويت إلى العراق، قد تسبب في دخول العراق في مواجهة مع الدول العربية،¹ أدت إلى التشكيك في مصداقية السياسة العراقية تجاه القضايا العربية، وأوجدت مناخاً عربياً ودولياً معارضاً للعراق في هذا التوجه، حيث وصفت الولايات المتحدة التوجهات العراقية بأنها تهدى لمصالح الولايات المتحدة وحلف الناتو في المنطقة، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية نحو الضغط على النظام الجمهوري من خلال تحريك الورقة الكردية في شمال العراق من أجل إضعاف النظام الجديد (شكاره، 1985: 95). في حين عملت حكومة عبد الكريم قاسم على إضعاف الامتيازات الممنوحة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق وإلغائها من خلال إصدار قانون رقم 80 لسنة 1961، إذ انتزعت الحكومة بموجبه 99,5% من الأراضي العراقية غير المستثمرة الممنوحة لتلك الشركات (كبه، 1969: 43).

لقد وصفت سياسة العراق الخارجية في تلك الفترة بأنها سياسة غير مرنة، إذ تدهورت علاقه العراق مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ودول مهمة أخرى عربية وإقليمية، إما بسبب موقفها من قضية الكويت، أو بداعي دعم حركات التحرر، أو بسبب علاقات تلك الدول مع إسرائيل، أو بسبب موقفها من بعض القضايا العربية. وعلى الرغم من أن العراق طور علاقاته مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية آنذاك، إلا أن تلك العلاقة أفقدته الكثير من علاقاته مع الكتلة الغربية التي توطدت أبان فترة النظام الملكي، مما حال بينه وبين لعب أدوار مهمة في المنطقة. كذلك فإن تطلع ساسة العراق إلى لعب دور واضح عربياً وإقليمياً، في ظل عدم انفاق التيارات والأحزاب السياسية حول طبيعة التعامل مع القوى الدولية الفاعلة، أدى إلى تشتت جهود العراق الخارجية وعدم وضوح دوره في تلك المرحلة (كبه، 1969: 388-417).

¹ تألفت القوات العربية التي وصلت إلى الكويت في 110 أيلول/ سبتمبر 1961 من 4000 جندي، ساهمت فيها كل من: الجمهورية العربية المتحدة والأردن والسودان وتونس، وقد تحفظت كل من: ليبيا واليمن ولبنان على إرسال هذه القوات.

بيد أن إلغاء مؤسسات العهد الملكي من قبل العهد الجمهوري، وخاصة النيابية منها، أُجج الصراعات الداخلية، ووضع الأساس لنمو الدكتاتورية في العراق. كذلك فإن ضعف إدراك ساسة العراق لعواقب إلغاء حلف بغداد، وتغيير تحالفاته الإقليمية والدولية بشكل ثوري، أدى إلى اكتشاف البلاد خارجياً أمام الدول التي لم يرق لها تغيير النظام الملكي، مما أفقد البلد فرصة القيام بأدوار مهمة في المنطقة (رشيد، 2003: 150-151).

على إثر اغتيال الملك عبد الله، توج ابنه الأمير طلال ملكاً على الأردن، وأصاب العلاقات العراقية الأردنية بعض الفتور خلال فترة حكمه القصيرة، وذلك بسبب الزيارة التي قام بها إلى الرياض في 10 تشرين الثاني 1951، محاولاً تحسين علاقات بلاده مع السعودية الأمر الذي عدته الأسرة الهاشمية في العراق خروجاً عن المألوف في خط السياسة الهاشمية التقليدية تجاه آل سعود (حمدي، 2007: 29)، ولأسباب صحية لم يتمكن الملك طلال من الاستمرار في الحكم فأُغفى من منصبه في 11 آب 1952 ليتولى الحكم ولده الأمير الحسين بن طلال الذي ركز جهوده على تحديث الدولة وتغيير طابعها العشائري والبدوي إلى دولة مدنية يسودها حكم ونظام المؤسسات بالاعتماد الكامل سياسياً واقتصادياً على بريطانيا آنذاك (حسن، 2006: 1).

و جاء يوم الثاني من آيار 1953 ليشكل متغيراً واضحاً في طبيعة العلاقات بين العراق والأردن، باعتلاء الملكين فيصل الثاني والحسين عرشي العراق والأردن، الأمر الذي دفع بهما إلى تجاوز حالة الشك وعدم الثقة والفتور التي طغت على العلاقات بين البلدين في إبان عهد الملك طلال، وذلك يتضح من خلال طبيعة الزيارات التي تمت بين وفود البلدين. كما بدأ الملك حسين مشواره السياسي باهتمام حكومته بتوثيق العلاقات بالعراق، وتنقيتها إذ قام بزيارة بغداد بعد توليه الحكم ولكن هذه الزيارة لم تحقق أهدافها بعد أن رفض الطلب الأردني برفع التمثيل الدبلوماسي إلى

سفارة، وأنه لن يكون هناك علاقة مالية خاصة واتفق على أن تكون مساعدة الأردن ضمن المساعدات التي تقدم إلى بقية الدول العربية (العبداللات، 1993: 112).

وخلال الفترة اللاحقة لهذه الاتفاقية لم يتضح وجود إشارة بّينـة إلى العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين باستثناء معااهدة عام 1947 التي وقعتها العراق والأردن والتي شكلت مرحلة مهمة في تاريخ البلدين، ولكن المؤشر الواضح على بعد الاقتصادي للعلاقات العراقية الأردنية وكونها انعكاساً للجهد السياسي فتبادل الملكين فيصل الثاني وحسين للزيارات بعد تنصيبهما على العرش في الثاني من آيار 1953، قد انعكس إيجاباً في عودة العلاقات الطبيعية بعد الفتور الذي أصابها في عهد الملك طلال أثر زيارته للسعودية (حمدي، 2007: 20-31).

وفي ضوء تلك الزيارات المتبادلة بين الملكين، زار بغداد وفد اقتصادي أردني برئاسة وزير الزراعة حكمت المصري، وتوصل الوفد إلى توقيع اتفاقية اقتصادية تعدد الأولى بين البلدين في 30 أيلول 1953، وهي أول اتفاقية تجارية بينهما، وتعد المؤشر الرسمي الأول للعلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن، وقد وضحتها قرار مجلس الوزراء العراقي آنذاك بـ "أسفرت المفاوضات عن عقد اتفاقية تجارية بين البلدين، كما قررت حكومة العراق اتخاذ الإجراءات لفتح فروع لكل من البنك الصناعي والبنك الزراعي العراقيين في عمان"، ورغبة في استكمال الدراسة اتفق الجانبان على إبقاء المحادثات مفتوحة في موضوع القروض والمساهمة في المشروعات الاقتصادية الأردنية كالبوتاس. كما قررت الحكومة العراقية تقديم مبلغ (150) ألف دينار مساعدة للقرى الأمامية لصد الاعتداءات الصهيونية المتكررة على الحدود الأردنية (حمدي، 2007: 32-219).

وقد أشارت ديباجة الإتفاقية التجارية بين العراق والأردن في عام 1953 إلى رغبة البلدين في تسهيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، وإلى عمل الفريقين المتعاقدين على تتميمة العلاقات التجارية بين البلدين إلى أقصى حد مستطاع ضمن إمكانياتهما الاقتصادية، والتعهد بتسهيل التبادل التجاري والتعامل وفق مبدأ أكثر الأمم حظوة. كما أشارت إلى الاتفاق على الرسوم الجمركية والضرائب والعوائد الأخرى المفروضة على المواد المستوردة (وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، 1984: 3). وقد شكلت هذه الإتفاقية أساساً لتنظيم التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين حتى التوقيع على اتفاق خاص نظم أمور النقل والتنقل والتجارة في العاشر من تشرين الأول من عام 1960 (حمدي، 2007: 219).

كما شهدت زيارة الملك حسين إلى العراق في 14 شباط 1955 إثارة مسألة توسيع رقة التعاون بين البلدين وتنفيذ برنامج المساعدات التي وعد العراق بتقديمها للأردن خلال محادثات سابقة. وفي 30 أيلول 1955 أوفدت الحكومة الأردنية وفداً إلى بغداد أجرى مباحثات رسمية أسفرت عن موافقة الحكومة العراقية على دفع حصتها البالغة (625) ألف دينار لتمويل مشروع البوتاس. ودفع مليون دينار كسلفة للحكومة الأردنية. كما تبرع العراق بـ (100) ألف دينار للحرس الوطني (حسان، 1998: 22-23)، ولقد توقفت العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين خلال هذه المرحلة أثر قيام ثورة 14 تموز 1958، وإعلان العراق الانسحاب من الاتحاد الهاشمي.

(خمس، 2011: 55)

المرحلة الثانية: مرحلة حكم حزب البعث من 17 تموز/1968 إلى 9 نيسان/2003

تُعد هذه المرحلة من أهم المراحل في تاريخ العراق الحديث، حيث شهدت العديد من الأحداث والمواقف التي غيرت خريطة التحالفات في المنطقة، وربما غيرت موقف الدول الكبرى تجاه العراق والمنطقة (جود، 2010: 327). وقد تم تقسيم هذه المرحلة إلى حقبتين أساسيتين:

الأولى الممتدة من 17 تموز 1967 إلى تموز 1979، وهي الفترة التي ترأسها الرئيس احمد حسن البكر. والثانية امتدت من تموز 1979 ولغاية 9 نيسان 2003 والتي ترأسها الرئيس صدام حسين.

الحقبة الأولى: حقبة حكم الرئيس احمد حسن البكر

بدأت هذه الفترة في السابع عشر من تموز 1968، عندما سيطر حزب البعث العربي الاشتراكي على مقاليد الحكم في العراق، حيث اتخاذ العراق سياسات مهمة في مجال إدارة ثروته النفطية من ناحية الإنتاج والتصدير، وذلك منذ إصدار قانون رقم 80 لسنة 1961، وما تبعه من اتفاقيات وقعتها العراق مع الاتحاد السوفيتي في آذار وتموز من عام 1969، التي ساعدته على الوصول إلى قرار تأميم النفط في حزيران 1972، وما تبعها من إجراءات لتسوية التزامات العراق النفطية مع الشركات الأجنبية.

لقد اتخذ العراق منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي خطوات مهمة نحو تحديث الدولة في جميع مرافقها الصناعية والتعليمية والصحية والخدمة واكتساب الخبرات الأجنبية (Anderson and Stansfield, 2004:57) حتى أن الأمم المتحدة صنفت العراق عام 1979 من الدول التي غادرت مصاف الدول النامية لتصبح في مصاف الدول التي ستدخل مستوى الدول المتقدمة، وذلك لكثرة المنجزات التي حققتها على الصعيد الداخلي، خلال تلك المرحلة. لذلك بدأ العراق في تلك الفترة في وضع أكثر استقراراً، وذلك بفضل تحسين علاقاته مع جيرانه، وتحسين وضعه المالي من خلال السياسات النفطية التي اتخذتها، حيث بدأ يتطلع إلى لعب دور أنشط في سياسات المنطقة. وقد وجد النظام العراقي ضالته في إيجاد دور له في المنطقة، وخاصة بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس بتاريخ 19/11/1977، حيث عُقدت في بغداد قمة

عربستان الأولى في تشرين أول 1978 والثانية في آذار 1979 التي قررت تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، ونقل مقر الجامعة إلى تونس (مطر وهلال، 2001: 182-165).

لقد أنتهج العراق في تلك المرحلة سياسة خارجية أخذت عدة اتجاهات:

الأول: في التركيز على شل حركة القيادة السورية داخلياً وخارجياً لِإسقاطها وإعادتها إلى الجناح القومي لحزب البعث الحاكم في العراق.

الثاني: تمثل في محاولة إنشاء قاعدة من النفوذ السياسي والعسكري المنافس لإيران وربما للسعودية أيضاً في إطار منطقة الخليج.

الثالث: محاولة قيادة العمل العربي في إطار جامعة الدول العربية من خلال عزل مصر.

الرابع: توثيق علاقاته مع الاتحاد السوفيتي السابق.

الحقبة الثانية: حقبة حكم الرئيس صدام حسين

بدأت هذه الحقبة منذ تسلم الرئيس الراحل صدام حسين مقاليد الحكم في العراق بتاريخ 17 تموز 1979 ولغاية إسقاط النظام بتاريخ 9 نيسان 2003 إثر الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق. وتزامن تولي صدام حسين مقاليد السلطة في العراق، في 16 تموز 1979، أي عشية الذكرى الحادية عشر لاستلام حزب البعث السلطة في العراق. ظهر الرئيس أحمد حسن البكر على شاشة التلفزيون الرسمي، ليعلن استقالته من مهامه الرسمية، ليتولى صدام حسين رئاسة الحزب والدولة في العراق. مع ظهور عدة متغيرات أهمها: توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1978، نجاح الثورة الإيرانية ووصول الخميني إلى السلطة عام 1979 وال الحرب العراقية الإيرانية، التي اندلعت خلال شهر أيلول من عام 1980. وكانت من أهم أحداث تلك المرحلة هذه الحرب

التي توقع العراقيون أن تكون حرباً خاطفة وسريعة لا تتعذر أيام، أو في أسوأ الأحوال أسابيع، إلا أن ضراوتها واستمرارها لثمان سنوات، جعلت العراق يوسع دائرة تحالفاته العربية والدولية. وقد كانت جميع الحقائق ذات الصلة بالعراق وإيران تمثل إلى جانب الطرف الإيراني، فتعداد الجيش العراقي يساوي ثلث تعداد الجيش الإيراني والمساحة والعمق الاستراتيجي لإيران تعادل خمسة أضعاف مساحة وعمق العراق، إلا أن المعلومات المطللة التي روجتها وسائل الإعلام الغربية، أوهنت القيادة السياسية العراقية بإمكانية إرغام النظام الإيراني على الإسلام في مدة لا تزيد عن سنة (بدران، 2014).

وفي ظل عدم وجود هدف واضح ومحدد للحرب (بدران، 2014)، كان الخطأ الفادح الذي وقعت فيه القيادة السياسية العراقية هو اهمال مبادئ الحرب التي من أهمها تحديد الهدف من الحرب، هل هو اسقاط النظام الإيراني وتبديله بنظام آخر، أم أضعف إيران وتحجيم دورها في المنطقة، أم توجيه ضربات وقائية والعودة إلى الحدود العراقية؟ لذلك كانت المعارك في جبهات القتال تدار كرد فعل لما يقوم به الجانب الإيراني. فقد أعطى العراق للحرب مع إيران طابعاً قومياً، حيث طرح العراق نفسه على أنه المدافع عن بوابة الوطن العربي الشرقية (غولي، 2002: 139).

وعلى الرغم من أن هدف الولايات المتحدة والغرب كان إضعاف الطرفين المتصارعين، على أساس أن العراق كان محسوباً على الاتحاد السوفيتي، وعلى الرغم من ظهور بعض الفتور في العلاقات العراقية السوفيتية بسبب رفض السوفيت تزويد العراق بالسلاح، إلا أن العلاقة العراقية الإستراتيجية قد تحسنت بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى العراق. وبعد الحملة التي شنتها إيران على حزب توده الشيوعي في إيران، مما دفع السوفيت إلى التقارب مع العراق، وتوج هذا التقارب بزيارة الرئيس العراقي صدام حسين إلى الاتحاد السوفيتي في 16 أيلول 1985، وكان

هدف الزيارة تزويد العراق بالسلاح ودعم موقفه في إنهاء الحرب، واستمرت العلاقات بالتطور عام 1988، عندما زار بغداد رئيس هيئة السوفيت الأعلى (نزار بلايف)، وأكد ضرورة التزام ايران بقرارات المجتمع الدولي وإنهاء الحرب. وإن ايران أعلنت عداءها للولايات المتحدة والغرب (الجوري، 2012: 188).

إلا أن تقوّي ايران العسكري في الحرب خلال عامي 1982-1984، ولد قناعة لدى الولايات المتحدة والغرب إن هزيمة العراق من شأنها أن تلحق ضرراً كبيراً بالمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، مما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة علاقاتها مع العراق، وشجعت الدول الغربية على تزويد العراق بالأسلحة، وتعاقد العراق مع فرنسا لتصنيع 10 طائرات من نوع سوبر إيتدار في صيف 1983، ونظراً لحاجة العراق الآنية لتلك الطائرات، وافقت الحكومة الفرنسية على تأجير 5 طائرات من النوع نفسه، من طائراتها الموجودة على إسطولها في البحر المتوسط، لذلك قرأت بعض الأوساط السياسية هذا الإجراء على أنه بمثابة حرب الغرب على ايران سواء بصورة مباشرة أم عن طريق حلفاء الغرب من الدول العربية، وخاصة مصر والأردن (العمي، 2011: 415). لذلك عادت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في تشرين أول 1984 (شولتز، 1994: 11).

لقد نجحت سياسة العراق الخارجية في بناء قاعدة واسعة من العلاقات والتحالفات مع معظم القوى الدولية الفاعلة مثل الولايات المتحدة ومعظم دول الكتلة الغربية، واليابان، والاتحاد السوفيتي، فضلاً عن الدول العربية ودول الخليج العربي، حيث استطاع العراق أن يقنع معظم القوى الفاعلة في العالم بعدالة حربه مع ايران، كذلك تلاقت مصالح تلك القوى مع مصالح العراق في حربه ضد ايران إلى أن أعلنت ايران بتاريخ 18/7/1988، موافقتها على قرار مجلس الأمن

رقم 598 في 20 تموز 1987 الخاص بوقف إطلاق النار بين البلدين، لتنهي ثمان سنوات من الحرب. وخرج العراق من حربه مع إيران قوة إقليمية لا يستهان بها، وريما أقوى الدول المطلة على الخليج العربي، إذ دخل العراق الحرب بجيش قوامه عشرة فرق عسكرية، وخرج منها بخمسة وخمسين فرقة عسكرية، وأصبح للعراق قوة مدرعة تقدر بأربعة آلاف وحدة مدرعة، وصواريخ قادرة على مهاجمة إيران وإسرائيل. وفوق كل ذلك خرج العراق بهوية وطنية موحدة، أسقطت التوقعات التي راهنت على تصدع الوحدة الوطنية العراقية بسبب تمايز جزء كبير من الشعب العراقي مع إيران في الدين والمذهب. فالتفوق العسكري العراقي بعد الحرب العراقية الإيرانية، والذي رافقه الشعور بقوة الهوية الوطنية العراقية، يضاف إليها تطلعات القيادة السياسية العراقية في لعب دور إقليمي، قد شكّل قاعدة مادية ومعنوية مؤثرة وداعمة لدور عراقي إقليمي فاعل. وفي نهاية الثمانينيات ومطلع عام 1990، أصبحت القدرات العسكرية العراقية المتراكمة والتفوق العسكري العراقي مثار قلق للعديد من دول المنطقة وخاصة إسرائيل ودول الخليج العربي، وحلفاءهم من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (غولي، 2002: 65).

شهدت العلاقات العراقية الأردنية خلال مرحلة حرب 1973 تطويراً واضحاً، إذ كانت لمشاركة الجيش العراقي من خلال الفرقة المدرعة الثالثة من جيشه إلى جانب الجيش الأردني ضد القوات الإسرائيلية على الجبهة السورية أثره الكبير في تطور العلاقات بين البلدين (حسان، 2000، 30). وفي أيلول عام 1980 أزدهرت العلاقات العراقية الأردنية نتيجة لدعم الأردن غير المحدود للعراق، إذ زود الأردن العراق بكل ما يحتاجه من دعم عسكري واقتصادي وإعلامي، وبالمقابل فإن العراق دعم الأردن بطرق عديدة منها خفض أسعار النفط العراقي المستورد من قبل الأردن وغيرها من أنواع الدعم، وبعد وصول الملك الحسين ورئيس الوزراء الأردني مضر بدران إلى بغداد وعرض الملك الراحل الحسين على الرئيس العراقي الراحل صدام حسين استعداده لدعم العراق عسكرياً، مع

بداية الإعلان عن بدء الحرب في 22 أيلول 1980، وفي الرابع من تشرين الأول أعلنت المملكة الأردنية الهاشمية دعمها المطلق للعراق في حربه مع إيران وكان بذلك أول دولة عربية تعلن هذا الدعم، وسعت إلى عقد القمة العربية الحادية عشرة في 25 تشرين الثاني عام 1980 في عمان، فجاء بيانها الختامي مؤيداً لحقوق العراق في أرضه ومياهه، وهذا ما أكد تبني تلك القمة للمقترحات الأردنية تجاه العراق (حسان، 2000: 31).

وأثمر تأييد الأردن للعراق في تعين نقاط الحدود الدولية بين البلدين وثبتتها على الأرض، وعلى هذا الأساس فقد شكل الطرفان لجنة الحدود الفنية العراقية الأردنية المشتركة التي عقدت عدداً من الاجتماعات. واستناداً إلى محاضر اجتماعاتها باشرت اللجان الفنية أعمالها ميدانياً وترسيم الحدود الجديدة، وتم وضع معايدة جديدة تكونت من (28) مادة ألغيت بموجبها الوثائق والمعاهدات السابقة المعقودة بين البلدين بشأن الحدود، والاتفاق على تبادل مساحات متساوية وقدرها 195 كيلو متر مربع و56 من المائة من الكيلو متر مربع، وفي 23 من نيسان 1984 أقر المجلس الوطني العراقي معايدة الحدود الموقعة بين العراق والأردن وصادق على البروتوكولات الملحة بها (حمدي، 2007: 147).

سعى الملك الراحل الحسين بن طلال في مطلع تشرين الثاني عام 1985، مغتنماً علاقاته مع سوريا لتحقيق مصالحة عراقية سورية، وذلك من خلال وساطته في إجراء قمة مُصغرَة بين الرئيس العراقي الراحل صدام حسين والرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، وعقد هذا اللقاء، الذي استمر يومين، في قاعدة الرويشد الجوية في 26 نيسان 1987. كما عمل الملك الحسين مرة أخرى على جمع الزعيمين سعيًا لتحقيق المصالحة فيما بينهما في مؤتمر قمة عمان في تشرين

الثاني 1987، التي نجحت في إقناع معظم الدول العربية بضرورة دعم العراق بوجه العدوان الإيراني وفي عودة مصر إلى الصف العربي (حسان، 2000: 32).

كذلك شهدت هذه الفترة زيارات مكثفة من قبل الملك الراحل حسين طوال فترة الحرب، كما شهدت مباحثات واتفاقيات اقتصادية متعددة، وبعد توقف الحرب زار الملك حسين العراق في 15 آب 1988، وعلى أثر هذه الزيارة قدم العراق هدية للأردن تتمثل بأسلحة متعددة اغتنمتها من إيران. وعلى أثر زيارة الملك حسين للمقبرة الملكية في بغداد قررت الحكومة العراقية صرف مبلغ 3.2 مليون دولار لتجديد المقبرة. كما أعادت الحكومة العراقية التمثال البرونزي للملك فيصل الأول إلى موقعه الأصلي في منطقة الصالحية وذلك في السادس من آب 1989، ومنح الملك الحسين في التاسع من شباط 1989 وسام الرافدين من الدرجة الأولى لموافقه من الحرب العراقية الإيرانية وإسهامه المباشر بالمشاركة فيها (حمدي، 2007: 165-166).

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وفي خطوة دلت على مدى التقارب العراقيالأردني بشكل خاص، وقع زعماء كل من العراق والأردن ومصر واليمن الشمالي في 16 شباط 1989، ميثاق تأسيس مجلس التعاون العربي في بغداد (حسان، 2000، 33)، وكان الاقتصاد هو الركيزة الرئيسية لهذا المجلس، إذ نصت الاتفاقية "أن هدف المجلس تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء، وتحقيق التكامل تدريجياً في مجالات الاقتصاد والمال الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والثقافة"، ولم تكن الأوضاع الاقتصادية في الدول الأربع على ما يرام، فقد كان العراق وحده من بينها يملك موارد كبيرة من مبيعات النفط ولكنه كان يرثى تحت طائلة ديون باهظة، وكان الأمر بالنسبة للأردن أنها كانت تعاني من شح الموارد وكثرة الديون، عليه كانت الآمال بأن يؤدي التعاون والتنسيق إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية كان حافزاً قوياً دفع القادة الأربع إلى عقد هذه الاتفاقية (موسى، 1995: 57).

المطلب الثاني: الموقف الأردني من اجتياح العراق للكويت 1990

في الثاني من آب عام 1990 قام العراق بغزو الكويت بعد تفاقم التوتر بين الجانبين على خلفية قضيتي الحدود وإنتاج النفط، حيث قام بإحتلال الكويت إحتلالاً كاملاً خلال بضع ساعات مما دفع السعودية إلى إستدعاء القوات الأمريكية التي إغتنمت الفرصة ووظفت الأمم المتحدة بمبادئها المختلفة لتأمين الغطاء الشرعي لحمايتها ونجحت في إنشاء تحالف دولي ضد العراق ضم الكثير من الدول العربية بـإثناء قطر عربية قليلة في مقدمتها الأردن الذي أصر على ضرورة إحتواء الأزمة عربياً (برجاس، 1998: 361).

البيئة الإستراتيجية لحرب الخليج الثانية

أولاً: الموقف الدولي:

بعد الغزو العراقي للكويت أصدر مجلس الأمن قراره التي نصت على وجوب انسحاب الجيش العراقي الفوري من الكويت لما لم تجد قارات مجلس الأمن الاستجابة من العراق، ويمكن تلخيص مواقف الدول الفاعلة على الساحة العالمية بما يلي (عبدالعاليم، 1992: 22):

أ- الولايات المتحدة الأمريكية: عملت الولايات المتحدة على تشكيل تحالف دولي زاد عن 30 دولة ورفضت كافة المحاولات التي دعت إلى حل الأزمة عربياً وأصرت على اخراج العراق من الكويت بالقوة .

ب- الاتحاد السوفييتي: كان العالم في ذلك الوقت يعيش نهايات الحرب الباردة بعد تراجع الاتحاد السوفييتي نحو استراتيجية الاصلاح بقيادة غورباتشوف وتنامي القوة الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية على مستوى العالم.

جـ- الدول الاوروبية: بُرِزَ الاتحاد الأوروبي كقوة منافسة على الساحة الدولية وقد اتَّخذ موقفاً مؤيداً للجهود الأمريكية الداعية إلى إخراج العراق من الكويت بالقوة وتالياً اهم مواقف الدول الأوروبية (اكندر، 1991: 180):

1. بريطانيا: رأى بريطانيا منذ البداية أن الغزو العراقي للكويت هو خرق لميثاق الأمم المتحدة ويشكل خطراً على السلام في المنطقة، نظراً للتحالف الاستراتيجي الذي يربط بريطانيا وأمريكا، فقد تبنت بريطانيا الموقف الأمريكي من العراق إضافة إلى أن لها مصالح مالية في الكويت تتمثل في وجود مكتب الاستثمار الكويتي في بريطانيا وهو مسؤول عن إدارة الأموال الكويتية التي تقدر بنحو 100 مليار دولار.

2. الموقف الفرنسي: على الرغم من أن العراق كان من أكبر المستوردين للسلاح الفرنسي حيث تقدر ديونه بنحو ثلاثين مليار فرنك فرنسي إلا أن فرنسا رأت أن العراق بغزو الكويت يثير القلق والاضطرابات في المنطقة، وقد انقسم الرأي العام الفرنسي حول مشاركة فرنسا في عمل عسكري في الخليج، وقد حاول الرئيس الفرنسي فرانسو ميتران تجنب الحرب خاصة وأن آثار الأزمة بدت واضحة في فرنسا بتأثير الاقتصاد وامتعاض المواطن الفرنسي.

دـ- الموقف الصيني: عارضت الصين غزو الكويت ولم توافق على التدخل العسكري الدولي وكانت ترى بضرورة حل المشكلة على النطاق العربي.

هـ- اليابان: اعتبرت الغزو غير قانوني، وكان موقفها متواافقاً مع الموقف الأمريكي، إلا أنها لم ترسل قوات عسكرية واكتفت بتقديم مساعدات مالية زادت عن 100 مليار دولار.

وـ- موقف الأمم المتحدة: أصدرت ستة عشر قراراً أهمها القرار 678 الذي أجاز استخدام القوة ضد العراق.

ثانياً: الموقف الإقليمي:

أ- الجامعة العربية: لم تتمكن الجامعة العربية من حل القضية، وقد عقد اجتماع لوزراء الخارجية

العرب في 9/10/1990 كان من نتائجه ادانة العراق وتفاوت الاراء حول ارسال قوات

للمشاركة مع قوات التحالف ما بين مؤيد ومعارض بهدف ابعاد التدخل الاجنبي عن المنطقة

واتاحة الفرصة لايجاد حل للقضية على المستوى العربي .

ب- الموقف الايراني: ادانت الغزو وعارضت الاحتلال العراقي للكويت، وابدت معارضتها للتواجد

الاجنبي ولم توافق على استخدام اراضيها من قبل قوات التحالف .

ج- الموقف التركي: أيدت قرارات مجلس الأمن وحشدت جزء من قواها على الحدود العراقية

التركية.

د- الموقف الإسرائيلي: كان موقفها داعماً للموقف الأمريكي ووجدت في ذلك فرصة لتدمير

القدرة العسكرية العراقية لتفرد بالإقليم، ولم تشارك بقوات عسكرية لاعتبارات اقليمية وخوفاً من

انقسام الدول العربية، وقد كرست إعلامها لإقناع العالم بأنها مهددة من قبل العراق وذلك أدى

إلى أن تقدم لها الولايات المتحدة دعم مالي وصواريخ باتريوت لحمايتها، وقد كسبت الرأي

العام العالمي نتيجة احتفال تعرضها لضربات كيمائية عراقية.

ه- الموقف المصري: لقد رأى الرئيس مبارك إن الوضع السياسي العربي إزاء الأزمة وضع خطراً

وعلى وشك الإنفجار وأن الحرب قادمة لا محالة بمجرد أن احتل العراق الكويت ولهذا جاء

موقفها سلبياً من الأزمة وكأنها قد اختارت أن تكون مع التحالف الغربي وبذلك استطاعت

إسقاط ديونها العسكرية للولايات المتحدة والتي بلغت سبعة بلايين دولار دفعت من البترول

العربي بالكامل وأدرجت ضمن تكاليف الحرب (هيكل، 1992: 41).

و- **الموقف السوري:** جاء مغايراً لكل التوقعات ووقفت سوريا إلى جانب الولايات المتحدة وأرسلت قواتها للمشاركة في التحالف الغربي.

ز- **دول مجلس التعاون الخليجي:** بعد قيام العراق بغزو الكويت لم يكن امام هذه الدول سوى توحيد قوتها في مواجهة الخطر الذي بات يهددها، خاصة بعد التلميحات الأمريكية للملك فهد بأن العراق يخطط لاجتياح منطقة الخليج بأكملها فقامت بفتح أراضيها لقوات التحالف ووضعت كافة إمكانياتها العسكرية والمادية لاخراج القوات العراقية من الكويت .

ثالثاً: الموقف الأردني من حرب الخليج الثانية

شكلت أزمة وحرب الخليج الثانية تحدياً كبيراً واجه الأنظمة السياسية العربية، وأثبتت مدى التباين في الرؤى والمصالح السياسية لتلك الأنظمة في معالجة الأزمات العربية ووضعها في الإطار المناسب لها. ومثمناً شكلت أزمة وحرب الخليج الثانية تحدياً كبيراً لأنظمة السياسية العربية كانت كذلك اختباراً لمدى قوة العلاقات العراقية الأردنية ومدى قدرة كلا البلدين في الحفاظ على مستوى علاقتهما بغض النظر عن التحديات والظروف السياسية التي يواجهها إقليمياً ودولياً. وهذا ما ينطبق بشكل أساس على الأردن الذي اختار أن يكون بجانب العراق(سياسياً) في تلك الأزمة بحثاً عن مصالحه الحيوية مع جاره الشرقي وخاصة مصالحه الاقتصادية، ومن هذا المنطلق ومنذ اندلاع الأزمة سعى الأردن نحو التحرك دبلوماسياً لإنهاء الأزمة، وكان هذا المسعى حسب ما تؤكد القيادة الأردنية جزءاً من سياستها التي كانت ترى وجوب إعادة العلاقات بين أعضاء الأسرة العربية والذي لن يتحقق من خلال إنكار وجود سياسات متباعدة ووجهات نظر مختلفة، بل وبالأخذ والرد في تلك السياسات وتلك الوجهات وصولاً إلى الأخطاء وتشخيصها والعمل على تحاشيها في المستقبل (محافظة، 2001: 249).

وعلى هذا الأساس كانت عوامل متعددة جعلت الأردن يؤدي دوراً نشطاً في جميع مراحل

أزمة الخليج الثانية وهي (الكتاب الأبيض، 1991: 5-6):

1. موقعه الجغرافي.
2. علاقاته السياسية الاجتماعية والاقتصادية الوثيقة مع كل من العراق والكويت ودول الخليج الأخرى.
3. إنشاء مجلس التعاون العربي الذي يجمع بين العراق والأردن ومصر واليمن، والذي ترأسه الملك حسين عام 1990 وهي السنة الثانية لإنشاء المجلس وكان من الطبيعي أن يؤدي الأردن دوراً دبلوماسياً نشطاً في محاولة منه للتلافي وقوع الحرب بين بلدين تربطه بينهما علاقات مشتركة.
4. وقد انطلق الأردن من موقفه تجاه أزمة الخليج الثانية من منطلقين أساسيين، أولهما: عدم جواز احتلال الأرض بالقوة ومواصلة الاعتراف بحكومة دولة الكويت، وثانيهما: التحرك عربياً ودولياً نحو إيجاد حل دبلوماسي للأزمة بما يضمن تجنب دول المنطقة وشعوبها ويات الحرب.

ففي الوقت الذي رفض الأردن فيه احتلال العراق للكويت. وأكد على اعترافه بالحكومة الكويتية القائمة قبل الأزمة، وسيادتها على كافة الأراضي الكويتية، رفض استخدام القوة العسكرية بين الدول العربية وسعى إلى علاج الأزمة بالطرق السلمية في إطار عربي. وفي هذا المجال ركز الملك حسين جهوده على أساس سرعة التحرك بين العاصمة العربية داعياً إلى عدم إغلاق قنوات الحوار بين أطراف الصراع، والتجوء إلى الخيار الدبلوماسي التوفيقى وعدم اتخاذ قرارات من شأنها إدانة العراق وإصدار عقوبات عليها، وكان هدفه من وراء ذلك هو الحيلولة دون إخراج العراق - التي تشكل العمق الإستراتيجي للأمة العربية في مواجهة إسرائيل - من الجامعة العربية، وعزلها عن

الصف العربي، بشكل سيؤدي إلى احداث خلل خطير في ميزان القوة العربي. كما شدد في مساعيه على ضرورة تجنب استدعاء أية قوات أجنبية إلى المنطقة العربية لأنها ستعمل على تصعيد الموقف نحو الحرب، وهذا ما سيؤدي إلى إخراج المشكلة من بين يدي العرب، و يجعلهم لايمتلكون أي قرار بها (الشناق، 2000 : 462-463).

وحيث أن المنطق الأول قد تحقق من خلال استمرار الأردن بالإعتراف بحكومة دولة الكويت، فإن المنطق الثاني لم يستطع الأردن تحقيقه، فعلى الرغم من زيارات الملك حسين المتكررة إلى العراق وإلى الولايات المتحدة وبريطانيا طيلة فترة الأزمة إلا أن جميع جهوده باعت بالفشل بسبب تشتيت أطراف الزاع بموافقهم المتشددة وهذا ما أوضحته الأردن لاحقاً بعد إنلاع الحرب في 17 كانون الثاني 1991 عندما أكد أن مساعي الأردن لمعالجة أسباب الأزمة واجهت الفشل من أطراف عديدة، كانت مصممة على خيار الحرب منذ البداية (محافظة، 2001 : 262).

رابعاً: الآثار الاقتصادية لحرب الخليج الثانية على الأردن:

منذ إجتياح العراق للكويت في 2 آب 1990، والأردن يمر بظروف سياسية واجتماعية واقتصادية صعبة للغاية في جميع المجالات وخاصة التجارية من صناعة واستيراد وتصدير، اضافة إلى ذلك، توقف المساعدات العربية من قبل الكويت وال السعودية ودول الخليج الأخرى، حتى جاء قرار الأمم المتحدة رقم 661 عام 1990 ليوقف تماماً حركة التجارة والتصدير الأردنية إلى العراق. وقد توقفت بحدود 3000 شاحنة نقل كبيرة ومتعددة و 1200 شاحنة مبردة، وهذه كانت تحقق دخلاً مقداره 435 مليون دولار عام 1990، كما هناك حوالي 300 شاحنة نقل أخرى يملكون الأردنيون وتحمل لوحات ترخيص صادرة من دول عربية مجاورة قد توقفت هي الأخرى (التقرير السنوي رقم 27 للبنك المركزي الأردني، 1990 : 84-85).

ومن الأسباب المباشرة لوقف حركة الشحن هذه، عدم وصول أية بضائع إلى ميناء العقبة، وقد منعت السعودية الشاحنات الأردنية من دخول أراضيها أو عبورها لنقل البضائع إلى دول خلессية نتيجة ل موقف الأردن من أزمة الخليج. والذي اعتبرته السعودية ودول الخليج من دول الضد (الشايжи، 1997).

كذلك النقل الجوي لقد تأثرت الملاحة الجوية بسبب ارتفاع تكاليف التأمين وانخفاض عدد المسافرين المارين عبر الأردن والغاء جميع الرحلات المتوجهة للعراق والكويت ودول الخليج العربي إضافة إلى ارتفاع اثمان الوقود. وقد بلغت مجمل خسائر قطاع النقل فقد لمدة عام كامل حوالي 974.1 مليون دولار، أما من حيث التجارة الخارجية، فقد قدرت خسائر الأردن من صادراته السلعية بحوالي 229 مليون دولار، وتأتي هذه الخسائر جراء فقدان سوقى العراق والكويت اللذان يسقونا بحوالي 26% من إجمالي الصادرات الأردنية. حيث كانت العراق وحدها، والتي تمثل سوق التصدير الرئيسي للمملكة تستوعب ما نسبته 20% من الصادرات الإجمالية، هذا بالإضافة إلى تقدير انخفاض الصادرات إلى الدول الأخرى بحوالي 40% نتيجة الاغلاق الجزئي لأسواق دول الخليج أمام الصادرات الأردنية (التقرير السنوي رقم 27 للبنك المركزي، 1990: 86).

أما في مجال الواردات، فقد وصلت فاتورة المحروقات ما بين الفترة 1990/8/1 - 1990/12/13، بما قيمته 564 مليون دولار أمريكي وذلك عندما أغلقت السعودية خط أنابيبها حارمة الأردن من حوالي 15% من النفط الذي كانت تستورده، ولذلك اعتمد الأردن على النفط السوري المكرر والنفط اليمني الخام لتغطية احتياجاته مما كلف الخزينة الكثير من العملات الصعبة (الكافنة، 2009: 202).

ومما يذكر، أن العراق كان يزود الأردن بحوالي 80% من مستلزماته النفطية (جريدة القدس، 1991)، أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فقد واجه الأمر مشاكل عديدة بعد حرب الخليج فقد بلغت خسائر شركة البوتاس العربية المباشرة ولمدة سنة كاملة حسب التقديرات ما قيمته 155.5 مليون دولار أمريكي، كذلك بلغت خسائر شركة الفوسفات والمعادن الأردنية المباشرة ولمدة سنة كاملة حسب التقديرات ما قيمته 191 مليون دولار أمريكي، وبلغت خسائر مصفاة البترول الأردنية 34.35 مليون دولار أمريكي، وبلغت الخسائر في قطاع الصناعات الأخرى لمدة سنة كاملة ما قيمته 450 مليون دولار أمريكي (جريدة الحياة اللبنانية، 1991).

أما بالنسبة لقطاع السياحة، فقد بلغت خسائره لمدة سنة فقط حسب التقديرات الأولية حوالي 580 مليون دولار أمريكي، وذلك بسبب ارتفاع التأمين على الطائرات وأثمان تذاكر السفر وأثمان الوقود، وقلة المسافرين العائدين من الأردن إلى دول أخرى في المنطقة بسبب الحرب، أما بالنسبة لقطاع الزراعة، فقد تضرر من جراء توقف الصادرات الزراعية إلى دول الخليج، وقد بلغت التقديرات لمدة سنة فقط ما قيمته 233.1 مليون دولار (التقرير السنوي رقم 27 للبنك المركزي الأردني، 1990: 78).

أما بالنسبة لعودة الأردنيين (من أصل فلسطيني)، والذي بلغ حوالي نصف مليون، فقد تزايدت معدلات الفقر بسبب البطالة الناجمة عن عودتهم في الوقت الذي يعاني فيه الأردن من أزمة اقتصادية منفقة وارتفاع ضغط الدين الخارجي. ومن خلال استعراض هذه الأوضاع التي واجهها الأردن إبان أزمة الخليج، فقد كان أكثر الأقطار العربية تضرراً، حيث وصل إقتصاده حد الإختناق، وتتفق الدراسة مع وجهة النظر القائلة " إن الآثار السلبية الكثيرة لأزمة الخليج لم تبدأ بعد بل ستبدأ منذ الان وتمتد لسنوات قادمة، فالخسائر سوف تقع في المستقبل لتوقف وإنخفاض

المساعدات الأجنبية والعربية، والضغط على الأردن لتسديد ديونه الخارجية واحتمال تدفق أعداد أخرى من بقي من المغتربين الأردنيين (الفانك، 1990: 4-6).

لقد تأثر الاقتصاد الأردني تأثيراً بالغاً نتيجة لحرب الخليج، وقد قدرت الخسائر الأردنية كما تم تقديرها من قبل الأمم المتحدة بالاتفاق والتعاون مع الجهات الأردنية المختصة بحوالي (1.3) مليون دولار لعام 1990، بافتراض استمرار استيراد حاجات الأردن النفطية من العراق، حيث حصل الأردن في عام 1990 على 95% من احتياجاته من البترول العراقي الخام أما في حالة لجوء الأردن لمصادر أخرى لاستيراد مستلزماته النفطية، فإن تقديرات تلك الخسائر ترتفع إلى حدود 1.05 مليار دولار منها حوالي (1.0) مليار دولار خسارة مباشرة ناتجة عن طريق تطبيق الحظر الاقتصادي على العراق (التقرير السنوي رقم 27 للبنك المركزي، 1990: 84).

وبالفعل، قدرت الأمم المتحدة أن خسائر الأردن وصلت 2.5 مليار دولار لعام 1991، وقدر البنك المركزي الأردني خسائره غير المباشرة، نتيجة للأزمة الخليج بحوالي 568 مليون دولار. بسبب توقف المساعدات الرسمية من الدول العربية لدعم الموازنة العامة، إضافة إلى الخسائر الناجمة عن توقف السحب على القروض والمؤسسات التمويلية العربية التي تتخذ من الكويت مقرًا لها (الكافarna، 2009: 204).

وبهذا، يكون الأردن قد سدد ثمن فاتورة حرب الخليج التي لم يكن بها طرفاً، وإنما بذل كل الجهد من أجل وضع حد للأزمة سلمياً دون تدخل القوى الخارجية، لكن المتحالفين ضد العراق كانوا يريدون من الأردن المساعدة المطلقة وكانوا يعتبرون جهوده السلمية محاولة لإنقاذ الرئيس العراقي صدام حسين (البکوش، د. ت: 150-152).

أن اعتقاد الأردن على العراق له ما يبرره، بالإضافة إلى الفائدة الاقتصادية من المعاملة القضائية للعراق في بيع نفطه للأردن، أيضاً كان العراق للأردن رصيداً استراتيجياً بما يملك من قدرات مادية وعسكرية في موازاة الإمكانيات الإسرائيلية، بسبب مخططات اليمين الإسرائيلي بتقسيم الأرض الفلسطينية وطرد الفلسطينيين إلى الأردن، وخصوصاً بعد تكثيف موجة الهجرة اليهودية الآتية من روسيا والدول الشرقية، وأطروحته بأن يكون حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن (الكافنة، 2009: 204).

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية، في 28 شباط 1991 دعا الملك حسين إلى تجاوز آثار حرب الخليج، وحول علاقة بلاده مع العراق في تلك المرحلة، أشار الملك إلى أن الأردن سوف يقف إلى جانب العراق في إعادة بناء ما دمرته الحرب (صحيفة الرأي (عمان) في 28/2/1991).

تأتي الأردن من حيث الأضرار بالمرتبة الثانية بعد كل من الكويت والعراق فقد فسر رفض الأردن الإنضمام للتحالف الدولي وكذلك سعى الأردن لعدم تدوير الأزمة على أنه إنحياز للعراق وقد جعل هذا الموقف كلاً من السعودية ودول الخليج مجتمعة إضافة إلى الولايات المتحدة إلى معاقبة الأردن اقتصادياً، حيث توقفت المساعدات الاقتصادية العربية المقدمة للأردن وبالبالغ قيمتها خمسمائة مليون دولار وفرضت السعودية حظراً تجارياً على الأردن فأغلقت حدودها أمام الصادرات والواردات الأردنية ومنعت الشاحنات الأردنية من الوصول إلى أقطار الخليج الأخرى ومنعت كذلك تحويل البضائع الأردنية التي ألقى بها البواخر الأجنبية في ميناء جدة وأغلقت مجالها الجوي في وجه الطائرات الأردنية (الموسى، 1996: 185).

وبلغت الأزمة ذروتها عندما قرر مجلس الأمن فرض الحصار على العراق والإمتناع عن التصدير إليه أو الإستيراد منه فتوقف الأردن عن استيراد النفط العراقي، حيث كان قبل الأزمة

يستورد (80-90%) من احتياجاته النفطية من العراق ويستورد الباقي من السعودية ولكن الأردن فوجئ بإيقاف الضخ من السعودية، ومن هنا بدأ الأردن يواجه أزمة خطيرة ورفع شکواه إلى مجلس الأمن الذي سمح له باستيراد النفط العراقي. وهكذا مضى الأردن بنقل النفط العراقي بالصهاريج لكن الطائرات الأمريكية قصفت الصهاريج مما اضطر الأردن لوقف جلب النفط من العراق وأخذ الأردن بوضع سياسات تخفيف الإستهلاك النفطي ثم لجأ الأردن إلى استيراد النفط من سوريا واليمن وابتاع لذلك ناقلتين للنفط. وما زاد الوضع سوءاً أن سعر برميل النفط قد ارتفع من أربعة عشر دولاراً قبل الغزو إلى واحد وأربعين دولاراً بعد الغزو (الموسى، 1996: 187-188).

لقد عانى الاقتصاد الأردني من إنكماش حاد وصل إلى حد الأزمة في الفترة التي أعقبت الاحتلال العراقي للكويت حيث وصلت نسبة البطالة إلى (33%) من أجمالي قوة العمل الأردنية ووصلت نسبة التضخم إلى أكثر من (35%) مما دفع الحكومة الأردنية إلى وضع عدد من الإجراءات التقشفية تمثلت في خفض قيمة الدينار (40%) ورفع أسعار المواد الأولية بنسبة زادت عن (30%) والسعى إلى إعادة جدولة الديون الخارجية وأدت الخسائر التي وصلت في النصف الأول من عام (1991) إلى أربعة مليارات دولار إلى إصابة الاقتصاد الأردني بإنهكasse حادة أجهضت الجهد المبذول لإتعاشه خاصة مع تدفق أعداد كبيرة من الوافدين مما أدى إلى توقف حوالاتهم وما ترتب على الأردن من القيام بواجبه الإنساني من تكاليف باهظة بلغت أربعين مليون دولار في شهرين (الموسى، 1996: 186) إضافة إلى ما ترتب على الأردن من استيعاب (300) ألف مواطن من الأردنيين والفلسطينيين العاملين في الخليج مع ما أدى إليه ذلك من أزمة في المرافق العامة في التعليم والصحة (الحمد، 1996: 252).

بدأت أزمة الخليج الثانية بين العراق والكويت نتيجة لاعتبارات سياسية واقتصادية إقليمية، عربية ودولية. فقد تمثلت العوامل الإقليمية العربية بالخلاف بين الدولتين على المناطق الحدودية بعد أن طلب العراق من الكويت التنازل عن جزيرة ورية وببيان في شط العرب من أجل توسيع حدوده في الخليج، وإعادة حقل الرميلة النفطي الواقع في المنطقة الحدودية بين البلدين الذي استولت عليه الكويت أثناء انشغال العراق بالحرب مع إيران مما شكل خسارة للعراق مقدارها (2.5) مليار دولار. كما حدث الخلاف بين الدولتين على عملية استخراج النفط حيث اعتبرت العراق أن دولة الكويت تتأمر عليها في الجانب الاقتصادي من خلال تجاوز حصتها المقررة في استخراج النفط بقصد تخفيض سعره عالمياً، هذه السياسة التي كان من شأنها خدمة الدول الصناعية الأوروبية المستوردة وإلحاد الضرر بالدول المصدرة وبالأخص العراق.

- أثر حرب الخليج الثانية عالمياً:

تمثلت العوامل الدولية، فقد تمثلت برغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة ترتيب أوضاع المنطقة في ظل التحولات العالمية والإقليمية التي كانت قائمة، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال خطره سعت الولايات المتحدة إلى إحكام السيطرة التامة على كافة الدول العربية النفطية من أجل فرض السيطرة على اقتصاد أوروبا الغربية واليابان والصين، كان النفط العربي هو وسيلة التي رأت أمريكا من خلاله إمكانية تطبيق سياستها. لهذاأخذت بحسب قواتها في الخليج، ووضعتها تحت أبهة الإستعداد منذ فترة سابقة لدخول القوات العراقية الأرضي الكويتية. ونتيجة لرفض الكويت مطالب العراق سالفه الذكر، وبشكل خاص في مجال تخفيض حصتها من استخراج النفط، اعتبرت القيادة العراقية أن الرفض الكويتي يعتبر تحدياً لسياستها وانحيازاً إلى الجانب الأمريكي الذي يسعى إلى السيطرة على النفط العراقي وتحطيم قوتها العسكرية وإنها درها الإقليمي

في المنطقة العربية لذلك دفع العراق بقواته العسكرية إلى الكويت وتم احتلالها في 2/8/1990 وإدماجها في إطار الدولة العراقية (تيلان، 2006 : 75-150).

- الآثار الإقليمية لحرب الخليج الثانية:

لقد أدت هذه الأزمة إلى إحداث انقسامات خطيرة في النظام الإقليمي العربي، تجسد ذلك بشكل واضح في مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في 10/8/1990، حيث أن (12) دولة من (20) دولة المجتمع، دعت إلى شجب الغزو العراقي واستدعاء القوات الأمريكية والأجنبية لحل الأزمة، في حين رفضت كل من العراق ولibia ومنظمة التحرير الفلسطينية القرار، والتزمت كل من الجزائر واليمن الحياد، أما الأردن والسودان وموريتانيا فقد تحفظت على بعض نقاط القرار، وبالاخص استدعاء القوات الأجنبية إلى الأرض العربية، وكان لهذا الإنقسام انعكاسات سلبية على فعالية الدبلوماسية العربية في احتواء الأزمة العربية، كما تتعكس أيضاً بشكل سلبي على أداء الجامعة العربية الذي لم يرق إلى حجم الأزمة. وأنسم الموقف الأردني من البداية في مواجهة الأزمة بالعقلانية والواقعية والإحساس بالمسؤولية التي تدعو إلى تحقيق المصلحة العربية من خلال وحدة النظام العربي كركيزة أساسية في مواجهة التحديات القائمة أمام الأمة العربية مجتمعة وفي مقدمتها إسرائيل التي كانت تلوح خلال هذه المرحلة بفكرة البلد البديل في الأردن وإنها الوجود العربي من فلسطين نهائياً (البازار ، 1992: 30-37).

وحتى يتمكن الأردن القيام بدور الوساطة الفعالية واحتواء الأزمة تجنب منذ البداية الإنحياز لأي طرف من أطراف الصراع، ومعالجة الأسباب التي أدت إلى اشتعالها بالطرق السلمية وفي إطار عربي عربي، وقد أكد الملك حسين على ذلك بقوله: "أننا مهتمون في الأردن بإيجاد حل لنزاع العراقي الكويتي ضمن الإطار العربي بإعتباره قضية عربية، ونأمل بأن نتمكن من معالجتها

بأنفسنا وبالطرق الملائمة وأن أية محاولة خارجية للتدخل في النزاع ستعمل على تعقيد الأمور بدلاً من المساعدة". وجل هذا الموقف الأردني إنطلاقاً من مبادئه القومية الوحدوية التي تفرض عليه باستمرار إحلال حالى الأمن والإستقرار والتضامن العربي، وتفعيل مسارات العمل العربي المشترك في مواجهة الأزمات وإدامة العلاقات الودية بين كافة الدول العربية (الكتاب الأبيض، 1991).

وبعد استفحال الأزمة وإصرار الدول العربية على تدخل الدول الأجنبية، ركزت السياسة الأردنية على ضرورة اعتماد الوسائل السلمية لحل الأزمة، وتحاشي القرارات التي تؤدي إلى مواجهات عسكرية سيكون الخاسر الوحيد فيها الجانب العربي لأنها ستؤدي إلى استنزاف طاقاته العسكرية والاقتصادية. لذلك ركز الملك حسين جهوده خلال هذه المرحلة على تفعيل المبادرات السلمية التي صدرت عن عدد من الدول الكبرى، مثل المبادرة الفرنسية، والسوفيتية، كما طرح الأردن من جانبه مبادرة سلمية لتسوية الأزمة تقتضي بإنسحاب متزامن للقوات العراقية من الكويت، مقابل إنسحاب القوات الغربية، وإرسال قوات عربية تحل مكانها وإجراء مفاوضات ثنائية بين الجانبين العراقي والكويتي يتوصل من خلالها الطرفان إلى حل المشكلة. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها الأردن قيادة الملك الراحل الحسين بن طلال لحل الأزمة سلماً، وفي إطار الجامعة العربية والمحافظة على وحدة الصف العربي مع الحفاظ على أمن ووحدة العراق وقوته كونه يشكل سنداً وداعماً، وعمقاً استراتيجياً للأمة العربية، إلا أن موقف العديد من الدول العربية المؤيدة لقديم القوى الأجنبية وتوجيهه ضرية عسكرية للعراق، أحال دون نجاح السياسة الأردنية في مسعها لحل الأزمة وجاءت الضربة العسكرية للعراق في 17/1/1991 مدمرة لمقدراته العسكرية والاقتصادية والبشرية والعلمية، التي كانت مقدرات للأمة العربية كلها. وأجبر العراق على الإنسحاب من الكويت، وهو يحمل أعباء هزيمة انعكست بشكل سلبي على كافة الدول العربية بشكل عام وعلى الأردن بشكل خاص (جريدة الرأي الأردنية، 1990)

أنطلق الموقف الأردني من أزمة الخليج من مبدئين :

الأول: هو القناعة المطلقة بعدم وجوب إحتلال أراضي الغير بالقوة، ومن هنا كانت الدعوة الأردنية للعراق من أجل الإنسحاب من الكويت كأساس للتحرك الأردني، وقد تأكّد ذلك من خلال التصريحات الأردنية التي أعلنت فيها الملك حسين أن الأردن لا يعترف بضم الكويت إلى العراق، وقال أنه ما زال يعترف بالنظام الأميركي والحكومة الشرعية التي كانت قائمة قبل الغزو (فخر الدين، 1995: 53). وفي خطاب الملك حسين الذي جاء فيه "إن الأردن ملتزم بمبدأ عدم جواز إحتلال الأرض بالقوة وهي قاعدة ينطلق منها بجميع القضايا المماثلة ومبدأ تمسّكنا فيه طوال حياتنا السياسية بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي (المحاميد، 2002: 251).

الثاني: الإيمان المطلق بضرورة إحتواء الأزمة وحصرها داخل الأسرة العربية وعدم السماح لها بالخروج عن الإطار العربي، حيث قال الملك: "إننا مهتمون في الأردن بإيجاد حل للنزاع العراقي الكويتي ضمن الإطار العربي ونأمل في معالجته بأنفسنا وبالطريقة الملائمة وأن أي محاولات خارجية للتدخل في النزاع ستعمل على تعقيد الأمور بدلاً من حلها"(العمروطي، 1992 : 132).

لقد كان الأردن إبان الغزو العراقي للكويت في وضع دقيق للغاية، فمن ناحية فإن إنجاز الأردن إلى جانب العراق يعرضه إلى توقيف الدعم الخليجي البالغ خمسماة مليون دولار إضافة إلى تهديد مصالح ثلاثة ألف أردني يعملون في دول الخليج. وفي الوقت ذاته فإن إنجازه للكويت يعرض إقتصاده لمخاطر شديدة وذلك نتيجة للتدخل الكبير بين الإقتصاد الأردني والإقتصاد العراقي، كما أن موقع الأردن بين العراق وإسرائيل وإدراكه لأثر التغيرات في البيئة الدولية وفي ميزان القوى العربي الإسرائيلي قد دفعه للعمل على حل مشكلة إحتلال الكويت عربياً والحفاظ على العراق كعمق إستراتيجي للعرب، وقد تبهّت القيادة الأردنية باكراً إلى خطورة خروج الأزمة عن الإطار العربي وأشارت إلى أن النتائج السلبية لهذا التدخل لن تقتصر على النتائج المباشرة للدمار

الذي ستحققه هذه الحرب التي تتجمع فيها أعظم القوى العسكرية العالمية ضد بلد عربي وعلى أرض عربية، بل ستتخطاها إلى النتائج البعيدة التي تتمثل في فقدان السيطرة على أهم مواردنا الطبيعية وهو النفط، وإلى ما ستحمله مغبات التدخل الاجنبي في هذه الأزمة من إقسام في الصف العربي وإرساء لقواعد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية العربية (الموسى، 1996: 189).

لقد كان موقف الملك حسين يدل على بُعد نظر وعلى تمرّس سياسي يظهر من خلال قدرته على إستشاف خطورة التدخل الأجنبي والنتائج السلبية للحرب على العراق في الوقت الذي غفل فيه الكثيرون عن توقع مثل هذه النتائج. ولم يكتفي الملك بالتنبيه والتحذير بل كثُف جهوده من أجل حل الأزمة قبل تفاقمها. وفي أثناء تصاعد الأزمة وقبل الغزو بثلاثة أيام ذهب الملك حسين إلى العراق والكويت وناشد الملك كلاً من الرئيس صدام حسين والأمير جابر الأحمد الصباح بأن يسويا الخلاف ودياً. وفور سماعه نباء الغزو سافر الملك حسين إلى مصر لقاء الرئيس مبارك من أجل التوسط لحل الأزمة، كما عمل على الإتصال بالرئيس بوش لإقناعه بإعطاء الفرصة لحل الأزمة سلمياً. ثم ذهب الملك حسين إلى بغداد للحصول على التزام من صدام حسين من أجل الإنسحاب وكاد ينجح في ذلك لولا إدانة وزير الخارجية العرب للغزو. ثم قام الملك بزيارات لكل من ليبيا والسودان والجزائر والمغرب واليمن وتونس وعواصم الدول الغربية حيث زار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وأسبانيا وذلك لبحث السبل الكفيلة لإيجاد حل سلمي للأزمة (الموسى، 1996: 177). وبذلك يكون مجموع الدول التي زارها حوالي خمس وعشرين دولة هادفاً إلى منع تفاقم الأزمة شارحاً وجهة نظر الأردن لأبعاد الأزمة وملابساتها (نهار، 1993: 91).

إن المبادئ التي طرحتها الأردن لحل الأزمة في الإطار العربي لم تكن غريبة عن الممارسات الأردنية في نزاعات سابقة، إذ كان الموقف الأردني يؤكد بإستمرار أنه لا يمكن لخطفين ان يولدا صواباً وأن خطأ العراق يجب ألا يتضاعف بخطأ أكبر. وقد كان الموقف المبدائي للأردن

من أزمة الخليج سبباً في تعرض الأردن للعديد من الضغوط والانتقادات التي وصلت إلى حد إعتبر الأردن شريكاً في الذنب، فالولايات المتحدة وفي سعيها الحثيث للحصول على مظلة عربية شاملة في بناء تحالفها، ونظراً للعلاقة المتميزة التي جمعت الأردن بالعراق، وكذلك الموقع الإستراتيجي للأردن بوصفه واقعاً بين العراق وإسرائيل، لذلك كان للمظلة الأردنية أهمية كبرى، ومن هنا كان الضغط الكبير الذي طبق على الأردن سواء من جانب دول الخليج أو من جانب الدول الغربية وبشكل خاص الولايات المتحدة. عندما بدأت سماء العراق تمطر بقنابل دول التحالف ودمّرت المنشآت والجسور في كافة مدن العراق شجب الملك حسين عمليات دول التحالف وضاعف نداءاته لوقف القتال، كما سخر الأردن وسائل إعلامه ودبلوماسيته من أجل كشف حجم وخطورة المؤامرة وما يحدث من تدمير وخراب أمام الرأي العام محذراً من مغبة الإستمرار في هذا النهج (العتبي، 1994: 47).

أما على صعيد الموقف الشعبي فقد فجرت أزمة الخليج العواطف الجياشة ليس في الأردن فحسب بل في كافة أنحاء الوطن العربي، ولم يخرج الموقف الشعبي الأردني عن هذا الإطار العام. لقد كانت العلاقة الوثيقة التي جمعت الأردن والعراق طوال سنوات الحرب العراقية الإيرانية سبباً إضافياً في التعاطف الشعبي الأردني. وقد عبر الموقف الشعبي عن نفسه بإندفاع وحرية سواء كان عن طريق البرلمان أو الصحافة أو المظاهرات أو حملات المساعدات الإنسانية لشعب العراق، وقد جتب هذا النشاط البلاد من أي تفجر كان يمكن أن يحدث نتيجة الضغوط المتزايدة. وجاء الموقف الأردني من الأزمة منسجماً مع الموقف الشعبي وعبرت القيادة السياسية في الأردن عن النبض الشعبي القومي في الأردن كما في غيره من البلدان العربية فبقي الوضع الداخلي الأردني متماساً وشعر المواطنون أنهم شركاء في المسؤولية والقرار فطمأن الأردنيون إلى هذه الظاهرة وإلى المصداقية التي إكتسبتها قيادتهم على ساحة الوطن الشعبية، كما تولّد شعور بالإلتزام مع هذه

القيادة وبالاعتذار بموقفهم وإن كانوا قد دفعوا ثمناً غالياً. وبعد توقف العمليات العسكرية، فقد جدد الأردن مساعيه لمعالجة آثار الحرب وقد عمل في الاتجاهات التالية(العتيببي، 1994: 46-47):

- محاولة ايجاد حل مشرف وعادل لإخراج العراق من محنته.

- محاولة رأب الصدع الذي حدث في الصف العربي وفتح صفحة جديدة من التعاون القائم على الثقة المتبادلة بين الدول العربية.

- محاولة إعادة بناء الثقة مع الدول التي انقذت الموقف الأردني خلال الأزمة.

- الدعوة للإستفادة من الحماس الدولي الذي نجم عن هذه الأزمة لحل قضايا الصراع في المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

- آثار حرب الخليج على العلاقات الأردنية - العراقية

تأتي الأردن من حيث الأضرار بالمرتبة الثانية بعد كل من الكويت وال伊拉克 من حيث فُسر رفض الأردن الإنضمام للتحالف الدولي وكذلك سعي الأردن لعدم تدويل الأزمة على أنه إنحياز للعراق وقد جعل هذا الموقف كلاً من السعودية ودول الخليج مجتمعة إضافة إلى الولايات المتحدة إلى معاقبة الأردن إقتصادياً، حيث توقفت المساعدات الإقتصادية العربية المقدمة للأردن والبالغ قيمتها خمسماة مليون دولار وفرضت السعودية حظراً تجارياً على الأردن فأغلقت حدودها أمام الصادرات والواردات الأردنية ومنعت الشاحنات الأردنية من الوصول إلى أقطار الخليج الأخرى ومنعت كذلك تحويل البضائع الأردنية التي ألغت بها البوادر الأجنبية في ميناء جدة وأغلقت مجالها الجوي في وجه الطائرات الأردنية (الموسى، 1996: 185).

وتأثرت معظم القطاعات الإقتصادية الأخرى للأردن كالصناعة والنقل والسياحة من جراء هذا الحظر (المحميد، 2002 : 254).

كما فرضت دول التحالف طوق الحصار على الأردن فأخذت سفنه منذ آب 1990 ترقب ميناء العقبة وتعتبر السفن المتجهة إليه خلال عام واحد تم إيقاف أو إعاقة أو تحويل إتجاه حوالي أربعين سفينة، وإزداد الحصار شدة عندما أوقفت كافة شركات الطيران العالمية رحلاتها إلى الأردن، ورفعت شركات التأمين رسومها عدة أضعاف فتحول جزء كبير من الإستيراد الأردني عن طريق سوريا (الموسى، 1996: 185).

وبلغت الأزمة ذروتها عندما قرر مجلس الأمن فرض الحصار على العراق والإمتناع عن التصدير إليه أو الإستيراد منه فتوقفالأردن عن إستيراد النفط العراقي، حيث كان قبل الأزمة يستورد (80-90%) من احتياجاته النفطية من العراق ويستورد الباقي من السعودية ولكن الأردن فوجئ بإيقطاع الضخ من السعودية، ومن هنا بدأ الأردن يواجه أزمة خطيرة ورفع شکواه إلى مجلس الأمن الذي سمح له بإستيراد النفط العراقي. وهكذا مضى الأردن بنقل النفط العراقي بالصهاريج لكن الطائرات الأمريكية قصفت الصهاريج مما إضطر الأردن لوقف جلب النفط من العراق وأخذ الأردن بوضع سياسات تخفيض الاستهلاك النفطي ثم لجأ الأردن إلى إستيراد النفط من سوريا واليمن وإبتعاد بذلك ناقلتين للنفط. وما زاد الوضع سوءاً أن سعر برميل النفط قد إرتفع من أربعة عشر دولاراً قبل الغزو إلى واحدٍ وأربعين دولاراً بعد الغزو. واستمر الأردن يعاني من هذا الوضع حتى حصل في أيار عام 1991 على قرار من مجلس الأمن يتيح له إستيراد النفط العراقي (المحاميد، 2002: 253).

من جهة أخرى جمدت الولايات المتحدة بعض مساعداتها للأردن المتعلقة بتزويد الأردن بالحبوب كما تم تعليق المساعدات العسكرية للأردن إلا ان مجلس النواب الأمريكي أذن للرئيس بوش بدفع إعتمادات السنة التالية والتي تبلغ سبعة وعشرون مليون دولار إذا تعهد الأردن بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل وتوقف عن كل تعاون مع العراق. وفي عام 1992 قرر الكونغرس

الأمريكي وقف مساعدات أمريكية للأردن كانت تبلغ خمسين مليون دولار في تلك السنة. وقد عانى الاقتصاد الأردني من إنكماش حاد وصل إلى حد الأزمة في الفترة التي أعقبت الاحتلال العراقي للكويت حيث وصلت نسبة البطالة إلى (33%) من إجمالي قوة العمل الأردنية ووصلت نسبة التضخم إلى أكثر من (35%) مما دفع الحكومة الأردنية إلى وضع عدد من الإجراءات التقشفية تمثلت في خفض قيمة الدينار (40%) ورفع أسعار المواد الأولية بنسبة زادت عن (30%) والسعى إلى إعادة جدولة الديون الخارجية وأدت الخسائر التي وصلت في النصف الأول من عام (1991) إلى أربعة مليارات دولار إلى إصابة الاقتصاد الأردني بانتكاسة حادة أجهضت الجهد المبذول لإعاشة خاصة مع تدفق أعداد كبيرة من الوافدين، مما أدى إلى توقف حوالاتهم وما ترتب علىالأردن من القيام بواجبه الإنساني من تكاليف باهظة بلغت أربعين مليون دولار في شهرين. إضافة إلى ما ترتب علىالأردن من إستيعاب (300) ألف مواطن من الأردنيين والفلسطينيين العاملين في الخليج مع ما أدى إليه ذلك من أزمة في المرافق العامة في التعليم والصحة (الحمد، .(25: 1996.

قدر خسائر الأردن الاقتصادية نتيجة أزمة الخليج أحد عشر ألفا وتسعة وثمانون مليون ديناراً أردنياً عام 1990 وألفان ومائتان وأربعة وستون مليون ديناراً أردنياً عام 1991. لقد فقد الأردن جراء تلك الأزمة و موقفه منها الداعم الإقليمي العربي (الدول الخليجية والعراق)، وقد أيضاً الداعم الرئيسي الخارجي (الولايات المتحدة) في وقت كان فيه الأردن بأمس الحاجة لهما، فمن ناحية كان يعيش أزمة اقتصادية خانقة ظهرت بوادرها أواخر الثمانينات من القرن الماضي وتعطل تنفيذ برنامج التصحح الاقتصادي الأول الذي شرع في تطبيقه للخروج من أزمته الاقتصادية أوائل عام (1989) بالتعاون مع الدول الغربية الدائنة ومؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، وبالتالي في سبيل الخروج من هذه الضغوط والتخلص من آثارها

لم يجد الأردن سبيلاً سوى الإنخراط في مفاوضات سلام مع الجانب الإسرائيلي برعاية أمريكية نشطة حيث إنطلقت عمليات التفاوض بعد إنتهاء الأزمة عام (1991) من خلال مؤتمر مدريد للسلام، حيث أن العامل الاقتصادي كان من أهم العوامل التي دفعت الأردن إلى الإنخراط بتلك العملية.

المطلب الثالث: تطور العلاقات الاردنية - العراقية بعد عام 1991

في آب 1995 لجأ وزير الدفاع العراقي "حسين كامل" صهر الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين إلى الأردن. وفي خطوة عدها بعضهم من مؤشرات تخلي الأردن عن سياساته المنفذة تجاه العراق، منح الملك حسين حق اللجوء السياسي لحسين كامل وسمح له بعقد مؤتمرات صحافية عدة في قصره الملكي. وقد رحبـت الإدارة الأمريكية آنذاك بالخطوة الأردنية حيث أعرب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton (1993-2000) عن إعجابـه بالملك حسين وشجاعـته بمنـحـ حسينـ كاملـ حقـ اللجوـءـ السـيـاسـيـ. وأـكـدـ الرئيسـ الأمريكيـ فيـ الوقتـ ذاتـهـ عنـ استـعدـادـ واـشنـطنـ لـحـماـيـةـ الأـرـدنـ إـذـ ماـ تـعرـضـ أـمـنهـ لـأـيـ خـطـرـ (صحـيفةـ الدـسـتوـرـ،ـ(ـعمـانـ)ـ فـيـ (ـ1998ـ/ـ8ـ/ـ11ـ).

ولم تدرج انتقادات الأردن لنظام الحكم في العراق واستقبالـهـ لـحسـينـ كاملـ ضمنـ سيـاسـةـ التـخلـيـ التـامـ عنـ العـرـاقـ،ـ فقدـ حـاوـلـ الأـرـدنـ بـعـدـ منـتـصـفـ السـبـعينـياتـ منـ القـرنـ المـنـصـرـ اـعادـةـ التـواـزنـ فيـ عـلـاقـاتـهـ معـ العـرـاقـ،ـ فعلـىـ سـبـيلـ المـثـالـ لمـ يـتـرـددـ الأـرـدنـ فيـ اـبـدـاءـ اـنـزعـاجـهـ منـ تصـريـحـ وزـيرـ الدـفـاعـ الـأمـريـكيـ آـنـذاـكـ وـليـمـ بـيرـيـ William Perryـ فيـ نـيـسانـ/ـابـرـيلـ 1996ـ،ـ عـندـماـ قـالـ:ـ "ـإـنـ"ـ الأـرـدنـ يـتـعـاـونـ معـ الـولـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـريـكـيـةـ لـإـسـرـاعـ فـيـ التـخـلـصـ مـنـ النـظـامـ العـرـاقـيـ"ـ (ـمـحـافـظـةـ،ـ 2001ـ:ـ 339ـ).

كما شهدت تلك الحقبة تحركات اردنية لحل أزمات العراق مع الولايات المتحدة والمتعلقة بعمليات التفتيش عن اسلحة الدمار الشامل. فخلال شهري نيسان وتشرين الثاني من عام 1997، التقى الملك حسين الرئيس الأمريكي كلينتون، وخلال اللقاء سعى الملك حسين إلى محاولة اقناع الرئيس الأمريكي، بجدوى تخفيف العقوبات الدولية على العراق لما تركته من آثار سلبية على الأردن (صحيفة الدستور، 1997/4/1).

وعلى أثر تعرض العراق لضربيات صاروخية عدة من قبل الولايات المتحدة في كانون الأول 1998 في إطار العمليات التي سميت آنذاك بعمليات (ثعلب الصحراء)، دعا الملك حسين إلى حوار عراقي - أمريكي لحل المشاكل بينهما، وأكد أن أي تغيير لنظام الحكم في العراق إنما هو أمر يقرره الشعب العراقي وحده (محافظة، 2001: 341).

وفي 7 شباط 1999، توفي الملك حسين ونودي بابنه عبد الله الثاني ملكاً على البلاد، وكان تولي الملك العرش الأردني يعني، من جملة ما يعنيه، وراثته لكثير من القضايا والأزمات الإقليمية ومنها الأزمة العراقية، التي حاول فيها الملك عبد الله الثاني طيلة فترة وصلت إلى عام 2003. وهي السنة التي بلغت فيها الأزمة العراقية مرحلة الصدام المسلح، اتباع سياسة توازن ما بين مواقفه الإقليمية والدولية، وهي السياسة التي اتبعها والده سابقاً، والتي اعتمدت أساساً على التوفيق بين مصالح الأردن تجاه حليفه الاستراتيجي الولايات المتحدة وبين مصالحه مع جاره الشرقي العراق.

تعد الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، أو ما اصطلح على تسميتها بحرب الخليج الثالثة، نقطة تحول في السياسة الاردنية تجاه العراق في تلك الفترة. فقد بدأ الخطاب السياسي الاردني أكثر إبعاداً عن المجاملات المعتادة وحذّر تجاه العراق في خطوة فسرها المراقبون، على أنها استباقي اردني لما ستؤول إليه نتائج الحرب، والاستعداد لمرحلة ما بعد تغيير النظام السياسي

في العراق، والحصول على ما يمكن الحصول عليه من مكاسب تلك الحرب. وبعد اسابيع من قيام الحرب على العراق في 19 آذار 2003، عقدت الحكومة الاردنية برئاسة رئيس وزرائها على أبو الراغب مؤتمراً صحفياً في الأول من نيسان من العام ذاته حضره عدد من رؤساء تحرير الصحف الأردنية وكتابها وعدد من الاعلاميين، أكد أبو الراغب أن الحرب جاءت بسبب السياسات الخاطئة التي كان العراق يتبعها، على اعتبار أن الحرب العراقية هي من تبعات الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، واستمرار الحكومة العراقية في تحديها للولايات المتحدة ورفضها التعاون مع المجتمع الدولي، واتباعها سياسة الغموض فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل (زنون، 2006: 206).

وأضاف أبو الراغب قائلاً: "إن الحرب جاءت نتيجة التصلب في الموقف العراقي"، موضحاً أن الأزمة ليست جديدة بل هي مستمرة منذ أكثر من عام ونصف العام، وقد بذل الأردن كل جهد للإسهام بحل هذه الأزمة من خلال المحادثات (الإتصالات) مع المسؤولين العراقيين وابلاغهم مخاوف الأردن من الأذى الذي قد يلحق بالعراق من جراء الفجوة بينه وبين هيئة الأمم المتحدة، واظهار المواقف المتشددة تجاهها. وهذا ما أكدته أيضاً الملك عبد الله الثاني خلال مقابلة أجرتها معه شبكة الأخبار الأمريكية سي إن إن CNN في 28 نيسان 2003، حيث أوضح العاهل الأردني، أنه التقى عدداً من المسؤولين العراقيين، من بينهم نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان، ووزير الخارجية ناجي صبري، وقد حرص الملك خلال مقابلاته تلك أن يكون واضحاً وصريحاً فيما يجب على العراق فعله لتجاوز الأزمة مع منظمة الأمم المتحدة، إلا أن الملك عبد الله شعر من خلال تلك المقابلات أن المسؤولين في العراق لم يكن لديهم رؤية واضحة للتعامل مع منظمة الأمم المتحدة لتجاوز الأزمة (وزارة الخارجية الأردنية، 2003).

في الحقيقة لقد جاءت المواقف الأردنية المتشددة تجاه العراق في تلك الفترة متزامنة مع تقارير نشرت آنذاك في صحف عالمية عدة ومنها صحيفة الأويزوفر اللندنية، تؤكد وجود دور

أردني غير مباشر في الحرب على العراق، وتنسند في ذلك إلى الاتصالات الأردنية الأمريكية التي جرت في خضم الحرب والتي اسفرت عن وصول ألفي جندي أمريكي إلى الأراضي الأردنية، وقيامهم بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الأردنية بالقرب من الحدود العراقية. وقد وافقت الحكومة الأردنية على إنزال تلك القوات في قاعدة المفرق الجوية وقاعدة موفق السلطى التي تبعد أربعين ميلاً إلى الشرق من العاصمة الأردنية عمان، وتقع على الطريق المؤدي إلى بغداد (صحيفة الأوزوفر اللندنية، 2003).

ويمكن القول أن وجود تلك القوات ربما كان لتقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية الموجودة على الأراضي العراقية. وعلى الرغم من نفي الحكومة الأردنية لهذه التقارير، إلا أن رئيس الحكومة الأردنية علي أبو الراغب، عاد واعترف بأن وجود تلك القوات هو لتشغيل بطاريات الصواريخ من نوع باتريوت Patriot لمواجهة الصواريخ التي قد يطلقها العراق بإتجاه إسرائيل. وقد بين أبو الراغب أن هذا الإجراء هو من أجل عدم تحويل المنطقة إلى ساحة حرب وجعل إسرائيل خارج معادلة الحرب، موضحاً أن هذه القوات قليلة العدد وأن بقاءها سيكون بصورة مؤقتة، الأمر الآخر الذي ربما دلل على مشاركة أردنية غير مباشرة في الحرب على العراق، واستعداد أردني لمرحلة ما بعد تغيير نظام الحكم في العراق هو قيام الحكومة الأردنية بطرد المسؤولين والدبلوماسيين العراقيين من الأردن. وقد بررت الحكومة الأردنية هذا التصرف على أساس قيام هؤلاء المسؤولين بخرق المعاهدة الأمنية المتعارف عليها بين الدول وهو الأمر الذي نفته واستغربته الحكومة العراقية (ذنون، 2006: 206)

بعد إنتهاء الحرب الأمريكية على العراق في أيار 2003 باحتلاله وتغيير نظامه السياسي، بدأ الأردن أكثر تقاولاً بمستقبل العراق السياسي والاقتصادي ذلك أن انهيار النظام السياسي في العراق، ومجيء حكومة جديدة موالية ومتعاونة مع الولايات المتحدة يعني، من جملة ما يعنيه

(حسب الرؤية الأرנית) فتح سوق كبيرة لإعادة إعمار العراق وتطويره، وسيكون الأردن مستفيداً من ذلك وإن لم يكن المستفيد الأول، وهذا ما عبر عنه صراحة الملك عبد الله الثاني عندما اشار إلى أن العراق سيكون أحد أهم مراكز الجذب في الشرق الأوسط، وسيكون ذلك مبعث راحة للأردن وللمنطقة كلها (صحيفة الرأي، 2003).

الفصل الثالث

العلاقات الأردنية - العراقية (الاقتصادية) 1991-2003

تعرضت العلاقات العراقية الأردنية في أعقاب حرب الخليج الثانية إلى بعض التراجع، بفعل تصاعد الضغوط الأمريكية على الأردن بضرورة إعادة النظر في سياساته الإقليمية والدولية، والعودة إلى العلاقات الوطيدة التي تربطه مع الولايات المتحدة بعد المواقف التي اتخذها من تلك الحرب التي عدتها الولايات المتحدة مواقف مؤيدة للعراق، الأمر الذي أدى إلى وقف مساعداتها للأردن حتى يثبت الأردن بأنه يؤدي دوراً فاعلاً وناشطاً في السعي إلى السلام في الشرق الأوسط. كان النفط يمثل، دائماً، اعتباراً مهماً في علاقات الأردن بالعراق، ومنذ الثمانينات من القرن العشرين، كان العراق من أهم الأطراف في الاقتصاد الأردني، ليس هذا فحسب، فقد قام الرئيس العراقي الراحل "صدام حسين" بمبادرة فردية بتأمين معظم احتياجات الأردن من الطاقة بأسعار دون أسعار السوق، شكل النفط العصب الأساسي لازدهار تجارة الأردن مع العراق في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، وفي ذلك الوقت غضت إدارة كلينتون الطرف، واعتبرت ذلك حلاً وسطاً لا يمكن تجنبه من أجل الإبقاء على نظام العقوبات الدولية الواسع النطاق. سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

- المبحث الأول: العوامل المؤثرة على العلاقات الاقتصادية العراقية - الأردنية
- المبحث الثاني: المساعدات العراقية للأردن وأثرها على تطور العلاقات بين الدولتين

المبحث الأول: العوامل المؤثرة على العلاقات الاقتصادية العراقية - الأردنية

قد أدى فرض العقوبات الاقتصادية على العراق إلى إحداث تغيرات هيكلية في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. فقد توقفت صادرات النفط منذ فرض العقوبات الاقتصادية على العراق في (2 آب 1990) وحتى نهاية عام 1996، حيث بدأ تصدير كميات معينة وفق مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء). وهذا يعني حصول تحولات في مدى الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي.

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الأردنية - العراقية.

المطلب الثاني: المستورادات الأردنية من العراق.

المطلب الأول: مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الأردنية - العراقية:

يقع الأردن في منطقة حساسة من الناحية الجيوستراتيجية، حيث تحده إسرائيل من الغرب، وسوريا من الشمال، والعراق من الشرق، والمملكة العربية السعودية من الجنوب. وقد نبع التحدي الذي واجهته كل حكومة من الحكومات الأردنية من المساعي المبذولة لتسوية الأزمات الإقليمية أو إزالتها إن أمكن. وما لا ريب فيه أن المأزق والتوتر المستمر على الجبهة الفلسطينية-الإسرائيلية، والتداعيات الخطيرة للحرب الأمريكية على العراق قد زادت من حدة التوتر في الأردن. وتعود العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية في جذورها إلى العقد السادس من القرن العشرين، فقد تم بتاريخ 30/9/1953 توقيع أول اتفاق تجاري بين البلدين، وقد تضمن هذا الاتفاق قوائم بعدد

من السلع الأردنية والعراقية التي تشملها الإعفاءات الجمركية وبنسب متفاوتة. وفي تاريخ 1965/12/9 تم توقيع اتفاق اقتصادي بين البلدين، تم تعديل هذا الاتفاق بتاريخ 20/8/1967 وذلك بتوقيع بروتوكول تجاري للسلع المحددة للتبادل الثنائي بالإعفاءات المقررة، وبدأت هذه السلع بسقف مقداره 3.5 مليون جنيه إسترليني لكل جانب (أبو الشعر، 2010).

وقد تعززت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بتوقيع بروتوكول تجاري معدل للبروتوكولات السابقة بتاريخ 20/9/1972، وفي هذا البروتوكول تم رفع حجم التبادل في قوائم السلع إلى 4 ملايين جنيه إسترليني، وفيه أيضاً تم الاتفاق على تبادل إقامة مراكز تجارية بين البلدين وتحديد سلع خاصة للتبادل من خلاهما وبحصة 25 ألف دينار عراقي لكل مركز. وشهدت الأعوام اللاحقة لعام 1972 تطويراً ملحوظاً على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، تضاعفت فيها أرقام حجم التبادل التجاري وحصة المراكز التجارية. ففي الفترة من 18-21/3/1976 اجتمعت اللجنة المشتركة بين البلدين ووقعت محضراً مشتركاً تقرر فيه رفع حجم التبادل التجاري إلى 8 ملايين دينار عراقي مناسبة بين البلدين، وزيادة حصة المراكز التجارية إلى 900 ألف دينار عراقي لكل من البلدين (حمدي، 2007).

وخلال عقد الثمانينات لم تتميز علاقات العراق الاقتصادية مع أي بلد عربي كما تميزت مع الأردن، حيث شهد هذا العقد في الفترة (1980 - 1988) اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، وأصبح ميناء العقبة المتوسط الوحيد للصادرات العراقية، وأصبح السوق العراقي سوقاً استراتيجياً للصادرات الأردنية. ففي 24-4/1980 وقعت اللجنة المشتركة بين البلدين محضراً مشتركاً تقرر فيه رفع حجم التبادل إلى 25 مليون دينار عراقي توزع مناسبة، ورفع حصة المركز التجاري الأردني إلى 5 ملايين دينار عراقي وحصة المركز التجاري العراقي إلى 3 ملايين دينار عراقي (خامس، 2011: 71).

وقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين لعام 1986 إلى 750 مليون دولار أمريكي، ورفع حصة كل مركز تجاري إلى 20 مليون دولار، وهذا ما تضمنه اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة بتاريخ 22/12/1985 والمحضر المشترك الذي تم توقيعه في ذلك التاريخ. وفي محضر اجتماع الدورة العاشرة للجنة الوزارية المشتركة بتاريخ 28/12/1989 تم تحديد حجم التبادل التجاري بمبلغ 800 مليون دولار لعام 1990 للطرفين، وحصة كل مركز تجاري بمبلغ 80 مليون دولار. وكان هذا الاجتماع هو الأخير للجنة المشتركة الأردنية العراقية، حيث توقفت اجتماعاتها جراء بدء أزمة الخليج في عام 1990 ونشوب حرب الخليج في بداية 1991. وقد عاد الجانبان إلى الاجتماع في عام 1995 ليتم تحديد قيمة التبادل التجاري بمبلغ 420 مليون دولار لكل طرف منهما (حمدي، 2007).

أزدهرت العلاقات الأردنية العراقية خلال الفترة 1990-2003، إذ أصبحت الأردن العمق الاقتصادي والتجاري للعراق من خلال الاعتماد على ميناء العقبة الأردني للتبادل التجاري، وكان الأردن يحتل المركز الرابع من بين الدول التي تتعامل اقتصادياً مع العراق بداية فرض الحصار لكنها تراجعت إلى المركز (21) بعد قيام بعض الدول العربية والمحاورة والبعيدة، بفتح آفاق تعاون جديدة مع العراق، خاصة بعد موافقة العراق على مشروع الأمم المتحدة الذي عرف بمذكرة "النفط مقابل الغذاء"، ومع ذلك بقي العراق المصدر الرئيسي لتمويل الأردن بالنفط. إذ عادت مرحلة من التحالف السياسي والإستراتيجي والتعاون الشامل بين البلدين حتى ارتبط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية، ونشأت مصانع كثيرة في الأردن قائمة كلياً على تلبية حاجات السوق العراقية، وصارت مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر الميناء الرئيس للواردات العراقية، وقدم العراق معونات وتسهيلات كبيرة للأردن والأردنيين كالمنح التعليمية والنفط والمعونات المالية المباشرة والأفضلية في الاستيراد. ولم يعكر صفو العلاقات العراقية الأردنية إلا عندما لجأ صهر الرئيس العراقي حسين

كامل إلى الأردن عام 1996، فضلاً عن استقبال قسم من المعارضة العراقية مما أثار غضب الحكومة العراقية في حينه (صحيفة القدس، 2008).

وشهد عام 1995 فتوراً في العلاقات السياسية بين البلدين، وهذا الفتور أنعكس على البروتوكول التجاري لعام 1996، حيث عقد الجانبان اجتماعاً في نهاية 1995 تقرر فيه تخفيض البروتوكول التجاري لسنة 1996 تم خلاله تحديد قيمة التبادل لهذا العام بمبلغ 225 مليون دولار لك جانب، أي بنسبة تخفيض بلغت حوالي 40% من بروتوكول عام 1995. وشهد عاماً 1997 و1998 التوقيع على المستويات ذاتها من التبادل التجاري لعام 1996 أي 225 مليون دولار. وفي عام 1999 تراجع حجم التبادل التجاري الموقع بين البلدين إلى 200 مليون دولار، وقد جاء ذلك بناء على طلب الأردن تخفيض سقف البروتوكول استجابة لتراجع أسعار النفط عالمياً. وعادت أرقام حجم التبادل التجاري إلى الازدياد في عام 2000، حيث تم التوقيع لرفع سقف البروتوكول التجاري بين البلدين إلى 300 مليون دولار، وقد تميز هذا البروتوكول بكونه يسمح بتسديد جزء من الديون المسجلة للأردن على العراق. وفي شهر تشرين الثاني من عام 2000 وقع الجانبان الأردني والعربي بروتوكولاً تجارياً لعام 2001، تم فيه الاتفاق على أن تكون قيمة التبادل التجاري لعام 2001، 450 مليون دولار لكل طرف، بزيادة مقدارها 150 مليون دولار عن بروتوكول عام 2000، وأهم ما يميز هذا البروتوكول هو أنه اتفاق مقايضة، يتم بموجبه استيراد النفط والمنتجات النفطية من العراق، مقابل تصدير البضائع الأردنية إليه، أي أن عملية التبادل التجاري تتم دون تحويل أي عمله أجنبية. وقد بلغ حجم البروتوكول الفعلي لعام 2001 (320) مليون دولار (حمدي، 2007).

وفي 23/12/2001 حدد الأردن وال伊拉克 البروتوكول التجاري لعام 2002 بـ 300-350 مليون دولار، وهي أرقام قريبة من ما تم تحقيقه فعلياً في بروتوكول عام 2001، مع استمرار العمل

بنظام المقايسة الوارد في بروتوكول سنة 2001. يلاحظ مما سبق أن العلاقات التجارية بين البلدين كانت تحكم وفق اتفاقيات تجارية واتفاقيات تعاون اقتصادي تحدد فيه أحجام التبادل التجاري بين البلدين، وكانت هذه الاتفاقيات توقع في اجتماعات تعقد بصورة دورية، وكانت تفصل بين كل اجتماع وأخر فترة تتراوح بين 4 إلى 7 سنوات. إلا أنه وبدها من منتصف عقد التسعينات، وبالتحديد منذ عام 1995، فإن هذه الاجتماعات أصبحت تعقد سنوياً، الأمر الذي عزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وأكد على جدواها، حيث أن عملية مراجعة الأرقام الواردة في البروتوكول التجاري تحدد كل عام وفق ما تم تحقيقه من إنجاز على صعيد تنفيذ بروتوكول العام الذي سبقه (خمس، 2011: 75).

المطلب الثاني: المستوردات الأردنية من العراق:

سجلت المستوردات الأردنية من العراق في عام 1991 (186.6) مليون دينار وبنسبة 10.9% من إجمالي المستوردات و55.1% من إجمالي المستوردات من الدول العربية. وفي عام 1992 كانت المستوردات الأردنية من العراق 295.4 مليون دينار وبنسبة 13.3% من إجمالي المستوردات و63.9% من إجمالي المستوردات من الدول العربية. وفي عام 1993 حققت المستوردات الأردنية من العراق 307 مليون دينار وبنسبة 12.5% من إجمالي المستوردات و61.5% من إجمالي المستوردات من الدول العربية. وفي عام 1994 عادت أرقام المستوردات الأردنية من العراق إلى الانخفاض لتسجل 291.3 مليون دينار، محافظة على نفس النسبة تقريباً من إجمالي المستوردات لعام 1993، وكانت هذه النسبة في عام 1994 (%12.3) وسجلت هذه النسبة في عام 1993 (12.5%)، وانخفضت نسبة المستوردات الأردنية من العراق إلى إجمالي المستوردات من الدول العربية فسجلت 54.9% (حمدي، 2007).

وفي الأعوام 1995 و 1996 و 1997 عادت قيم المستوردات الأردنية من العراق إلى الارتفاع لتسجل (364.3، 358.5، 316.3) مليون دينار على التوالي، وحافظت نسبة المستوردات من العراق إلى إجمالي المستوردات على نفس النسب السابقة فسجلت 12.2% و 11.8% و 12.5% لنفس الفترة على التوالي، أما نسبة المستوردات الأردنية من العراق إلى إجمالي المستوردات من الدول العربية فسجلت 53.3% و 47.1% و 52% للأعوام 1995 و 1996 و 1997 وعلى التوالي. وفي عام 1998 عادت قيم المستوردات الأردنية من العراق إلى الانخفاض فسجلت 235.7 مليون دينار ، وبنسبة 8.7% من إجمالي المستوردات، و 58.5% من إجمالي المستوردات من الدول العربية، وكانت هذه النسب أقل نسب تم تسجيلها. وفي الأعوام 1999 و 2000 و 2001 عادت قيم المستوردات الأردنية من العراق إلى الارتفاع. ففي عام 1999 سجلت هذه المستوردات 296 مليون دينار وبنسبة 11.2% من إجمالي المستوردات و 52% من إجمالي المستوردات من الدول العربية. وفي عام 2000 سجلت المستوردات الأردنية من العراق 483.9 مليون دينار وبنسبة 14.8% من إجمالي المستوردات (ارتفعت قيم إجمالي المستوردات في هذا العام من 2635.2 مليون دينار في عام 1999 إلى 3259.4 مليون دينار في عام 2000)، وتسجل نسبة المستوردات الأردنية من العراق إلى إجمالي المستوردات من الدول العربية 62.5%， محققة بذلك ثانٍ افضل نسبة خلال الفترة (1991-2001) (التقرير الاقتصادي، 2009).

وفي عام 2001 سجلت المستوردات الأردنية من العراق 485.6 مليون دينار (وهي أعلى قيم المستوردات خلال فترة الدراسة)، وبنسبة 14.1% من إجمالي المستوردات من الدول العربية. يلاحظ من تذبذب الواردات الأردنية أن مستوردات الأردن من العراق كان محكماً بشكل رئيسي بالوضع السياسي في العراق وحالة الحصار المفروضة عليه منذ عام 1991 ودور لجان الرقابة

والتفتيش الدولية في تحديد أنواع السلع المسموح بتصديرها من العراق، إضافة إلى الرقابة الصارمة التي فرضت على سلعة النفط بشكل خاص، والتي تشكل ما نسبته 99.3% من حجم المستوردة من العراق. وبلغ حجم المستوردة الأردنية من العراق 3620.6 مليون دينار خلال الفترة 1991-2001 (إجمالي 55% وبنسبة 12.3%) من إجمالي المستوردة الأردنية، ويمكن توضيح وضع المستوردة الأردنية من العراق مقارنة بوضع المستوردة من الدول العربية على النحو الآتي (حمدي، 2007):

1. نمو إجمالي حجم المستوردة الأردنية خلال الفترة (1991-2001)، فقد سجلت عام

1991 (1710.5) مليون دينار، و3453.7 مليون دينار عام 2001.

2. نمو حجم المستوردة الأردنية من الدول العربية خلال الفترة من عام 1991 وحتى عام

1996، حيث سجلت 338.6 مليون دينار عام 1991 و761.8 مليون دينار عام 1996.

إلا أن حجم المستوردة الأردنية من الدول العربية عاد إلى الانخفاض في عامي 1997

و1998 مسجلاً (683 و521.6) مليون دينار في العامين المذكورين على التوالي. وعاد

حجم المستوردة الأردنية من الدول العربية إلى الارتفاع في الأعوام 1999 و2000

و2001، مسجلاً (829.5، 773.7، 569.3) مليون دينار في الأعوام المذكورة على

التوالي.

3. انسجمت أرقام المستوردة الأردنية من العراق في الأعوام 1991 و1992 و1993 مع

الزيادة في حجم المستوردة من الدول العربية لنفس الفترة.

وفي عام 2001 سجلت المستوردة الأردنية من العراق 485.6 مليون دينار (وهي أعلى

قيم المستوردة خلال الفترة 1991-2001)، وبنسبة 14.1% من إجمالي المستوردة من

الدول العربية، ويلاحظ من تذبذب الواردات الأردنية خلال هذه الفترة أن مستوردة الأردن من

العراق كان محكماً بشكل رئيسي بالوضع السياسي في العراق وحالة الحصار المفروضة عليه منذ عام 1991 دور لجان الرقابة والتفتيش الدولية في تحديد أنواع السلع المسموح بتتصديرها من العراق، إضافة إلى الرقابة الصارمة التي فرضت على سلعة النفط بشكل خاص، والتي تشكل ما نسبته 99.3% من حجم المستوردات من العراق (التقرير الاقتصادي، 2009).

المبحث الثاني: المساعدات العراقية للأردن وأثرها على تطور العلاقات بين الدولتين:

باع العراق النفط إلى الأردن بأسعار دون مستوى أسعار السوق بعد إرساء برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة في العراق، ففي عام 2000 عندما كانت الأسعار الدولية حوالي 30 دولاراً للبرميل، حصل الأردن على النفط العراقي بسعر 9.5 دولار للبرميل. وعلاوة على ذلك سمح العراق للأردن، وهو بلد لا يملك موارد داخلية للطاقة، بأن يؤدي ثمن النفط المدعوم على شكل سلع استهلاكية. وتمكن العراق من خلال برنامج الأمم المتحدة من تمرير عقود ممizza للأردن، ومنحت بعض الشركات الأردنية بصفة أساسية احتكارات. وبلغت الصادرات إلى العراق 420 مليون دولاراً عام 2001، أي ربع صادرات الأردن تقريباً. وأصبح هذا النظام بمثابة منحة سنوية فعلية تتراوح بين 400 و600 مليون دولاراً سنوياً. وأفادت بعض التقديرات أن المكاسب كانت أكبر من ذلك، إذ بلغت ما بين 500 مليون دولار ومليار دولار سنوياً (رايت وبicker، 2004). سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المساعدات العراقية للأردن خلال الفترة (1990-2003)

المطلب الثاني: المساعدات النفطية العراقية للأردن

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الأردنية – العراقية

المطلب الأول: المساعدات العراقية للأردن خلال الفترة (1990-2003)

أشارت بيانات وزارة الخارجية الأردنية إلى أن العقود الاجمالية لمذكرة التفاهم للمراحل الثلاث الأولى من مذكرة النفط مقابل الغذاء خلال التسعينات قد بلغت 3.577 مليار دولار كان نصيب الشركات الأردنية منها ما نسبته 8.53% وبقيمة 305.3 مليون دولار، وبذلك احتل الأردن المرتبة الثالثة بعد فرنسا واستراليا. واستحوذت الشركات الأردنية على النسبة الأعلى في مجال عقود الأدوية، حيث بلغت قيمة العقود الموقّع عليها 101.4 مليون دولار من أصل 602.12 مليون دولار هي إجمالي عقود الأدوية للمراحل الثلاث الأولى، فيما بلغت قيمة العقود الموقّع عليها للمواد الغذائية حوالي 2.683 مليار دولار. استحوذت الشركات الأردنية على المرتبة السادسة بإجمالي عقود بلغت قيمتها 186 مليون دولار وبنسبة 6.93% من إجمالي العقود، وجاءت الشركات الأردنية في المرتبة الخامسة في مجال صادرات المواد الأخرى، إذ بلغت قيمة عقود الشركات الأردنية 17.9 مليون دولار بنسبة 6.2% من إجمالي عقود المواد الأخرى للمراحل الثلاث (حسان، 2000، 208)

كما استمر الأردن في استيراد النفط من العراق وبواقع 50 ألف برميل من النفط الخام و 25 ألف برميل من وقود زيت الغاز سنويًا، ويحسب جزء من هذه الكمية مجانًا والباقي تسدّد منه ديون للأردن على العراق تراكمت عليه أثناء الحرب العراقية- الإيرانية. واستجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية والخليجية، قررت الحكومة الأردنية في كانون الثاني 1996 تخفيض قيمة التجارة الأردنية مع العراق إلى نصف ما هو عليه، أي من 400 مليون إلى 200 مليون دولار، وفسر القرار بأسباب اقتصادية، نظرًا لدين الأردن الكبير على العراق الذي بلغ آنذاك 1200 مليون دولار تقريبًا، وعدم قدرة العراق على دفع ثمن السلع المستوردة من الأردن، مما شكل عبئًا كبيرًا على البنك المركزي الأردني الذي عليه أن يدفع للمصدرين الأردنيين ثمن هذه السلع، في وقت كان

يبني فيه احتياطيه من العملات الصعبة. غير أن العراق امتنع عن الرد على الموقف الأردني، لأن الأردن هو منفذ الوحيد على العالم، واستمر العراق يزود الأردن بالكميات النفطية نفسها بقيمة 450 دولاراً سنوياً (Jordan Times, 1996).

ولما وافق العراق في أيار 1996 على قرار مجلس الأمن الدولي 986 الذي سمح للعراق بتمويل مستوراته من الغذاء، رحب الأردن بالقرار العراقي، وكان الأردن قد دعا إلى القبول بالاتفاق النفطي مع الامم المتحدة، وذلك في لقائه مع رئيس المجلس الوطني العراقي آنذاك سعدون حمادي (حسان، 2000، 187). وقررت الحكومة العراقية في مطلع عام 1997 زيادة كمية النفط المجانية للأردن إلى 300 مليون دولار، وزادت قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى 255 مليون دولار عام 1997 (صحيفة الدستور، 1997)، وقام وفد من غرفة الصناعة الأردنية بزيارة العراق في أيار 1997، وبحث مع اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات العراقية سبل تعزيز العلاقات بينهما. (صحيفة الدستور، 19 أيار 1998)

شهد عام 1998، تحسن العلاقات التجارية بين البلدين بصورة ملحوظة، إذ حصل الأردن على 4.8 مليون طن من النفط بخصم مقداره 50% من السعر العالمي، وخفض سعر البرميل الواحد بمقدار 2.3 دولار، وزادت قيمة البروتوكول التجاري بين البلدين إلى أكثر من 300 مليون دولار. وتباحث الطرفان في إمكانية دراسة مد خط ناقل للنفط العراقي من مصفاة البترول الأردنية في الزرقا (صحيفة الدستور ، 28 كانون الأول، 1998)، كما وقع البلدان بروتوكولاً تجارياً جديداً في 15 شباط 1998، بقيمة 255 مليون دولار (صحيفة الرأي، 16 شباط 1998) ونمّت صادرات الأردن إلى العراق سنة 1997 بنسبة 17.7% (صحيفة الرأي، 2 أيار 1998).

وخلال الفترة من عام 1999-2003، التي شهدت عودة العراق إلى الصف العربي، فقد نشطت الدبلوماسية العراقية في الأردن من خلال الزيارات الرسمية التي قام بها الوزراء والمسؤولون

العراقيون إلى الأردن، والتي بلغ مجموعها 14 زيارة. والملاحظ على هذه الزيارات فيما يخص الجانب الأردني، فإن معظمها تركزت على توقيع البروتوكولات التجارية الأردنية العراقية، وتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الأردنية مع العراق (علاونة، 2006، 148-153).

وشهد عام 2000 ارتفاع الصادرات الأردنية إلى العراق بواقع 300 مليون دولار، وفي عام 2001 إلى 450 مليون دولار، فيما تم إلغاء البروتوكول التجاري في عام 2003 نتيجة الحرب على العراق. ويمكن القول: بأنه و كنتيجة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق أصبح الأردن نقطة الانطلاق للمستثمرين العراقيين. وتشير بيانات دائرة الأراضي والمساحة إلى تزايد أعداد العراقيين الذين أشتروا أراضي في الأردن من 56 مشترياً عام 2000 إلى 59 مشترياً عام 2001 وإلى 125 عام 2002 وإلى 202 مشترياً عام 2003 (علاونة، 2006، 138)

وعلى هذا الأساس، انتهج الأردن سياسة مقاربة لهذا الاتجاه دون أن يعني ذلك تخليه بشكل تام عن العراق، لعلمه مسبقاً حاجة كلا الشعوبين للعلاقات بين البلدين خاصة في المجالات الاقتصادية. وهذا بينما كان الأردن يقترب أكثر فأكثر من الولايات المتحدة وإسرائيل بعد إبرام معاهدة السلام في وادي عربة عام 1994م، كان يبتعد أكثر فأكثر عن العراق. وكانت التوجهات الأردنية ضمن هذه السياسة قد بدت واضحة منذ حزيران 1993، حين عقد الملك الراحل الحسين بن طلال مؤتمراً صحفياً انتقد فيه نظام الحكم في العراق وسياساته، وذكر أن القيادة العراقية قد ارتكبت أخطاء كثيرة ودعاها إلى المصالحة مع الولايات المتحدة وحلفائها العرب (محافظة، 2001، 38) :

المطلب الثاني: المساعدات النفطية العراقية للأردن

ساهم النفط في تنمية اقتصاديات الدول التي تتخذ منه أساساً للتعاون، سواء كان تعاون الدول النفطية، فيما بينهم أو بين الدول النفطية وغيرها من الدول غير النفطية، وعلى هذا الأساس فقد لعب النفط دوراً بارزاً في تقوية العلاقات العراقية الأردنية، ويمكن القول هنا أن البداية الحقيقة لقيام أول تعاون نفطي بين العراق والأردن في عام 1982، نتيجة إتجاه الحكومة العراقية آنذاك إلى ميناء العقبة الأردني لاستخدامه في الصادرات العراقية من النفط الخام ومشتقاته، بعد قيام الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، وخشية تعرض الموانئ العراقية إلى القصف الإيراني، وأثمر التعاون من خلال مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين في توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين، إذ بلغت واردات النفط الخام في الأردن حوالي (2.4) مليون طن أي ما يعادل (49) ألف برميل يومياً، فيما ساهم استثناء مجلس الأمن الدولي للأردن والذي أباح له بإعادة استيراد النفط العراقي في عام 1991، عقب حرب تحرير الكويت في إعادة التعاون النفطي بين البلدين بعد انقطاعه اثر قيام حرب الخليج الثانية. ومع موافقة العراق في أيار عام 1996 على قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (986) المعروف آنذاك باتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء، رحب الأردن بقرار الحكومة العراقية في مطلع عام 1997 المتضمن زيادة كمية صادراتها النفطية للأردن لتصل إلى (80) ألف برميل يومياً (ذنو، 2007: 146).

وشهد مطلع آب عام 1998 توقيع البلدان على بروتوكول نفطي تم بموجبه زيادة الصادرات إلى 90 ألف برميل يومياً مما أسهم في زيادة حجم التبادلات التجارية بين البلدين، فيما جدد البلدان في 23 كانون الأول عام 2001 اتفاقهما النفطي، وبموجبه حصل الأردن على زيادة في كمية الصادرات النفطية العراقية ووصلت إلى (95) ألف برميل يومياً نصفها مجاناً ونصفها

بسعر تفضيلي قدرت بـ (19) ألف برميل يومياً، ووصلت هذه الزيادة إلى (107) ألف برميل مع مطلع عام 2003 (صحيفة العراق، 27 تشرين الثاني 2002)، والجدول الآتي رقم (12) يوضح تطور صادرات النفط العراقي للأردن خلال الفترة (1983-2003) بما يعادل آلاف البراميل يومياً:

جدول رقم (1-3)

صادرات النفط العراقي للأردن خلال الفترة (1983-2003) بالبرميل

السنة	الكمية بالبرميل	السنة	الكمية بالبرميل
1984	9.500	1995	75.000
1985	9.500	1996	80.000
1986	10.000	1997	80.000
1987	25.000	1998	90.000
1988	33.000	1999	90.000
1989	33.000	2000	90.000
1990	35.000	2001	95.000
1991	30.000	2002	95.000
1992	35.000	لغاية 19 آذار 2003	107.000
1993	70.000	من 19 آذار 2003	20.000
1994	75.000		

. المصدر: ذنون، 2007: 148

وترى الباحثة أن كميات النفط العراقي المصدر إلى الأردن، أخذت بالارتفاع التدريجي خلال الحرب العراقية الإيرانية، لكنه أخذ بالارتفاع الواضح بعد انتهاء هذه الحرب في عام 1988، واستمر بهذا الارتفاع بعد احتلال العراق للكويت في عام 1991، ولم تتخفض هذه الصادرات على الرغم من الفتور السياسي الذي كان واضحاً على العلاقة بين البلدين في أعقاب لجوء حسین کامل صهر الرئيس العراقي السابق إلى الأردن في عام 1995، وإبداء الأردن بعض الدعم للمعارضة العراقية آنذاك، بل أن هذه الكميات أخذت بالزيادة بعد تطبيق النفط مقابل الغذاء، وحصول الأردن

على نصف الكميات النفطية بشكل مجاني لتصل هذه الصادرات إلى أعلى مستوياتها في آذار 2003، وأسهمت كميات النفط الكبيرة التي حصل عليها الأردن لسنوات مجاناً من العراق في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين من جهة، وساهمت في تعزيز الاقتصاد الأردني الذي كان ولا يزال يواجه ضغوطاً متعددة ومتنوعة.

بلغ حجم الصادرات الأردنية إلى العراق خلال الفترة (1991 – 2001) حوالي 1302.6 مليون دينار أردني، مشكلاً ما نسبته 12.6% من حجم الصادرات الأردنية الإجمالي، و 28.5% من حجم الصادرات الأردنية إلى الدول العربية لنفس الفترة ، ويتبين وضع الصادرات الأردنية للعراق مقارنة بوضع الصادرات الإجمالي والصادرات للدول العربية على النحو الآتي (الرفع، 1999):

1. استمرار نمو حجم الصادرات الأردنية الإجمالية خلال فترة الدراسة، حيث بلغت 598 مليون دينار في عام 1991 ومحققة أعلى رقم لها في عام 2001 حيث بلغت 1352 مليون دينار.

2. استمرار نمو حجم الصادرات الأردنية إلى الدول العربية في الفترة من عام 1991 وحتى عام 1997، حيث سجلت 172.3 مليون دينار في عام 1991 و 554.3 مليون دينار في عام 1997. إلا أن حجم الصادرات الأردنية للدول العربية عاد في الأعوام 1998 و 1999 و 2000 إلى الانخفاض مما كان عليه في عام 1997، حيث سجل 466.4 و 426.7 و 431.3 مليون دينار على التوالي. وفي عام 2001، سجلت الصادرات الأردنية إلى الدول العربية أعلى رقم لها خلال فترة الدراسة بحجم صادرات بلغ 733.5 مليون دينار أردني.

3. تذبذب حجم الصادرات الأردنية إلى العراق خلال فترة الدراسة، فقد سجلت في عام 1991 (55.8) مليون دينار وبنسبة 9.3% من إجمالي الصادرات و32.4% من إجمالي الصادرات للدول العربية.

وفي عام 1992 انخفض حجم الصادرات الأردنية إلى العراق، حيث بلغت هذه الصادرات 48.8 مليون دينار لتسجل أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة، وبنسبة 7.7% من إجمالي الصادرات و21.9% من إجمالي الصادرات للدول العربية (الكتاب الأبيض، 1991). وشهدت الأعوام 1993 و 1994 و 1995 ارتفاعاً في حجم الصادرات الأردنية إلى العراق حيث بلغت في تلك الأعوام 77.5 و 105.3 و 190.8 مليون دينار على التوالي، وبنسبة 11.2% و 13.3% و 19% من إجمالي الصادرات، و 27.2% و 31.2% و 42.2% من إجمالي الصادرات للدول العربية، ليكون عام 1995 أفضل عام من حيث نسبة الصادرات إلى العراق مقارنة مع الصادرات للدول العربية وثاني أفضل عام من حيث نسبة الصادرات إلى العراق مقارنة مع إجمالي الصادرات (البنك المركزي، 2017).

وفي عام 1996 حدثت انتكاسة في حجم الصادرات الأردنية إلى العراق، وبلغت 96.2 مليون دينار وبنسبة 9.3% من إجمالي الصادرات و19.8% من إجمالي الصادرات للدول العربية. ويعزى الانخفاض الواضح في قيم الصادرات الأردنية إلى العراق خلال هذا العام إلى الفتور الذي أصاب العلاقات السياسية بين البلدين في العام المذكور والعام الذي سبقه. وعادت قيم الصادرات الأردنية إلى العراق إلى الارتفاع في عام 1997 مسجلة 142.1 مليون دينار وبنسبة 13.3% من إجمالي الصادرات و 25.6% من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية. وفي عامي 1998 و 1999 عادت قيم الصادرات الأردنية إلى العراق إلى الانخفاض، لتسجل 106.2 مليون دينار

في عام 1998 و 80.4 مليون دينار في عام 1999، وبنسبة 10.2% و 7.6% من إجمالي الصادرات، ونسبة 22.8% و 18.8% من إجمالي الصادرات للدول العربية. أي أن عام 1999 شهد انتكasaة في حجم الصادرات الأردنية إلى العراق مقارنة مع إجمالي الصادرات، وإجمالي الصادرات للدول العربية، حيث تم تسجيل أقل نسبة من حجم الصادرات إلى العراق مقارنة مع إجمالي الصادرات وهي 7.6%， وأقل نسبة من حجم الصادرات إلى العراق مقارنة مع إجمالي الصادرات للدول العربية وهي 18.8% (التقرير الاقتصادي، 2009).

إلا أن الفترة 2000 - 2001، قد شهدت ارتفاعاً في قيم الصادرات الأردنية إلى العراق، فسجلت في عام 2000 (100.1) مليون دينار، بنسبة 9.3% من إجمالي الصادرات و 23.2% من إجمالي الصادرات للدول العربية. ويسجل عام 2001 أعلى قيمة في حجم الصادرات الأردنية إلى العراق خلال فترة الدراسة، حيث سجلت الصادرات الأردنية إلى العراق في هذا العام 299.4 مليون، بنسبة 22.1% من إجمالي الصادرات و 40.8% من إجمالي الصادرات للدول العربية (البنك المركزي، 2017).

يلاحظ مما تقدم أن قطاع التصدير الأردني اعتمد على السوق العراقي بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مصانع معنية بالتصدير إلى ذلك السوق الإستراتيجي، وإلى تطوير مؤسسات قائمة أصلاً - تساهم في تسهيل عملية التصدير - وعلى رأسها قطاع النقل البري.

وقد ازدهرت العلاقات العراقية الأردنية مع نشوب الحرب الإيرانية العراقية في 1980/9/4 وذلك نتيجة لوقف الأردن إلى جانب العراق في تلك الحرب، إذ قامت الأردن، في حينه، بتزويد العراق بكل ما يحتاجه من دعم سياسي وعسكري واقتصادي واعلامي، وفي المقابل قام العراق بتقديم الدعم والمساعدة للأردن من خلال خفض اسعار النفط العراقي المصدر إلى الأردن فضلاً

عن تصدير كميات من النفط دون مقابل بالإضافة إلى منحه الكثير من الإعانت المالية الضخمة، لذلك فإن حقبة الثمانينيات من القرن العشرين كانت بمثابة الحقبة الذهبية للعلاقات بين البلدين. وأن الصادرات الأردنية قد تركزت بنسبة كبيرة في السوق العراقي وال سعودية مقارنة مع باقي الدول العربية، إذ بلغت أهميتها النسبية من أجمالي الصادرات الوطنية للمجموعة العربية في السوق العراقي ما يقارب (50%) لعام 1985 وانخفضت إلى (22%) عام 2000 بالإضافة إلى السوق السعودية فقد أتجهت نحو الانخفاض فبعد أن كانت ما يقارب (30%) لعام 1985 بلغت (20%) عام 2000، ويعد ذلك الاتجاه في الانخفاض بالنسبة للسوق العراقي إلى الشرط الأكثر تشديداً الذي تبنته الجامعة العربية ألا وهو شرط القيمة المضافة على الصادرات الوطنية بـألا يقل عن (35%)، بالإضافة إلى قيد آخر وهو تكؤ مندوبو (قوى الشر والعدوان) الأمريكي والبريطاني في لجنة الأمم المتحدة على المصادقة للعديد من العقود التجارية التي أبرمتها العراق مع الأردن ضمن برنامج الأمم المتحدة مع العراق (النفط مقابل الغذاء والدواء) وهذا يوضح أهم أسباب تراجع الصادرات الأردنية نسبياً إلى السوق العراقي، حيث أن هذا القيد ناتج عن الحصار الاقتصادي الظالم المفروض على العراق الذي أثر بشكل كبير على الصادرات الأردنية للعراق وأستمر تأثيرها السلبي على الصادرات إلى السوق العراقية، إذ انخفضت هذه الصادرات من ما يقارب (124) مليون دينار عام 1989 إلى (49) مليون دينار عام 1992، واستمرت بالانخفاض كثيراً عن مستواها في عام 1995 إذ بلغت ما يقارب (191) مليون دينار لتتراجع إلى (80) و(100) مليون دينار للأعوام 1999 و2000 على التوالي، بينما كان يفترض أن تتضاعف وتزداد عما وصلت إليه قبل العدوان الغاشم في عام (1991)، مما ترك أثراً سلبياً ليس على الصادرات الوطنية فحسب، بل على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الأردني عموماً (ذنون، 2007: 149).

يلعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً ومميزاً في العلاقات الدولية، ويظهر هذا بوضوح على العلاقات الأردنية – العراقية، وهذا العامل الذي بقى يستقطب سياسات البلدين نحو الاستمرارية والقدم رغم تعكر صفو العلاقات السياسية في أرقام مختلفة، لكنه رغم أهمية مركزه فإن العوامل الإنسانية لا بد وأن تترك أثراً على العلاقات بين البلدان سلباً كانت أم إيجابياً، وعليه، فإن كلاً البلدين أدركاً معنى التوتر في علاقاتهما وأخذوا يبحثان عن بدائل، ففي حين يتوجهالأردن بانفتاح على دول الخليج وعلى رأسها السعودية، يتضح أن العراق هو الآخر يبذل جهداً كبيراً في الانفتاح على سوريا بل وكذلك على تركيا وإيران رغم موقف هذه الدول الثلاثة السابق من العراق، إلا أنه لا يمكن تجاهل أن هناك تحسناً ظهر على العلاقات العراقية – السورية، وكذلك على العلاقات الإيرانية – العراقية .

رغم أهمية العوامل الأخرى في العلاقات الدولية، إلا أن المصلحة الوطنية للدول تشكل العامل الأساس والأهم في هذه العلاقات، الأمر الذي سيؤثر بشكل واضح على الوضع الاقتصادي وفي السياسة الأردنية فسوريا قادرة بكل جدارة أن تلعب دور البديل الأردني خاصة أنها دولة تتمتع بامتيازات اقتصادية وجغرافية وسياسية كبيرة إذا ما قورنت مع الأردن، فسوريا تشكل سوقاً واسعاً للصناعات العراقية مستقبلاً وتشكل كذلك مصدراً غذائياً كبيراً، وقدرة بكفاءة عالية أن تستوعب الاحتياجات الاقتصادية العراقية، وهي كذلك ترتبط بعلاقات ودية مع إيران البديل الآخر للعراق كما أنها أي سوريا ترتبط بعلاقات ودية مع دول الخليج، فالسوريون يملكون أوراقاً عديدة وكبيرة في علاقاتهم المستقبلية مع العراق، فيما سيترك توتر العلاقات الأردنية – العراقية أثراً سلبياً واضحاً على الاقتصاد الأردني وكذلك على سياساته.

بالرغم من أن الأردن أدرك أهمية هذا العامل وأخذ بالمقابل بالانفتاح المتتسارع على دول الخليج بل وعلى سوريا نفسها الأمر الذي قد يشكل بديلاً للأردن عن العراق فيما إذا توترت

العلاقات مستقبلاً، إلا أنه يبدو واضحاً في السياسة الأردنية الجديدة أنها تميل نحو الانفتاح والتضامن العربي وهو المخرج الأهم للأردن في ذلك، فسياسة المحاور في الظروف الراهنة تعتقد أنها لن تجدي الأردن كثيراً، مقابل سياسات الانفتاح والتضامن مع الأخذ بعين الاعتبار التناقضات التي لا بد أن تقع هنا وهناك اليوم أو غداً.

لقد تبنى الملك عبد الله الثاني أسلوباً حذراً في التعامل مع مصادر التهديد الرئيسية من داخل المنطقة وخارجها. وهكذا فعل الرغب من تصاعد الضغط الشعبي لقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل والوقوف إلى جانب العراق في حرب الخليج الثالثة نظراً للاحتجاجات النفطية، وقد ركز الأردن على مواجهة التهديدات المحتملة الناجمة عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والعراق، وليس على معاداة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق أو في حربها العالمية على الإرهاب. وأثناء الحرب، وكذلك عند نهايتها، وجه الأردن مساعيه نحو تحسين العلاقات الأردنية - الأمريكية. كما رحب الأردن أيضاً بخريطة الطريق، وأيدّها رسمياً من أجل تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن الملك عبد الله الثاني عبر عن تأييده لتسمية الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش للدول الثلاث (إيران والعراق وكوريا الشمالية) بأنها "محور الشر"، فقد أصر الأردن على أن شن الحرب على العراق يمكن أن يُعرّق منطقة الشرق الأوسط في مزيد من الاضطراب. وتبنى الأردن نظرية "الأردن أولاً" و"كلنا الأردن" كوسيلة لحفظ مصالحه الوطنية. (Vuillamy, 2003).

⁽¹⁾ استضافت الأردن مؤتمراً في العقبة، وكان المشاركون الأساسيون فيه هم: الرئيس الأمريكي جورج بوش، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل Sharon، ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، وقد ركز على المدخل العام لتطبيق خريطة الطريق لإحلال السلام

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الأردنية - العراقية

إن مصلحة الأردن في إستقرار العراق لا يرتبط فحسب بالمخاوف التقليدية التي تتعلق بالأمن القومي وإنما بالحرك الداخلي أيضاً، إن الأردن الذي يداخله قلق دائم إزاء عدم الاستقرار والاضطرابات على حدوده، يتعمد أيضاً أن يتتجنب احتمال اختلال الميزان الحساس للقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الداخل من جراء الأحداث في العراق. ونظراً إلى كثرة عدد سكانه الفلسطينيين (ما بين 50 و70 في المائة طبقاً لمختلف التقديرات المستقلة) ومع الشعور بالعداء الشديد تجاه الأميركيين في صفوف الفلسطينيين، تعين على الأردن أن يبذل جهوداً كبيرة في التعامل مع قاعدة عريضة من المواطنين المستائين الذين اعترضوا على إزاحة صدام و«يريدون أن يروا الأميركيين يغادرون» في العراق، على حد قول مستشار سابق للملك حسين الراحل. ومن عدة أوجه، فالعامل الفلسطيني – الوضع في الضفة الغربية لنهر الأردن ودور الفلسطينيين داخل الأردن على حد سواء – يقلق الأردن أكثر مما يقلق العراق. ويسري نفس الشيء على حركة التشدد الإسلامي في الأردن. إن انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية عام 2006 له صدى في السياسة الأردنية أقوى بكثير من صدى سياسة الإسلاميين العراقيين. ومن المؤكد أن النظام الأردني قلق، من منظور أمني، من حركة التشدد السلفية على نمط الزرقاوي والتي تتبع من العراق ولكن من الناحية السياسية تطرح حماس تحدياً أكبر أمام سلام الأردن مع إسرائيل والاتزان بين القوى العلمانية والدينية في الداخل (أبو عوده، 1999: 84-86).

ستطغى مجالات المخاوف التالية على العلاقات الأردنية العراقية في السنوات المقبلة

(معهد السلام الأميركي، 2006: 13)

شيوخ العنف والإرهاب: إن الأردن الذي يفتقر إلى قوة اقتصادية واستراتيجية، معرض بصفة خاصة للتأثير بازدياد الفوضى في العراق وعدم الاستقرار والشقاق الطائفي. إذا اتجه العراق نحو حرب أهلية شاملة، فسيشهد الأردن بشكل شبه مؤكد ظهوراً للعنف. وعمليات التفجير الانتحارية في عمان في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 وكذلك المخططات والهجمات في وقت سابق أفلت الضوء على مزيج من الأوضاع الحرجية، وشملت العديد من العراقيين المغتربين الذين يتبدلون باستمرار والرقابة المتهاونة على الحدود العراقية والمعارضة العنيفة للاحتلال الأميركي ومعارضة العلاقة الاستراتيجية الأردنية مع واشنطن.

تهميش السنة ودور إيران: إن الأردن قلق من تهميش السنة العراقيين واحتمال أن ينجرف العراق بصورة أعمق في تيار السيطرة الإيرانية. دق جرس الإنذار الأول بمجرد سقوط صدام حسين بينما عرض الأردن الحملة الأمريكية الواسعة النطاق لمحو آثار حزب البعث. ونتيجة لذلك، حاولت المملكة أن تلعب دور بناء الجسور: «نحن نعمل في محاولة للتواصل مع السنة في العراق وإقناعهم بأنهم جزء لا يتجزأ من مستقبل العراق» حسبما قال الملك عبد الله في منتصف عام 2005.

الارتياح المتبادل وأزمة الثقة مع النظام الجديد: استفحل الارتياح المتبادل بين الأردن والعراق باطراد منذ مطلع عام 2005 ويمكن أن يؤدي إلى أزمة ثقة مستمرة بين الجانبين. ونظراً إلى العلاقة الوثيقة بين الهاشميين وصدام و اختيار الأغلبية الساحقة من القيادات العراقية الجديدة من المغتربين الشيعة الذين اضطهدتهم صدام، فالشقاق لا يدعو للدهشة. كانت هناك أدلة على انقسام وليد حتى قبل انتخابات يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2005.

الخاتمة

توصلت الدراسة ألى إن هنالك علاقة ارتباطية بين مفهوم العلاقات الدولية وبين مفاهيم المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل ومحددات القوة ومكونات الاقتصاد بين الدول، حيث يلعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً ومميزاً في العلاقات الدولية، ويظهر هذا بوضوح على العلاقات الأردنية _ العراقية، وهذا العامل الذي بقى يستقطب سياسات البلدين نحو الاستمرارية والتقدم، في ضوء المصالح السياسية والاقتصادية والتقارب الجغرافي بين الاردن والعراق، فرغم أهمية العوامل مثل اختلاف الأنظمة السياسية وعوامل أخرى في العلاقات الدولية إلا أن المصلحة الوطنية للدول تشكل العامل الأساس والأهم في هذه العلاقات، والسؤال الذي يطرح الآن عن مدى مصلحة الطرفين في امكانية التقارب والتكامل بينهما لأن ذلك سيعزز العلاقات بين العراق والأردن مما ينعكس على الاستقرار في الدولتين، وكانت العلاقات الأردنية العراقية في الفترة 1991 – 2002 في أوجها بتاريخ العلاقات بين البلدين، حيث دعم فيها العراق الاقتصاد الأردني سواء بمنحه النفط بأسعار مخفضة أو حتى مجاناً، وتحول الأردن إلى المنتفس الاقتصادي الوحيد للعراق في فترة المقاطعة الاقتصادية الدولية للعراق، واتسمت العلاقات السياسية بالصداقة والتحالف التي كانت هي السمة البارزة في العلاقات الثانية بين البلدين منذ تأسيس الدولتين، وقد تعززت العلاقات بين الدولتين خلال فترة الدراسة نتيجة لموقف الاردن من حرب الخليج الثانية والذي ساند فيه الاردن العراق بالإضافة الى التقارب بين القيادة السياسية في الاردن والعراق خلال الفترة الدراسية.

النتائج:

خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

1. أزدهرت العلاقات العراقية - الأردنية خلال هذه الفترة (1990-2003) إذ أصبحت الأردن العمق الاقتصادي والتجاري للعراق من خلال الاعتماد على ميناء العقبة الأردني للتبادل التجاري، وكان الأردن يحتل المركز الرابع من بين الدول التي تتعامل اقتصادياً مع العراق بداية فرض الحصار على العراق ، لكنها تراجعت إلى المركز (21) بعد قيام بعض الدول العربية نتيجة فتح آفاق تعاون جديدة مع العراق خاصة بعد موافقة العراق على مشروع الأمم المتحدة الذي عُرف بمذكرة (النفط مقابل الغذاء) ومع ذلك بقي العراق المصدر الرئيسي لتزويد الأردن بالنفط . إذ عادت مرحلة من التحالف السياسي والاستراتيجي والتعاون الشامل بين البلدين حيث ارتبط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية، وقامت مصانع كثيرة في الأردن معتمدة كليةً على ثلبيّة حاجات السوق العراقية ، أصبحت مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر الميناء الرئيس للواردات العراقية ، وقدم العراق معونات وتسهيلات كبيرة للأردن والأردنيين كالمنح التعليمية والنفط والمعونات المالية المباشرة والأفضلية في الاستيراد.

2. كان ل موقف الأردن من حرب الخليج الثانية تأثير إيجابي مباشر على تعزيز ودعم العلاقات الأردنية العراقية خلال فترة الدراسة .

3. تحمل الأردن عبء أكثر من (400) ألف عراقي هاجروا إلى الأردن بحثاً عن عمل منذ بداية تسعينيات القرن الماضي ، خاصة بعد أن أصدر مجلس الأمن قراره رقم 660، الذي شجب فيه اجتياح القوات العراقية للكويت ، تبعه في 6/آب/1990 ، وقراره المرقم 661 بفرض الحصار الاقتصادي على العراق وهذا ما عمق تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي خاصة أن قوات

التحالف كانت قد دمرت معظم البنى التحتية وأعاقت حروبها السابقة عمليات التنمية كافة فيه ، وعلى أثر ذلك انتشرت البطالة وسوء الخدمات وتردي الواقع الصحي وارتفعت معدلات الجريمة والتضخم والهجرة .

4. شكلت المصالح المتبادلة بين البلدين أساس العلاقة بينهما خلال العقود الماضيين وانعكاس ذلك على علاقات العراق مع العالم ، فالعراق يتمتع بمركز الظهير القوي للسياسة والاقتصاد الأردنيين، فضلاً عن أن العراق هو البلد الذي يمثل العمق الاستراتيجي للأردن عندما تحيط به المخاطر، وفي الوقت نفسه كان الأردن بوابة العراق للعالم الخارجي بعد أن بات متعدراً على العراق استخدام موانئه البحرية خلال العقود الماضيين ما دفع البلاد بقوة باتجاه بعضهما. وتعمقت العلاقة بعد أحداث عام 1990 وبدء العقوبات الدولية على العراق، إذ أصبحت عمان بمرور الزمن ، الموضع الاقتصادي الأول والرئيس للعراق بعد بغداد ذاتها، وقد حققت الأردن منافع اقتصادية كبيرة جداً بسبب مواقفها السياسية المؤيدة للعراق ، ويكفي للتذكير فقط كميات النفط الكبيرة التي يحصل عليها الأردن مجاناً من العراق ولسنوات طويلة جداً والتي توقفت مع احتلاله عام 2003.

5. ان العلاقات الثانية التي تربط الجانبين العراقي والأردني والمصالح المشتركة بينهما، تعد عوامل قوة تدفع نحو التقارب والتعاون ونبذ عوامل الفرقه والضغينة بينها، وهذا ما أثبتته تجارب الماضي، فعلى الرغم من المنعطفات الكبيرة التي مرت بها تلك العلاقة على مدار العقود الماضية الا أنها سرعان ما تعود إلى مسارها الطبيعي والصحيح. فالالأردن، بالرغم من محدودية امكاناتها وقدراتها، الا أنها تتمتع بثقل سياسي مؤثر، نظراً لما تقوم به من أدوار محورية في المنطقة، من خلال مشاركتها في حل الكثير من المشكلات التي تثار فيها، فضلاً على أنها تعد طرفاً رئيساً في معظم محادلات السلام العربية الاسرائيلية وبالنتيجة فان هذه المكانة التي يتميز

بها الأردن جعلها دولة لها وزنها في أي تغييرات قد تشهدها المنطقة، ومنها التغيير الذي حصل في العراق باحتلاله عام 2003، وما تبعه من مستجدات سياسية شهدتها الساحة العراقية بعد تغيير النظام السياسي فيه.

6. التغيير السياسي الذي حصل في العراق عام 2003، تم بموجبه تغيير أطراف المعادلة السياسية العراقية، وتولي السلطة من قبل أحزاب تحمل فلسفة ورؤى وتوجهات مختلفة تماماً عن فلسفة النظام السابق، حتى لو كانت تلك التوجهات على حساب علاقات العراق العربية المميزة، الأردن تحديداً، والتي بنيت قبل الاحتلال ، والتي طالما بقىت من وجهة نظر البعض، مؤيدة لسياسات النظام العراقي ازاء أبناء شعبه.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت اليها الدراسة فإنها توصي بما يلي:

- تسهيل حصول رجال الأعمال في كلا البلدين على تمويل المشاريع وفق الأسس والشروط المعتمدة في مصارف والبنوك وجهات التمويل في البلدين بما في ذلك تسهيل منح الكفالات على أساس الثقة المتبادلة وحسن النوايا مع إعفاء الضمانات المعتادة دون مبالغة في وضع شروط لا تؤثر على حسن سير التنظيم أو حسن سير العمل في المشاريع.
- أن تقوم البنوك في كلا البلدين بمنح رجال الأعمال الذين يعتمدهم مجلس الأعمال العراقي في الأردن أو رجال الأعمال الأردنيين الذين يعتمدهم الهيئة العليا للاستثمار أو غرف الصناعة والتجارة الأردنية مميزات خاصة فيما يتعلق بسرعة إنجاز التمويل والنظر في منح أسعار فوائد منافسة ومنخفضة تبعاً لنوع المشروع المراد تمويله.

- ودراسة منح اقامات تتجاوز المدة المحددة بقيميات الإقامة لرجال الأعمال العراقيين حسب مدة المشروع الذي ينونون إقامته على أن ينظر بمنهم اقامات دائمة وفق أسلوب 'جرين كارت' يضمن حرية الإقامة والانتقال بين البلدين في حالة إنجاز المشروع.
- أهمية تفعيل التعاون النفطي بين البلدين، بما في ذلك تشجيع العراق لمد خط أنابيب نفطي إلى ميناء العقبة بما يعزز الصادرات النفطية العراقية.
- العمل على تعزيز التعاون الثقافي المشترك بين المؤسسات التعليمية والتربوية وغيرها بين البلدين خاصة في قطاع التعليم العالي.
- ضرورة قيام الأردن بإفتتاح قنصلياتها العاملة في العراق.

قائمة المراجع

الكتب:

- إبراهيم، سعد الدين (1984). **مصر والعرب 1967-1982**، الأهرام: ركن الدراسات الإستراتيجية والسياسية.
- أبو دية، سعد (1990). **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو عوده، عدنان (1999). **الأردنيون والفلسطينيون والمملكة الهاشمية في عملية السلام في الشرق الأوسط**. واشنطن العاصمة: قسم النشر في معهد السلام الأميركي.
- أعيان، أحمد باش (2013). **انقلاب 14 تموز 1958 في العراق، خلفياته وذيله**، مع موجز عن العهد القاسمي 1958-1963. لندن: دار الحكمة.
- بدران، فاضل ياسين (2014). **العراق ولعبة التوازن بعد الغزو الامريكي**، دار آمنة للنشر والتوزيع.
- برجاس، حافظ (1998). **نفط الخليج والصراع الدولي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- البزار، سعد (1992). **حرب تلد أخرى (التاريخ السري لحرب الخليج)**. ط(2). عمان: المؤلف.
- بطاطو، هنا (2006). **العراق، الشيعة والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث**، ترجمة عفيف الرزاز، منشورات فرсад.

- البكوش، الطيب (د. ت). **الخليج بين الهمنة والارتقاء، فصل "الأردن ومنطق الوساطة،** تونس: مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله.
- بلقزيز ، عبد الله (1992). **ازمة الخليج العربي بعد نهاية الحرب الباردة**، الرباط: دار الكلام.
- بيليس، جون وسميث، ستيف (2016). **علوم السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.
- تربى، تفالز (2006). **صفحات من تاريخ العراق**، ترجمة زينة جابر ادريس، بيروت: الدار العربية للعلوم.
- تليلان، أسامة عيسى (2006). **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**. عمان: وزارة الثقافة.
- الثنائيات، قاسم جميل علي (2010). **أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة (1989-1999)**، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- الجبوري، علي محمد عيدان (2012). **العلاقات العراقية-الروسية (1991-2011)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جواد، سعد ناجي (2010). **في أحمد يوسف احمد وآخرون، كيف يصنع العراق في الأنظمة العربية**، تحرير وتنسيق نيفين مسعد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حتى، ناصيف يوسف (1987). **قوى الخمس الكبرى والوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الحسني، عبد الرزاق (1988). *تاريخ الوزارات العراقية*، وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة السابعة الموسعة والمزيدة.
- الحضرمي، عمر (2008). *العلاقات الأردنية - السعودية: من التكوين إلى التدوين*. عمان: وزارة الثقافة.
- الحمداني، قحطان أحمد سليمان (2008). *السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963*, القاهرة: مكتبة مدبولي.
- الحياري، عادل (1972). *القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني*، دراسة مقارنة، عمان: مطبع غانم عبده.
- الخريشا، مجhm (2000). *العلاقات الأردنية العراقية مصيرية عبر التاريخ*، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، الحامد للطباعة والنشر .
- الخزرجي ، ثامر(2004) *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة* دراسة معاصرة <http://books.google.jo>
- الخزرجي، ثامر (2004). *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة*، عمان: مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- رجب، ايمان احمد (2010). *النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الرشوانى، منار (200), *سياسة التكيف الهيكلى والاستقرار السياسى فى الأردن*، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- الرفوع، فيصل عودة (1999). **العلاقات الأردنية - المصرية: 1952-1970**. عمان: دار مجدلاوي للنشر.
- الرويسي، محمد أحمد (2003). **سكان العالم العربي: الواقع والمستقبل، الجزء الأول**. الرياض: مكتبة العبيكان.
- زايد، عبد الله مصباح (2002). **السياسة الدولية**. بيروت: دار الرواد.
- الزبيدي، ليث عبد الحسن (1987). **ثورة 14 تموز 1958 في العراق**. بغداد: دار الرشيد للنشر.
- زكي، مأمون أمين (2013). **ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921-1958**. دراسة تاريخية، سياسية، اجتماعية مقارنة. لندن: دار الحكمة.
- الساكت، مازن (2000). **العلاقة الأردنية العراقية**. منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، الحامد للطباعة والنشر.
- السامرائي، عبد الله سلوم (1982). **الولايات المتحدة الأمريكية والمؤامرة على الأمة العربية**. بغداد: دار الرشيد للنشر.
- سري الدين، عايدة العلي (1999). **الحرب الباردة في الخليج الساخن**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلان.
- السعيد، نوري (1956). **خطاب فخامة السيد رئيس الوزراء الذي أذيع من دار الإذاعة العراقية مساء يوم الأحد 16/12/1956**. بغداد: مديرية التوجيه والإذاعة العامة.

- الشامي، صلاح الدين (1968). **الوطن العربي: دراسة جغرافية**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- شكاره، أحمد عبد الرزاق (1985). **الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في الخليج العربي حتى منتصف الثمانينيات**, دبي: مطبعة كاظم.
- الشناق، عبد المجيد (2000). **تاريخ الأردن وحضارته**. ط (2). عمان: المؤلف.
- شولتز، جورج (1994). **مذكرات جورج شولتز، اضطراب ونصر**. ترجمة محمد دبور وأخرون، مراجعة علي رمان، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- الظاهر، نعيم إبراهيم (1995). **سياسة بناء القوة في الأردن**. عمان: وزارة الثقافة.
- عبدالفتاح، فكرت نامق (1981). **سياسة العراق الخارجية: 1953-1958**, بغداد: دار السيرة.
- عبدالهادي، راضي (1973). **الوطن العربي في أفريقيا**, عمان: وزارة التربية.
- العتيبي، صبحي (1994). **الوسطية بين الكلمة والفعل في التجربة الأردنية**, منشورات لجنة تاريخ الأردن سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة 9 عمان.
- العجمي، ظافر محمد (2011). **أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العرمطي، خالد (1992). **فكر الحسين في الميزان**. عمان: وكالة النعيم للنشر.
- العزام، عبدالمجيد (1998). **عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية**, عمان: وزارة الثقافة.
- عودة، جهاد (2005). **النظام الدولي.. نظريات وإشكاليات**, مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع.

- فريزر، تي.جي (1980). *الشرق الأوسط 1914-1979: وثائق من التاريخ الحديث*، لندن.
- فهمي، عبدالقادر محمد (2010) *النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية* ، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- كبه، ابراهيم (1969). *هذا طريق تموز*. بيروت: دار الطليعة.
- الكتاب الأبيض (1991)، الأردن وأزمة الخليج: آب 1990- آذار 1991، عمان: المملكة الأردنية الهاشمية.
- الكفارنة، أحمد عارف (2009). *التجربة الديمقراطية الأردنية- تجربة الخمسينيات والتجربة الحديثة*. عمان: قنديل للنشر والتوزيع.
- محافظة، علي (2001). *الديمقراطية المقيدة، حالة الأردن 1989-1999*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- المحاميد، خالد (2002). *الاقتصاد وسياسة الأردن الخارجية (1952-1999)*. عمان: دار الثقافة.
- مخادمة، ذياب (2000). *منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية*، الحامد للطباعة والنشر.
- مطر، جميل وهلال، علي الدين (2001). *النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مكريدس، روبي (1960). *مناهج السياسة الخارجية في دول العالم*، ترجمة حسن صعب، بيروت: المكتبة الأهلية.

- الموسي، سليمان (1996). *تاريخ الأردن في القرن العشرين (1958-1995)* (الجزء الثاني، عمان: منشورات مكتبة المحتسب.
- ميرل، مارسيل (1986). *سوسيولوجيا العلاقات الدولية*، ترجمة حسن نافعة، بيروت: دار المستقبل العربية.
- نظمي، وميض عمر (1982). *التطور السياسي المعاصر في العراق*، بغداد: جامعة بغداد.
- نهار، غاري (1993). *القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- هيكل، محمد حسنين (1992). *حرب الخليج*. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- الوردي، سليم علي (2005). *مقدرات الى المشروع السياسي العراقي 1921-2003*، بغداد: مطبعة الزمان.
- الأطروحات والرسائل الجامعية:**
- البياتي، عارف محمد (1988). *السياسة الخارجية السورية حيال الوطن العربي*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- الجبوري، محمد حمد (2016). *العلاقات الأردنية - العراقية (1921-1951) الوثائق الهاشمية* أوراق عبد الله ابن الحسين مصدراً. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- حمدي، عثمان فتحي صالح (2007). *العلاقات العراقية-الأردنية 1968-1991* دراسة تاريخية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

- حمدي، عثمان فتحي صالح (2007). العلاقات العراقية- الأردنية 1968-1991 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
- خماس، عدي أسعد (2011). الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية-الأردنية 2003-2010. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- العبداللات، ارشيد فالح عيسى (1993). العلاقات الأردنية - العراقية 1946-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
- عبدالفتاح، فكرت نامق (1979). سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية للفترة 1953-1958، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بغداد، بغداد.
- علاونة، موسى محمد أحمد (2006). أثر التعاون الاقتصادي العربي الثاني على العلاقات السياسية الثانية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين- السعودية-العراق-سوريا من سنة 1990-2003. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
- غولي، شيماء، والقره عادل فاضل (2002). الدور الإقليمي للعراق والمتغيرات الدولية، دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة صدام (جامعة النهرين بعد عام 2003)، بغداد.
- فخر الدين، بشار (1995). دور جامعة الدول العربية في أزمة الخليج، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- القرعان، صالح أحمد (1993). **الموقف الأردني من أزمة الخليج**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
 - القرعان، صلح احمد عيسى (1993)، **الموقف الاردني من ازمة الخليج**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
 - القضاة، احمد حامد ابراهيم (1996)، **الازمة السياسية في الاردن 1957-1958**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
 - المعضادي، عمر خالد (2017). **العلاقات العراقية الأردنية من 1968-1979**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
 - المناصير، أروى عطا فضيل (2007). **تأثير الأزمة العراقية على التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية لدول الجوار الاقليمي - دراسة حالة الأردن من 2003-2005** . رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.
 - النجادات، هايل أحمد (2007). **الموقف الأردني من أزمة الخليج 1990-1991**، **وإنعكاساته على علاقات الأردن مع دول مجلس التعاون الخليجي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- الدوريات والمجلات:**
- أبو طالب، حسن (1987). أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، مجلة السياسة الدولية، العدد 90 أكتوبر.
 - الاطرش، محمد (1992). ازمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها. مجلة المستقبل العربي، العدد (155).

- بريزات، موسى (1991). التحديات الخارجية للنظام الدولي. **مجلة الندوة**، عمان، العددان 2 و 3 كانون الأول.
- البيلاوي، حازم (2000). النظام الاقتصادي الدولي، سلسلة عالم المعرفة، ع 257، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- ذنون، فواز موفق (2006). العلاقات الاردنية الأمريكية، 1991-2003. **مجلة دراسات إقليمية**، مركز الدراسات الإقليمية، ع(5).
- شرف، ليلي (1991). موقف الأردن من أحداث الخليج: الموقف الرسمي، الشعبي، وموقف المثقفين، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 148.
- صالح، غانم محمد، (2008)، التطورات السياسية في العراق واحتمالات المستقبل، **مجلة الدبلوماسي الأردني**، العدد (89)، مجلد (1).
- عبدالعزيز، محمد (1992). اجتياح الكويت وحرب الخليج نموذج لأزمات ما بعد الحرب الباردة، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (11).
- العلكيم، حسن حمدان (1992). بيئة صنع القرار الخارجي السعودي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بغداد، العدد 7، نوفمبر.
- الفانك، فهد (1990). الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج، **مجلة الوحدة**، العدد 74، تشرين الثاني.
- نقرش، عبدالله (1994). الموقف الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي، **مجلة دراسات الجامعة الأردنية**، مجلد 21، العدد 4.

النحوات والمؤتمرات والتقارير الدولية:

- إبراهيم، محمد يوسف، وحسون، خالد عكاب (2007). الاردن والتغيرات التي حدثت في العراق

بعد الناسع من نيسان 2003، المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية

بجامعة الموصل "العراق ودول الجوار"، للفترة من 20-21 كانون الاول، الموصل، العراق.

- أبو الشعر، هند(2010). العلاقات الدبلوماسية في عهد إمارة شرقى الأردن 1921-1946

(العراق نموذجاً)، المؤتمر الذي عقده الجامعة الهاشمية" الأردن: دبلوماسية عربية في العالم،

للفترة من 1-3 كانون الأول 2010، الزرقاء، الأردن.

- البدرى، منذر عبد المجيد (1992). دراسة في جغرافية العراق السياسية، المؤتمر الجغرافي

العربي الثاني، بغداد.

- التقرير السنوي رقم 27 للبنك المركزي الأردني لعام 1990 .

- جامعة الحسين (2004). مؤتمر دراسات فكر الحسين بن طلال وتراثه، الحسين بن طلال

والنظام الإقليمي العربي، المجموعة الثالثة.

- ذنون، فواز موفق (2007). النفط في العلاقات العراقية-الأردنية 1982-2007، الندوة

العلمية (25) علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وإمكانية تطويرها، للفترة من 28 آذار

2007، الموصل، العراق.

الصحف والجرائد اليومية:

- أبو داود، السيد (2010). هوامش على الانسحاب الأمريكي من العراق، صحفة العرب

الأردنية، العدد الصادر في ٢٠١٠ / ٨/٣١ .

– الشايجي، عبد الله (1997) "الكويت ودول الضد، هل حان الوقت؟" الوطن (الكونية)،

.1997/6/7

– جريدة الحياة اللبنانية (1991). الآثار والانعكاسات الاقتصادية على الأردن لأزمة الخليج ،

تاريخ .1991/8/4

– جريدة الرأي الأردنية عدد 17313، 15 آب 1990

الموقع الإلكتروني:

– سلوم، سعد (2008). نظرة إلى مستقبل العلاقات العراقية الأردنية (19 أيلول 2010)،

www.alhadhariya.net

– العلاف، ابراهيم (2010). موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة (2 تشرين الأول)،

www.allafblogspot

– وزارة الخارجية الأردنية، (2003) مقابلة الملك عبد الله الثاني، مع وكالة الأنباء سي أن أن،

متاحة على شبكة الانترنت WWW.MFA.GOV

– موسى، بشير أحمد محى الدين(2010) الاعتماد المتبادل ... تطبيق النظرية في العلاقات

السودانية الأثيوبيّة ، نفلا عن الرابط الإلكتروني :
<http://elaphblogs.com/post>:

– الخزرجي ، ثامر(2004) النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة

<http://books.google.jo>

– جاد، عماد (2017) لغة المصالح، نفلاً عن الرابط الإلكتروني:
www.elwatannnews.com:

المراجع الأجنبية:

- Anderson, Lima and Stansfield, Gareth (2004). **The Future Of Iraq ,Dictatorship, Democracy, or Division?** Palgrave Macmillan, New York.

- Axelgard, Frederick W. (1988). **The United States-Iraqi Rapprochement.** In:3 Michael Szaz (ed) sources of Domestic and Foreign Policy in Iraq (Washington American Foreign Policy in Iraq
- Barnet, Richard J. (1968). **Intervention and Revolution,** The United States in Third World, New York, The World Publishing Co.
- Gom'a, Ahmed M. (1977). **The Foundation of the League of Arab State,** London: 18 Longman Group.
- Rosenau, James N (1969). **International politics and foreign policy,** the free press, New-York.
- Vuillamy, Ed (The Observer, April,20, 2003), "Israel Seeks Pipeline for Iraqi Oil,"<http://www.guardian.co.uk/Iraq/story/> Wilson, Simon, (2003), "Israel Eyes Iraqi Oil," BBC New. <<http://www.bbc.co.uk>>..
- Waldemar. J. Gallman (1964). **Iraq Under General Nuri, My Recollections of Nuri al-Said,** 1954-1958, Baltimore: The John Hopkins Press.